الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه

في: العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: مالية وبنوك

من طرف: الطالبة عزاز ليلى

بعنـوان

دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك

–دراسة حالة الجزائر–

نوقشت بتاريخ: ....21../..../01../..../2025.. أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	المؤسسة
أ.د. طافر زهير	أستاذ التعليم العالي	رئيس	جامعة تلمسان
د. براحي خير الدين	أستاذ محاضر أ	مشرف	جامعة تلمسان
أ.د غربي ناصر صلاح الدين	أستاذ التعليم العالي	مشرف مساعد	جامعة تلمسان
أ.د بوعلي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة عين تيموشنت
أ.د. زدون جمال	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا	جامعة عين تيموشنت
د. بوري صراح	أستاذة محاضرة أ	ممتحنا	المدرسة العليا لإدارة الأعمال- تلمسان

السنة الجامعية: 2024 –2025

كلمة شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين والحمد لله رب العالمين

يقول الله تعالى في كتابه الكريم: "ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه".

وفي بداية كلمتي لا بدّ لي من أتوجه اولاً بالشكر لله عزّ وجلّ الذي وفقني للوصول الى هذه المرحلة العلمية العالية، ومهد لي الطريق لأن أكون بينكم اليوم لأناقش رسالتي في الدكتوراه.

كما انني أتوجه بالشكر والامتنان لكل من:

والدتي الكريمة حفظها الله وأطال في عمرها، أخواتي وأخي الرائعين الذين كانوا السند الاول لي في الوصول الى ما وصلت اليه.

كما أتوجه بالشكر والامتنان لكل من الأستاذ براحي خير الدين والبروفيسور غربي ناصر صلاح الدين، فقد كان لإشرافهما ومنحهما الكثير من الوقت لي اليد الأولى في خروج هذه الرسالة العلمية بالشكل الذي ظهرت عليه، كما كان لتوجيهاتهما ونصائحهما دور أساسي في إتمام دراستي العلمية.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الكرام كل باسمه على تفضلهم بقبول مناقشة رسالة الدكتوراه.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول 5
قائمة الأشكال 7
تمهيد 9
مقدمة عامة 11

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي والإستقرار المالي

المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي..... 15
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي، أهدافه وخصائصه 15
الفرع الأول: تعريف الاستبعاد المالي وأسبابه..... 15
الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي ونشأته..... 16
الفرع الثالث: أهداف وخصائص الشمول المالي 18
المطلب الثاني: متطلبات أبعاد الشمول المالي ومؤشراته 20
الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي..... 20
الفرع الثاني: مؤشرات أبعاد الشمول المالي..... 21
الفرع الثالث: تطور بعض مؤشرات الشمول المالي 23
الفرع الرابع: الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي 24
المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي ودور البنوك في تحقيقه..... 25
الفرع الأول: أهمية الشمول المالي..... 25
الفرع الثاني: أنواع الخدمات المالية ودور البنوك في تحقيق الشمول المالي 26
المطلب الرابع: العوائق والتحديات في تحقيق الشمول المالي 29
المطلب الخامس: التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالشمول المالي..... 31
الفرع الأول: ماهية التكنولوجيا المالية..... 31

الفرع الثاني: التكنولوجيا المالية البنكية 34
الفرع الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي ودورها في تعزيزه 35
الفرع الرابع: اجمالي نشاط التمويل العالمي في مجال التكنولوجيا المالية 36
الفرع الخامس: الفينتك في الجزائر 37
المبحث الثاني: أساسيات حول الاستقرار المالي في البنوك 39
المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي وعناصره 39
الفرع الأول: مفهوم عدم الاستقرار المالي ومظاهره 40
الفرع الثاني: مفهوم الاستقرار المالي 43
الفرع الثالث: مجلس الاستقرار المالي (FSB): 44
المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي والعوامل المؤثرة عليه 47
الفرع الأول: أهمية الاستقرار المالي 47
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي 48
المطلب الثالث: أسس الاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في ضمانه 50
الفرع الأول: أسس الاستقرار المالي 50
الفرع الثاني: دور البنوك المركزية في الاستقرار المالي 51
المطلب الرابع: لجنة بازل وعلاقتها بالاستقرار المالي المصرفي 52
الفرع الأول: ماهية لجنة بازل 52
الفرع الثاني: مبادئ لجنة بازل الأساسية 53
المطلب الخامس: مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي 60
الفرع الأول: مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة النظام المالي والمصرفي 60
الفرع الثاني: أهم مؤشرات الحيطة الجزئية 65
المطلب السادس: أبرز الميكانيزمات التي يؤثر بها الشمول المالي على الاستقرار المالي 73
الفرع الأول: زيادة الوصول إلى منتجات الائتمان 73
الفرع الثاني: الطلب المنخفض على الخدمات المالية الرسمية 73
الفرع الثالث: تنويع قاعدة الودائع 74

الفرع الرابع: فعالية السياسة النقدية 74

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة

المبحث الأول: أهم النظريات حول العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي 75

المطلب الأول: مقاربات نظرية 75

الفرع الأول: نظرية الوساطة المالية..... 75

الفرع الثاني: نظرية عدم تماثل المعلومات (نظرية فشل السوق) 75

الفرع الثالث: نظرية الاستقرار التنافسي 76

الفرع الرابع: النظرية المؤسساتية..... 76

الفرع الخامس: نظرية السلع العامة 76

الفرع السادس: نظرية الشمول المالي المفرط..... 76

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية السابقة 77

االمطلب الأول: الدراسات التجريبية الأجنبية..... 77

المطلب الثاني: الدراسات العربية 112

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة..... 124

الفرع الأول: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي بالإيجاب 124

الفرع الثاني: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي بالسلب 124

الفرع الثالث: الفجوة العلمية..... 125

الفصل الثالث: التحليل القياسي لدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر وبعض الدول العربية في الفترة 2004-2021

المبحث الأول: الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر والمنطقة العربية..... 126

المطلب الأول: الشمول المالي في الجزائر والدول العربية 126

الفرع الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر 126

الفرع الثاني: واقع الشمول المالي في الدول العربية..... 128

المطلب الثاني: الاستقرار المالي في الجزائر والمنطقة العربية 130

الفرع الأول: واقع الاستقرار المالي في الجزائر 130

الفرع الثاني: واقع الاستقرار المالي في المنطقة العربية 131
المبحث الثاني: دراسة قياسية لدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي للجزائر وبعض الدول العربية 134
المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة..... 134
الفرع الأول: الإطار الزمني والمكاني للدراسة..... 134
الفرع الثاني: عرض متغيرات الدراسة والنموذج المقترح..... 134
الفرع الثالث: مصادر متغيرات الدراسة 136
المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج 136
الفرع الأول: اختبار التجانس **Hsiao**..... 136
الفرع الثاني: اختبارات تحديد النموذج الملائم..... 138
الخاتمة العامة: 156
المراجع: 160

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نشأة الشمول المالي وتطوره	17
02	مؤشرات أبعاد الشمول المالي	21
03	نسبة ماكينات الصراف الآلي وملكية الحسابات في العالم (2011–2021)	23
04	التمويل العالمي في الفينتك	36
05	أبرز الأزمات المالية	41
06	لجان مجلس الاستقرار المالي الرئيسة	43
07	العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي للبنوك	48
08	تصنيف الأصول بناءا على أوزان المخاطر	54
09	مؤشرات الحيطة الكلية	60
10	مقارنة بين مؤشرات الحيطة الكلية والجزئية	61
11	نسبة القروض الغير عاملة إلى اجمالي القروض في البنوك الجزائرية الفترة 2009–2020	62
12	نسبة الاحتياطات السائلة الى اصول البنوك الجزائرية في الفترة 2009–2020	63
13	تصنيفات البنوك وفقا لنموذجCAMELS	67
14	تصنيف البنوك حسب المناطق الثلاثة	69
15	نسبة رأس المال إلى الأصول في البنوك الجزائرية	70
16	نسبة ماكينات الصراف الآلي وملكية الحسابات في الجزائر (2011–2021)	127
17	نسبة ماكينات الصراف الآلي وملكية الحسابات في العالم العربي (2011–2021)	129
18	اختبار التجانس لـ Hsiao	137
19	نموذج الثابت المشترك	138

20	نموذج الاثر الثابت	139
21	نموذج الاثر العشوائي	140
22	اختبارHausman	140
23	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	142
24	نتائج الاستقرارية	146
25	نتائج اختبار التكامل المشترك Pedroni	147
26	نتائج التقدير بطريقة FMOLS	148
27	التقدير بتقنية FMOLS لدولة (الجزائر)	149
28	التقدير بتقنية FMOLS لدولة (المغرب)	150
29	التقدير بتقنية FMOLS لدولة (تونس)	151
30	التقدير بتقنية FMOLS لدولة (موريتانيا)	152
31	التقدير بتقنية FMOLS لدولة (مصر)	153
32	التقدير بتقنية FMOLS لدولة (الأردن)	154
33	التقدير بتقنية FMOLS لدولة (لبنان)	155

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التمييز بين "إمكانية الوصول" و "الإستخدام" للخدمات المالية	20
02	نسبة مؤشر ماكينات الصراف الآلي وملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية للبالغين في العالم (2011–2021)	23
03	عناصر التكنولوجيا المالية	32
04	تاريخ التكنولوجيا المالية	34
05	إجمالي نشاط التمويل العالمي في التكنولوجيا المالية	36
06	قيمة الصفقات بالمدفوعات الرقمية في الجزائر الفترة 2017–2028	37
07	أرباح الجزائر في مجال الفينتك من 2017 إلى 20182	38
08	الهيكل التنظيمي للجنة بازل	52
09	اتفاقيات لجنة بازل	53
10	نسبة القروض الغير عاملة بالنسبة لإجمالي القروض في البنوك الجزائري	63
11	نسبة الاحتياطات السائلة إلى أصول البنك في الجزائر (%)	64
12	مكونات نموذج CAMELS	65
13	تطور رأس المال بالنسبة للأصول في البنوك الجزائرية	71
14	ترابط الشمول المالي والاستقرار المالي	73
15	نسبة مؤشر ماكينات الصراف الآلي وملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية للبالغين في الجزائر(2011–2021)	128
16	نسبة مؤشر ماكينات الصراف الآلي وملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية للبالغين في العالم العربي 2011–2021	130
17	تطور متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة 2013–2022	132
18	تطور نسبة التسهيلات الائتمانية الغير عاملة إلى اجمالي التسهيلات الائتمانية خلال 2013–2022	133
19	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة 2014–2022	134

20	خطوات اختبارات التجانس ل(1986)Hsiao	136
21	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	142

تمهيد:

أصبح الشمول المالي من الأولويات المهمة لصانعي السياسات والحكومات عبر العالم بعد الأزمة المالية العالمية 2007-2009، ومع ذلك، فلاتزال معرفتنا بتأثيره على الاستقرار مقدمي الخدمات المالية محدود وخاصة في المنطقة العربية. ففي هذه الدراسة سوف نسلط الضوء دور الشمول المالي والذي عبر عنه ببعد الوصول المالي في تحقيق الاستقرار المالي المعبر عنه ب-Bank Z score، وباستخدام عينة متكونة من سبعة دول عربية من بينها الجزائر خلال الفترة من 2004 إلى 2021. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMLOS) مع التأثيرات العشوائية على البيانات المجتمعة، فأظهرت إلى أن مستويات الوصول المالي المختلفة تؤثر في مستويات الاستقرار المالي بالإيجاب في معظم الدول العربية المدروسة، ماعدا دولتي موريتانيا ولبنان، حيث لن نجد أي علاقة تربط بين المتغيرين. كما وجد أن هناك متغيرات أخرى خاصة بالدولة ترتبط بشكل إيجابي مع الاستقرار المالي والمتمثلة في التطور المالي، الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري، أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فعلاقته عكسية بالاستقرار المالي، فكلما زاد نصيب الدخل من الناتج المحلي الإجمالي، انخفض مستوى الاستقرار المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الوصول إلى الخدمات المالية، الاستقرار المالي، Bank Z-score، GLS.

Abstract :

Financial inclusion has become a significant priority for policymakers and governments worldwide following the global Financial crisis of 2007-2009. However, our understanding of its impact on the stability of financial service providers remains limited, especially in the Arab region. In this study, we focus on the role of financial inclusion, specifically financial access, in achieving financial stability, measured by the Bank Z-score. Using a sample of seven Arab countries, including Algeria, over the period from 2004 to 2021 and employing the Generalized Least Squares (GLS) method with random effect on Panel data, the results indicate that different levels of financial access positively influence financial stability in most of the studies Arabic countries, except for Mauritania and Lebanon, where no relationship was found between the two variables. Additionally, other country-specific variables were found to have a positive association with financial stability, such as financial development, foreign investment, and trade openness. However, the relationship between GDP per capita and financial stability in negative, indicating that as income per capita increase the level of financial stability decreases.

Keywords: Financial inclusion, access to financial services, financial stability, Bank Z-score, GLS.

مقدمة عامة:

تظل البنوك تلعب دورا حيويا في تطوير الاقتصاد، بحيث تهيمن على القطاع المالي بشكل كبير عن طريق عملية الوساطة المالية التي تقوم بها، فتعمل على توزيع الموارد المالية أو الاقتصادية بكفاءة من وحدات الفائض المدخرين إلى الوحدات التي تعاني العجز وهم المستثمرين. (Ahamed & Mallik, 2019) . فالبنوك الأكثر استقرارا قادرة على تقديم منتجات وخدمات مالية بشكل أفضل مما يساهم في زيادة الشمول المالي.

فعلى الصعيد العالمي، تبنت الحكومات والبنوك المركزية وصانعوا السياسات بشكل متزايد ضمان استقرار المؤسسات المالية والقطاع المالي للدول من خلال اعداد وتنفيذ مبادرات الشمول المالي (البنك الدولي 2014)، الذي يتميز بزيادة عدد عملاء جدد وتنوع المنتجات والخدمات المالية مع تطوير البنية التحتية هو ما يعزز أبعاد الشمول المالي. فاتجه القطاع المصرفي لتبني إجراءات تهدف إلى التعامل مع الشمول المالي عن طريق تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة تستهدف الشرائح المستبعدة التي كانت تعتبر غير قابلة للتعامل معها(F.Allen, et al., 2014) . كما أن الشمول المالي يعتبر عنصرا مهما في التنمية المالية وله دور بارز في تقليل الفقر وعدم المساواة عن طريق توفير هذه المنتجات والخدمات المالية بشكل سهل وأمن والمتمثلة في التوفير، القروض المصرفية، التأمين والمدفوعات، فبإمكانه تعزيز الظروف المعيشية للأسر عند استخدامها بعقلانية (Joao.J, Madaleno, & Botelho, 2022).

كما أن تطور وتسارع ابتكارات التكنولوجيا المالية ساعد وبشكل ملحوظ في تحسين الشمول المالي تحسنا سريع، ففي البلدان النامية وخاصة بعد جائحة كوفيد -19، فقد ارتفع عدد الأفراد الذين يمتلكون حسابا مصرفيا من 42% في سنة 2011 إلى 71% في سنة 2021 وفق تقرير البنك الدولي الصادر سنة 2023، أما على الصعيد العالمي فقد زاد امتلاك الحسابات المصرفية للأفراد من 51% سنة 2011 إلى 76% سنة 2021. وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في تبني الهواتف النقالة والتكنولوجيا المالية، فلا يزال هناك 1.4 مليار شخص بالغ حول العالم يفتقرون للوصول إلى حساب مصرفي، هؤلاء الأفراد هم الأكثر صعوبة في الوصول إليهم وغالبا ما يكونون من النساء والأفراد الأقل دخلا والأقل تعليما والكائنين في المناطق النائية. أصبحت تمثل هذه الفجوة تحديا كبيرا في مجال الشمول المالي بما يستدعي بذل المزيد من الجهود لضمان الوصول الشامل إلى الخدمات المالية، بحيث يجب أن تواصل السياسات وشركات التكنولوجيا المالية التركيز على سد الفجوة المتبقية وإتاحة الفرص المالية لجميع الأفراد حول العالم مع أهمية التعليم المالي فهو يعزز قدرة هؤلاء الأفراد على اتخاذ قراراتهم المالية وبشكل مدروس ما يزيد من الوعي بالمخاطر والفرص المالية المتاحة.

ولكن مع زيادة عدد المتعاملين الجدد في القطاع المصرفي، يزداد حجم المعاملات الصغيرة للبنوك، وبالمقابل قد يشكل العملاء ناقصي الخبرة في استخدام المنتجات والخدمات المالية تهديدات لاستقرار النظام المالي، فعدم استقرار البنوك يمكن أن ينتشر وبسرعة إلى بنوك أخرى بسبب الرابط الوثيق بينها، فيحدث عدم استقرار في النظام المالي عندما تصبح عدة بنوك غير مستقرة، وهو ما رفعت عنه الستار الأزمة المالية العالمية 2007-2009، فأصبحت قضايا الاستقرار المالي ذات أهمية عالمية ، تكمن أهميته في أنه الوضع الذي يكون فيه النظام المالي قادر على أداء وظائفه الثلاثة الرئيسية بشكل سلس ومرضي. أولا، يقوم النظام المالي بتسهيل

الموارد بين المدخرين والمستثمرين مع التوزيع الجيد للموارد الاقتصادية. ثانيا، تقييم المخاطر المالية المستقبلية وتسعيرها بدقة نسبية مع ادارتها بشكل جيد نسبيا. ثالثا، يكون النظام المالي في حالة تسمح له بامتصاص الصدمات المالية وبأريحية.

فيمكن القول بأن الأهداف المشتركة بين الشمول المالي والاستقرار المالي هي وجهان لعملة واحدة، ولكن من الضروري تبني إطار قوي لإدارة المخاطر يستغل تكاملهما وضمان عدم تعارضهما. (H.R.Khan, 2011)، فهما من القضايا البارزة في جدول أعمال صانعي السياسات الدوليين، فعلى سبيل المثال، دعت مجموعة العشرين G20 إلى التزامات عالمية لتعزيز الشمول المالي مثل إعلان مايا[1]MAYA والشراكة العالمية للشمول المالي (Damane & Sin , 2024) وتعزيز الاستقرار المالي مثل مجلس الاستقرار المالي والمعايير التنظيمية الدولية الجديدة للبنوك والإصلاحات التنظيمية التي قامت بها لجنة بازل III من أجل تقييم رأس المال المستقبلي ومدى كفاية السيولة النقدية لدى البنوك بشكل منفرد ولدى النظام المالي بشكل عام، من أجل تقييم قدراتها على الصمود في مواجهة المخاطر النظامية المختلفة.

ومن التحديات أن هناك توازنات سياسية مهمة بين الهدفين، فعلى سبيل المثال، قد تؤدي الزيادة السريعة في الشمول المالي في مجال الائتمان إلى زعزعة الاستقرار المالي، ويفسر ذلك بأن ليس الجميع مؤهلين للحصول على الائتمان والتعامل معه بمسؤولية، وهذا ما تجسد في أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم منح قروض الرهن العقاري لأفراد غير مؤهلين تماما، مما أدى إلى تفاقم أزمة مالية واسعة النطاق.(M, Salvator, & Malecky, 2020)

أ- إشكالية الدراسة:

من هذا المنطلق تظهر لنا معالم الإشكالية الخاصة بدراستنا والتي مفادها **هل الوصول إلى الخدمات المالية بشكل واسع مقياس جيد لتقييم دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي لدولة الجزائر وبعض الدول العربية المختارة في الفترة الممتدة من 2004 إلى 2021؟**

ب- فرضيات الدراسة:

يمكن صياغة الأسئلة الفرعية بناءا على الإشكالية بالشكل التالي:

- **ماذا نعني بالشمول المالي وماهي أهدافه ووظائفه؟**
- **ما المقصود بالاستقرار المالي للبنوك وما هي اليات تحقيقه؟**
- **ما هي اهم القنوات التي يؤثر فيها الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك؟**

ومن أجل الإجابة على التساؤلات قمنا بتحديد **الفرضيتين التاليتين:**

[1]إعلان مايا MAYA هو التزام عالمي تم اطلاقه في 2011 من قبل قادة القطاع المالي، بهدف تعزيز الشمول المالي حول العالم، وقد أطلق من قبل "التحالف العالمي للشمول المالي AFI" خلال اجتماع انعقد في مايا، المكسيك. ومن أهم أهدافه توسيع الوصول إلى الخدمات المالية، تعزيز الشفافية وحماية المستهلكين، دعم وتبني التكنولوجيا المالية Fintech كوسيلة لتحقيق الشمول المالي.

- **الفرضية الأولى:** التوجه نحو تعزيز الاستقرار مالي يميل إلى زيادة مستوى الشمول المالي.
- **الفرضية الثانية:** الاستقرار المالي للبنوك يعتمد على توسيع قاعدة الوصول للخدمات البنكية خلال الفترة 2004-2021.

ت-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة انطلاقا من الاهتمام الكبير بموضوع الشمول المالي من طرف الحكومات والبنوك المركزية على غرار الفوائد والإيجابيات التي سيحصل عليها النظام المالي من خلال تعزيز الشمول المالي من اجل تحقيق الاستقرار المالي للبنوك.

ث-هدف الدراسة:

إن الهدف الأساسي للدراسة هو تقييم تجربة الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية المختارة مع ابراز دوره وأهميته في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك.

ج- منهجية الدراسة:

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقديم مفاهيم حول الشمول المالي وأهميته، مؤشراته وكذا مفهوم شامل للاستقرار المالي في البنوك في الجانب النظري وأيضا في جانب الدراسات السابقة. وأما بالنسبة للفصل التطبيقي، اعتمدنا على الأسلوب القياسي القائم على اختبار نماذج بانل للتأثيرات الثابتة والعشوائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS من أجل اختبار تأثير وصول الخدمات المالية على الاستقرار المالي والمعبر عنه ب Z- score.

ح- حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

شملت عينة الدراسة على سبعة دول عربية وهي الجزائر، المغرب، تونس، مصر، موريتانيا، الأردن ولبنان. خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2004 إلى 2021.

خ- صعوبات الدراسة:

تمثلت صعوبات الدراسة في عدم توفر البيانات اللازمة لكل الدول في المنطقة العربية ما اضطررنا لاستبعاد بعضها من الدراسة والاحتفاظ بسبعة دول فقط، من بينها الجزائر.

د- هيكل الدراسة:

فضلا عن المقدمة العامة والخاتمة، تشمل هذه الدراسة ثلاث فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للشمول المالي والاستقرار المالي في ثلاث مباحث شملت ماهية الشمول المالي، أبعاده، أهميته والعوائق والتحديات التي تقف أمام توسعه، بالإضافة إلى مفهوم الاستقرار المالي، أهميته، شروط تحقيقه وأهم مؤشراته وفي الأخير القنوات التي يمكن للشمول المالي أن يؤثر بها على الاستقرار المالي.

أما بالنسبة للفصل الثاني، فقد انقسم إلى مبحثين، الأول فيما يخص النظريات التي تخص العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن الأدبيات التجريبية السابقة، منقسمة إلى دراسات عربية وأجنبية.

وأخيرا الفصل الثالث، اشتمل على مبحثين، الأول يبين واقع الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر والدول العربية المختارة. أما المبحث الثاني، فقد خصص للدراسة التطبيقية لتأثير الشمول المالي والمعبر عنه ببعد الوصول للخدمات المالية على الاستقرار المالي في البنوك والمعبر عنه بـBank Z-score، بالإضافة إلى متغيرات الخاصة بالدولة والمتمثلة في نصيب الخل من الناتج المحلي الإجمالي، التطور المالي، الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للشمول المالي والاستقرار المالي

مقدمة:

يعد الشمول المالي مفهوم أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، بحيث يوفر الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية لكل فرد في المجتمع بغض النظر عن دخله ووضعه الاقتصادي، فالشمول المالي يعمل على إزالة الحواجز التي تحول دون الوصول الفئات الضعيفة والمستبعدة من الخدمات المالية، مثل الحسابات المصرفية، التأمين، خدمات التحويل والدفع والاستشارات المالية.

ولا يقتصر دور الشمول المالي فقط على تقديم الخدمات وتوفيرها، بل يجب أن تكون ميسورة التكلفة وآمنة لتمكين الأفراد وتعزيز قدرتهم على الوصول إلى الأدوات المالية الأساسية، وعلى الإذخار والاستثمار والتخطيط المالي، فيساهم كل هذا في تحسين مستواهم المعيشي.

كما أن للتكنولوجيا المالية دورا مهما في تعزيز الشمول المالي من خلال الابتكارات كالتمويل الرقمي الذي يتيح للمتعاملين الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية عبر الهواتف النقالة والانترنت. هذه الابتكارات ساعدت في تسهيل الوصول إلى الخدمات لمالية حتى في المناطق الريفية والنائية.

ومن جهة أخرى فإن الاستقرار المالي يشير إلى قدرة النظام المالي عل مواجهة الأزمات الاقتصادية والحفاظ عل استمرارية الأسواق والمؤسسات المالية مع ضمان ثقة المشاركين في النظام المالي، فالاستقرار المالي ضروري لمنع التأثيرات السلبية الواسعة النطاق على الاقتصاد بصفة عامة.

المبحث الأول: أساسيات حول الشمول المالي

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي، أهدافه وخصائصه

الفرع الأول: تعريف الاستبعاد المالي وأسبابه

بعد دراسة Kempson and Whyly (1999) أصبح الإستبعاد المالي محط الاهتمام حيث أعطته مفهوما واسعا وكان أول من استخدمه Ley Shon and Thrip (1993). وزاد الاهتمام الدولي في تحقيق مستويات الإستبعاد المالي تحت مفهوم الشمول المالي. (مطاير، 2022)

1-تعريف الإستبعاد المالي:

بعد الإطلاع على العديد من الدراسات التي تناولت مصطلح الإستبعاد المالي يمكن القول أنه: عدم وصول بعض المستهلكين إلى تكلفة منخفضة وعادلة وآمنة للمنتجات والخدمات المالية (Choudhury & Debarghya , 2016) .

وهو عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية بالشكل المناسب بسبب مشاكل في الوصول أو الشروط أو الأسعار (Sarma, 2008) .

2-أسباب الإستبعاد المالي: (معتوق، إيمان، و هناء، 2021)

إن الإستبعاد المالي ناتج عن عاملين اثنين أساسيين

استبعاد المالي من جانب العرض وإستبعاد مالي من جانب الطلب عل الخدمات المالية.

2-1-أسباب تتعلق بجانب العرض:

تتمثل هذه الأسباب في فشل حكومات الدول في توفير الخدمات المالية بتكلفة منخفضة في الوقت المناسب لذوي الدخل المنخفض والفقراء، من خلال مؤسسات المالية أو من خلال تطبيق قوانين وسياسات تعمل على تسيير إمكانية الحصول على الخدمات المالية بدون حواجز والمتمثلة في الحواجز الجغرافية، التمييز بين الأفراد، حاجز المعلومات.

2-2-أسباب تتعلق بجانب الطلب:

تتعلق هذه الأسباب بالأفراد الذين يطلبون الخدمات المالية من القنوات المالية الغير رسمية لاعتقادهم بوجود فوائد أكبر من حيث التكلفة ومن حيث الراحة والثقافة المتعلقة بعادات الأفراد.

3-مخاطر الإستبعاد المالي: (الرزاق، 2019)

يمكن تلخيص نقاط عواقب الإستبعاد المالي حسب طبيعة ومدى الخدمات المالية فيمايلي:

- ضعف الأنظمة المصرفية والمالية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي الكبير.
- صعوبة الحصول على ائتمان من مصادر رسمية واللجوء إلى ائتمان من مصادر غير رسمية وبأعلى تكاليف.
- انخفاض الوعي المصرفي لدى الأفراد.
- انتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة والتضخم.
- تراجع مصاريف القطاع الخاص التي تعتبر المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي ونشأته

1-تعريف الشمول المالي:

"يهدف الشمول المالي إلى جذب السكان غير متعاملين مع البنوك إلى النظام الرسمي بحيث يتاح لهم فرصة الوصول إلى الخدمات المالية المتمثلة في المدخرات، المدفوعات، التحويلات والتأمين." (Hanning & Stefan Jansan, 2010, p. 05)

" هو ضمان عملية الوصول إلى الخدمات المالية والإئتمان المناسبة وفي الوقت الملائم والتي تحتاجها الفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة، فهو يمثل في المقام الأول الوصول إلى الحسابات المصرفية المدعومة بتأمين على الودائع والوصول إلى الإئتمان ونظام المدفوعات". (Morgan & Victor, 2014, p. 05)

"الشمول المالي هو العملية التي تضمن سهولة الوصول إلى البيانات المالية الرسمية وتوافرها واستخدامها". (Samara, 2008, p. 02)

"نعني بالشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المفيدة والميسورة التكلفة التي تلبي احتياجاتهم كالمدفوعات، المدخرات، الإئتمان والتأمين، حيث يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة". (Bank, 2022)

ولقد عرفت مجموعة العشرينG20 ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI الشمول المالي بأنه "تعزيز وصول استخدام جميع فئات المجتمع التي تشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وبتكاليف معقولة". (أمينة، 2023، صفحة 117)

كما عرفته المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء CGAP بأنه "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال مع وجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدان في بيئة منظمة تنظيما جيدا". (أوسياف، 2021، صفحة 66)

وأما مركز الشمول المالي في واشنطن يعرفه بأنه "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات جودة وأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء". (بوزانة و حمدوش، 2021، صفحة 74)

2-نشأة الشمول المالي وتطوره:

مفهوم الشمول المالي نشأ استجابة للتحديات الاقتصادية والإجتماعية التي تواجه الشريحة المحرومة من المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية واستخدامها، ولقد بدأت فكرة الشمول المالي تكتسب اهتماما عالميا في أوائل القرن الواحد والعشرين وزاد هذا الاهتمام إلى يومنا هذا.

الجدول رقم 01: نشأة الشمول المالي وتطوره (سالم، 2020، صفحة 125)

1993
ظهور مصطلح الشمول المالي لأول مرة عكس الإستبعاد المالي في دراسة "ليشون وترفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناولت فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المالية المصرفية.
1999
استخدام مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة.
2008

–ازدياد الاهتمام بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمي، حيث التزمت مختلف الحكومات بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تقريب وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح. –حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة بتكلفة منخفضة –تبني **G20** الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية. –حث البنك الدولي من أجل تعميم الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها من طرف جميع فئات المجتمع لمحاربة الفقر وتعزيز الرخاء. –انشاء مؤشر عالمي يعرف بالاشتمال المالي العالمي (**Findex Global**) لأكثر من **140** دولة حول العالم. –تم إنشاء تحالف من أجل الشمول المالي (**AFL**).
2013
–إطلاق مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للإستفادة من روح الإبتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة". –إطلاق العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء (**GGAP**) ومؤسسة التمويل الدولي (**IFC**) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

من اعداد الباحثة انطلاقا من مرجع سابق

الفرع الثالث: أهداف وخصائص الشمول المالي

1–أهداف الشمول المالي: (عوض، 2021، صفحة 377،378)

زاد اهتمام حكومات الدول بتحقيق الشمول المالي وبناء نظام مالي شامل للوصول للفقراء ومحدودي الدخل هذا من أجل تحقيق الأهداف التالية:

1–1–على مستوى الدولة:

- يجب ان تكون التعاملات المالية معروفة ومحددة بشكل واضح للدولة، حيث ترتفع حصيلة الضرائب ومنع التهرب الضريبي، الغاء الشيكات الحكومية ليتجه المواطن للدفع الإلكتروني من أجل تحقيق الشفافية والوضوح.
- دعم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث يساهم ذلك في انخفاض معدل التضخم، الحفاظ على قيمة القوة الشرائية للنقود وانخفاض أسعار الفائدة على الإقراض في البنوك وبالتالي زيادة تمويل استثمارات حقيقية تؤدي إلى زيادة فرص العمل.

1–2–على مستوى القطاع المصرفي:

- زيادة قدرة القطاع المصرفي على توسيع الاستثمارات من خلال التوسع في أجهزة الصراف الآلي (ATM) وانتشار الفروع البنكية ونقط البيع (POS) بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية ملائمة وفقا لرغبات واحتياجات العملاء.
- زيادة عدد المتعاملين في القطاع المصرفي يؤدي إلى زيادة السيولة البنكية لأن السيولة المدخرة من طرف الفرد في بيته يكون هو المستفيد منها، عكس السيولة المودعة في البنك تتيح لأفراد آخرين الإستفادة منها واستثمارها بدلا من بقائها دون استثمار.
- تعزيز قنوات اتصال بين القطاع المصرفي والعملاء، ومن ثم جذب أكبر عدد من العملاء.
- التوسع في استخدام التكنولوجيا المالية في جميع التعاملات.
- استقطاب فئات محدودي ومتوسطي الدخل وسكان المناطق النائية للتعامل مع القطاع المصرفي ومن تم التحسين من ربحيته.

1-3-على مستوى العملاء:

- تقديم تسهيلات سداد إلكترونية تتسم بالكفاءة والمرونة وبتكاليف معقولة.
- زيادة الوعي والتثقيف المالي لدى العملاء ما يعطيهم خيارات والحصول على معلومات صحيحة.
- الحد من مخاطر التعامل بالنقد لأن المال النقدي يمكن فقده بسهولة مقارنة بالحسابات المصرفية.

2-مبادئ الشمول المالي: (نعمة و حمد، 2018، صفحة 36)

لقد تبنت **G20** مجموعة من المبادئ لتعزيز الشمول المالي حيث تستهدف تعزيز فرص وصول سكان العالم للخدمات المالية والمصرفية وكذلك تبني سياسات تمكن من إنشاء بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل الوصول لكل الفئات بما فيها المحرومة والفقيرة. وتتمثل هذه المبادئ فيمايلي:

2-1-القيادة: التزام واسع النطاق من أجل المساهمة في تخفيف حدة الفقر.

2-2-التنوع: تطبيق السياسات التشجيعية على المنافسة وتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل: خدمات الإئتمان، الإيداع، الدفع.....في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي هذه الخدمات.

2-3-التطوير: اعتماد التكنولوجيا المالية والأدوات المتطورة اللازمة لتوسيع النظام المالي مع الإشارة إلى نقط الضعف الموجودة في البنية التحتية.

2-4-الحماية: وجود مفهوم حماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.

2-5-التمكين: العمل على محو الأمية المالية للأفراد للإستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.

2-6-التعاون: خلق بيئة مواتية لنشر الخدمات المالية وتشجيع الشراكة والتعاون بين الحكومة والقطاعات المالية.

2-7-المعرفة: الإستفادة من قواعد بيانات لتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.

2-8-التناسب: اعتماد سياسة وإطار تنظيمي يعمل على تنبيه المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة.

2-9-الإطار: الأخذ بعين الإعتبار المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وأطار تنظيمي يتصف بالمرونة لمواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

المطلب الثاني: متطلبات أبعاد الشمول المالي ومؤشراته

الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي

تطور مفهوم الشمول المالي ولقد تم قياسه بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية، أجهزة الصراف الآلي، أحجام الودائع، والقروض التي تم تغطيتها عن طريق الأسر ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ولكن توفر الخدمات المالية لا تساوي مفهوم الشمول المالي، لأن الفرد يمكن أن يستبعد من الخدمات المالية لأسباب دينية أو ثقافية على الرغم من توفر إمكانية الحصول على هذه الخدمات. (A & Iqbal, 2012)

– قام تحالف الشمول المالي **Alliance of Financial Inclusion (AFI)** بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي **Financial Inclusion Dta Working Group (FIDWG)** والتي قامت بوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الشمول المالي مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة بكل بلد وفي نفس الوقت تسمح بالمقارنة بين البلدان.

ولقد ركزت على بعدين أساسين: **إمكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية.**

الشكل 01: التمييز بين "إمكانية الوصول" و "الإستخدام" للخدمات المالية

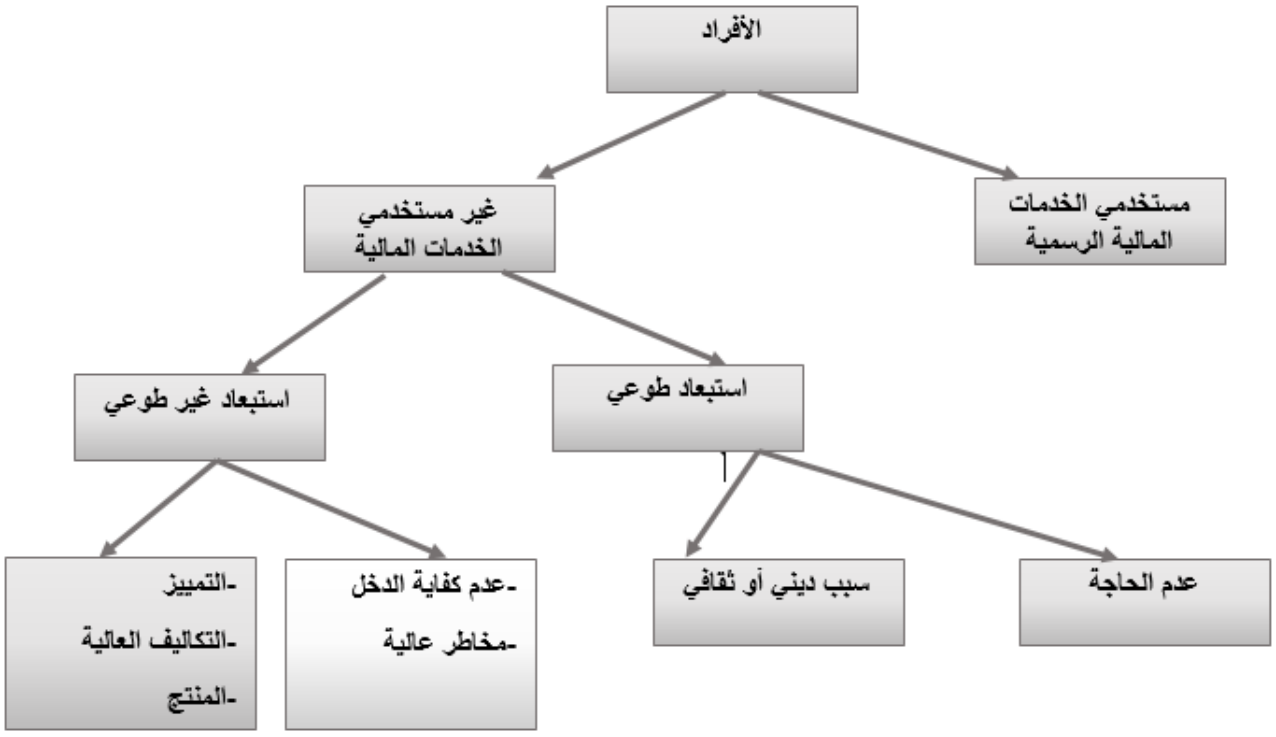

الشكل 01 من اعداد الباحثة اعتمادا على (غربي، 2020، صفحة 12)

-في مؤتمر **"لوس كابوس"** الذي تم عقده في **2012** اتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (**GPFI**) على ثلاث أبعاد رسمية للشمول المالي وهي: (Operana, 2016, p. 03)

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.
- الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل الأفراد.
- تعزيز جودة الخدمات المالية.

-وفي قمة **سان بطرسبرغ الروسية** (**Petersburg Summit**) سنة **2013** تم التصديق على مجموعة أكثر شمولا من أجل التعمق في فهم الشمول المالي حيث تضمنت مؤشرات التثقيف المالي **Financial Literacy** و جودة الخدمات المالية. (الخزرجي و صبيان، 2020)

1-الوصول: (**Access**)

يمثل هذا البعد جانب العرض للخدمات المالية الرسمية واتاحتها للاستخدام من طرف الأفراد، إلا أن الرفع من هذا البعد لا يعني الرفع من مستوى الشمول المالي لأنه يوجد عتبة لا يمكن تجاوزها ولكن يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي. (Camara & Daved, 2014, p. 09)

2-الإستخدام: (**Usage**):

يشير هذا البعد إلى مدى عمق استعمال الخدمات والمنتجات المالية الرسمية، ومن أجل تحديده يجب جمع البيانات حول انتظام وتواتر الإستخدام خلال فترة زمنية معينة. (Rahman, 2017, p. 12)

3-الجودة:(**Quality**):

إن رضا العملاء وجودة الخدمات المالية تجذب اهتمام جميع المؤسسات المصرفية حول العالم، فالجودة تشير إلى مدى ملائمة الخدمات المالية الرسمية والأدوات المتاحة لاحتياجات نمط حياة الأفراد. (Kumari, 2021, p. 48)

الفرع الثاني: مؤشرات أبعاد الشمول المالي

يمكن أن نوضح أهم مؤشرات قياس أبعاد الشمول المالي في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: مؤشرات أبعاد الشمول المالي

مؤشرات بعد الوصول Indicators of Access dimension	
عدد فروع المصارف لكل 100 ألف بالغ	عدد فروع المصارف لكل 1000 كم^2
عدد أجهزة الصراف الآلي ATM_s لكل100 الف بالغ	عدد أجهزة الصراف الآلي ATM_s لكل 1000 كم^2
عدد بطاقات الخصم (السحب الآلي) لكل 1000 بالغ	عدد محطات نقط البيع (POS) لكل 100 ألف بالغ
مؤشرات بعد الإستخدام Indicators of Usage dimension	
-نسبة الأفراد البالغين والشركات الذين لديهم حسابات مالية لدى المؤسسات المالية الرسمية	
-عدد المودعين لكل 1000 من البالغين أو -عدد حسابات الإيداع لكل 1000 من البالغين	-عدد المقترضين لكل 1000 من البالغين أو -عدد القروض القائمة لكل 1000 من البالغين
مؤشرات بعد الجودة Indicators Quality dimension	
المعرفة المالية أو التثقيف المالي نسبة مجموع إجابات الأسئلة الصحيحة للبالغين حول المفاهيم الأساسية مثل: التضخم، سعر الفائدة، الفائدة المركبة، الغرض الرئيسي من التأمين، توزيع المخاطر.	
كلفة الإستخدام -متوسط تكلفة فتح حساب مصرفي جاري -متوسط تكلفة التحويلات الائتمانية -متوسط تكلفة الاحتفاظ بحساب مصرفي جاري (الرسوم السنوية)	
متطلبات الشفافية -اجمالي معدل الدفع مقابل الائتمان -الإفصاح عن المعلومات بلغة سهلة -منع البود أو الشروط المخفية -وجود نموذج لوصف الخدمات المالية المقدمة	

المصدر: من أعداد الباحثة انطلاقا من (Chehade & Antonie, 2017, pp. 16,17)

الفرع الثالث: تطور بعض مؤشرات الشمول المالي

1-تطور مؤشر ملكية الحسابات لدى مؤسسات مالية للبالغين ومؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) في العالم:

الجدول رقم 03: نسبة ماكينات الصراف الآلي وملكية الحسابات في العالم (2011-2021)

	الصراف الآلي (ATM لكل 100000 بالغ)	ملكية الحسابات لدى مؤسسات مالية للأفراد 15+ سنة %
2011	30,9	50,63
2014	35,34	61,62
2017	37,75	68,5
2021	39,49	76,2

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 02: نسبة مؤشر ماكينات الصراف الآلي وملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية للبالغين في العالم (2011-2021)

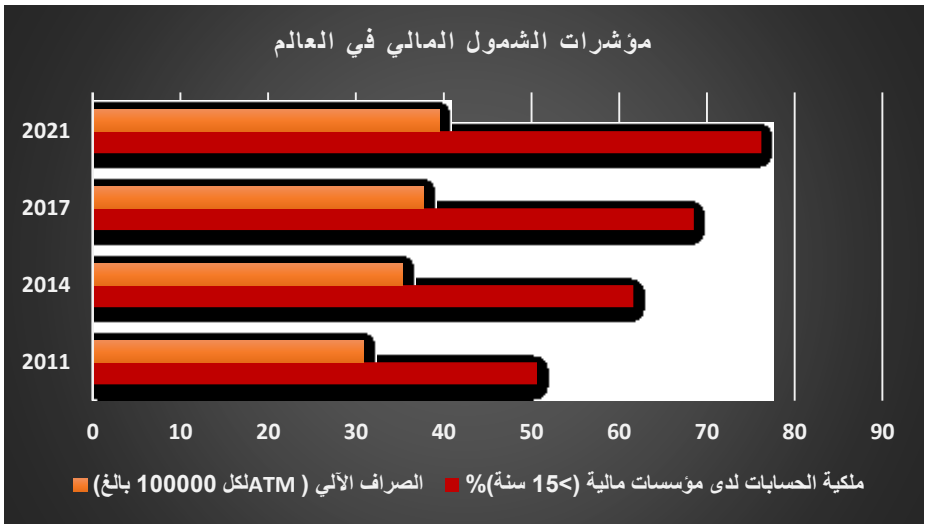

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم03.

يظهر لنا من خلال الشكل 03 زيادة في نسبة ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ بين 2011 و2021 في أنحاء العالم.

بالنسبة لملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية للأفراد البالغين ارتفعت من 50.63% في سنة 2011 إلى 76.2% في سنة2021، بحيث قدرت نسبة الزيادة السنوية ب 4.09%. أما نسبة ماكينات الصراف الآلي لكل 100000 بالغ فقد زادت نسبتها من 30.9% في سنة 2011 إلى 39.49 في سنة 2021 بزيادة سنوية قدرت ب2.45%.

اذن تشير البيانات إلى تحسن ملحوظ في نسبة ملكية الحسابات لدى مؤسسات مالية للأفراد البالغين وزيادة عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ بين الأعوام 2011 و2021. حيث هذه التحسنات تعكس تقدما في الشمول المالي والبنية التحتية المالية، ولكن يجب العمل الكثير لاستدامة هذه التحسينات والوصول الشامل إلى الخدمات المالية في جميع أرجاء العالم.

الفرع الرابع: الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي (CGAP و المالي، 2011، صفحة 02، 03، 04، 05)

يهتم في الوقت الحالي مجموعة من الهيئات العالمية وبشكل متزايد بموضوع الشمول المالي وتتمثل هذه الهيئات فيمايلي:

1-لجنة بازل التي تقوم بالإشراف على المصارف BCBS:

لجنة بازل تضع معايير وارشادات فتقوم بتطبيقها العديد من الدول لتنظيم البنوك والمؤسسات المالية. ويتيح تقرير اللجنة بعنوان "**أنشطة التمويل الأصغر والمبادئ الأساسية بشأن الإشراف الفعال على المصارف**" الذي يأخذ بعين الإعتبار التطبيق المناسب لمبادئ بازل الأساسية لدعم الشمول المالي، كما تتضمن تنظيم ابتكارات في مجال الشمول المالي والإشراف عليها مثل: تقديم الخدمات المالية بدون فروع بنكية (أموال الكترونية) وأيضا تتيح مراجعة الروابط بين الشمول المالي والرقابة التحوطية، حماية العميل وتقييم جوانب الشمول المالي لارتباطها بالقطاع المصرفي والبنوك.

2-اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسويات CPSS:

ركزت هذه اللجنة فيما مضى على المدفوعات الكبيرة ولكن في السنوات الأخيرة عملت على توسيع نطاق انخراطها في قضايا نظم مدفوعات التجزئة (الأفراد) وأدوات الدفع التي تتسم بالكفاءة والأمن. فهناك ارتباط أيجابي بين ما تقوم به اللجنة وتحقيق أهداف الشمول المالي، حيث عندما يستفيد نسبة كبيرة من الأفراد من تحسين نظم المدفوعات وبتكاليف منخفضة مع استخدام برامج أدوات الدفع المبتكرة مثل: الأموال الإلكترونية لتتيح الوصول للعملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية، ما يؤدي إلى زياد حجم المعاملات.

3-مجموعة العمل المالي FATAF:

يتمثل مهامها في وضع المعاييروالتنفيد الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والأسلحة والتهديدات الأخرى ذات صلة بنزاهة النظام المالي. وفي 2011 أصدرت اللجنة وثيقة إرشادات بعنوان: "**تدابير مكافحة الأموال وتمويل الإرهاب والإشتمال المالي**"، تعتبر أول هيئة تناولت مخاطر الاستبعاد المالي.

4-الجمعية الدولية لضمان الودائع IADI:

وضعت الجمعية وبالإشتراك مع لجنة بازل للإشراف المصرفي في 2009 مبادئ أساسية مفادها تأمين الودائع الذي يمثل جزءا آمن "شبكة أمان" مالية فعالة.

وفي 2010 شكلت جمعية **IADI** اللجنة الفرعية للإشتمال المالي والإبتكار لدراسة القضايا ذات صلة بالشمول المالي وتأمين الودائع، هذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة الأفراد في المؤسسات التي تحتفظ بالودائع المضمونة، ما يعمل على زيادة المشاركة من جانب الأسر الفقيرة والمحرومة من الخدمات المالية في النظام المصرفي.

5-الإتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين IAIS:

هي الهيئة المسؤولة عن وضع المعاير الدولية لتطوير أسواق التأمين وتشجيع استقرارها وسلامتها، يأتي الشمول المالي كأولوية قصوى للاتحاد من أجل حماية المستفيد من الخدمات وهذا من اختصاص الاتحاد المتمثل في تطوير أسواق الائتمان وتوسيعها لتشمل المناطق ذات معدلات استبعاد مالي مرتفعة تحقيق الشمول المالي

المطلب الثالث: أهمية الشمول المالي ودور البنوك في تحقيقه

الفرع الأول: أهمية الشمول المالي (إضاءات، 2016)

1-تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:

انتشار واستخدام الخدمات المالية والوصول إليها يرتبط بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة الأثر الإيجابي على أسواق العمل كما أنه يساهم في انتقال العديد من المنشآت الصغيرة من القطاع غير رسمي إلى القطاع الرسمي.

2-تعزيز استقرار النظام المالي:

إن استخدام الأفراد للخدمات المالية سيساهم في تعزيز استقرار النظام المالي، حيث المزيد من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية مع التخفيف من مستويات التركيز فيها.

3-تعزيز قدرة الأفراد على الإندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:

أكدت الدراسات أن تحسين قدرة الأفراد لاستخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والإستثمار في التعليم وتحسين قدراتهم على إدارة المخاطر المالية وامتصاص الصدمات الناتجة عن التغيرات المالية.

4-عصرنة التشغيل الآلي للنظام المالي:

يتطلب الإنتشار الواسع للخدمات المالية وزيادة استخدامها المزيد من الإعتماد على التكنولوجيا، كما أن زيادة الإعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة المتعلقة بالمدفوعات يستفيد منه كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية، بحيث تكون السرعة والتكلفة المنخفضة وأيضا قدرة النظام المالي على متابعة حركة الأموال ومراقبتها للتقليل من مستويات الجرائم المالية وعمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ودخول المزيد من الأفراد للنظام المالي الرسمي.

5-تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية وبالتالي تنويع في الخدمات المقدمة من خلال الجودة العالية والتكلفة المنخفضة من أجل جذب أكبر عدد من الزبائن. (لوزي، 2021)

6-يتم الاهتمام بمحدودي الدخل وبفئات محددات مثل المرأة والشباب والتركيز على الوصول للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة ومن تم خلق فرص عمل جديدة وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة. (العربية، 2017)

الفرع الثاني: أنواع الخدمات المالية ودور البنوك في تحقيق الشمول المالي

1-أنواع الخدمات المالية: (Ozili, 2018, p. 330)

إن من أهم أهداف الشمول المالي هو تمكين الأفراد من جميع فئات المجتمع الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الرسمية مع استخدامها ومن هذه الخدمات مايلي:

1-1-خدمات التأمين:

تساعد حساب التأمين في تعزيز الاستقرار المالي للأسر والشركات، تعبئة ونوجيه المدخرات، تعزيز البرامج الاجتماعية، تحسين قرارات المستثمرين مع التشجيع على الاستثمار في أعمال عالية المخاطر وإنتاجية أكبر.

تؤدي خدمات التأمين في بعض الحالات إلى التقليل من المخاطر، لأن عقود التأمين الرسمية لشركات التأمين تعمل على الحد من المخاطر وتخفيفها.

1-2-خدمات الإئتمان:

يلجأ الأفراد للإئتمان لتمويل استثماراتهم أو مشترياتهم وغيرها، ولكن في حالة عدم تمكنهم من الحصول على الإئتمان المصرفي الرسمي يتم اللجوء إلى الإقتراض من الأقارب أو الأصدقاء أو من المقرضين الغير رسميين.

1-3-الخدمات المالية الرقمية:

يقصد بها الخدمات المالية المقدمة الكترونيا عن طريق الهواتف المحمولة، أجهزة الكمبيوتر أو الأنترنت، البطاقات المرتبطة بالدفع الإلكتروني، استخدام الأموال الإلكترونية في التحويلات، الإذخار، دفع الفواتير. وبذلك يؤدي التمويل الرقمي إلى قدر كبير من الشمول المالي وتوفير الخدمات المالية والتسهيلات الإئتمانية بتكاليف معقولة وآمنة، الحد من الإستعمال الورقي والوثائق اليدوية،

توفير تكاليف الإنتقال للفروع البنكية والحد من السرقة. ومن أجل فعالية عمل مزودي الخدمات المالية الرقمية يتطلب الأمر ثلاث مكونات رئيسية وهي: (K.Ozili, 2022, p. 05)

- **منصة المعاملات الرقمية:** قد تكون هذه المنصة تطبيقا بنكيا، أو برنامج رقمي، أو موقعا الكترونيا، أو وكيل تجاري، فهي تربط العميل بالمؤسسة المالية التي تمنح الخدمات المالية.
- **جهاز الوصول الخاص بالعميل:** هو الجهاز الذي يستعمله العميل للوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، كالهاتف المحمول، الهواتف الذكية، الكمبيوتر والكمبيوتر المحمول.
- **شبكة الوكلاء:** الوكلاء الذين لدهم جهاز رقمي متصل بالبنية التحتية للاتصالات، ويساعدون في تحويل النقد إلى قيمة مخزنة الكترونيا والعكس.

بوجود هذه المكونات الثلاثة، يمكن تقديم الخدمات المالية الرقمية للعملاء المستبعدين وبشكل فعال.

1-4-خدمات الإدخار:

يعمل الأفراد على توفير مدخراتهم من أجل الإنفاق على احتياجاتهم المستقبلية، عكس المستبعدين ماليا الذين يلجؤون إلى الإدخار عبر قنوات غير رسمية والتي تكون معرضة للخطر مقارنة بالحسابات المصرفية. (علي، 2020، الصفحات 246-247)

2-دور البنوك في تحقيق الشمول المالي:

2-1-دور البنوك المركزية والجهات الرقابية:

يمكن البنوك المركزية أن تتدخل على مستويات مختلفة من أجندة سياسات تعزيز الشمول المالي، حيث يمكنها أن تساهم مباشرة في هذا المجال بثلث طرق رئيسية: (Gadanecz & Bruno, 2017, p. 192)

- **القيام بدور المشرف المالي والمراقب:** في معظم الأحيان، تشارك البنوك المركزية في الاشراف والرقابة على الخدمات والمنتجات المالية، المؤسسات المالية وأنظمة الدفع. فهذا الدور الاشرافي يمكن له أن يساهم وبشكل كبير في الشمول المالي، خاصة عن طريق تعزيز إطار واضح لتقديم الخدمات المالية مثل: تعزيز البنوك المركزية للآليات المبتكرة للدفع والتحويلات، حيث يعتبر هذا الأمر أساسيا في تسهيل الوصول للخدمات الدفع والتسوية وتقليل تكاليفها.
- **تعزيز التثقيف المالي:** غالبا ما يكون للبنوك المركزية السلطة لتعزيز التعليم المالي والمعرفة المالية مع حماية المستهلك. من خلال نشر معايير محو الأمية المالية، تقديم معلومات واضحة من أجل حماية المستهلك للخدمات المالية، هذا بحد ذاته يعتبر عنصر أساسي لدعم الشمول المالي، وزيادة معرفة الأفراد بالمسائل المالية، ما يكسبهم معرفة بتبني معاملات الحسابات واستخدامها بشكل فعال في المدفوعات والوصول للخدمات المالية الأخرى.
- **دعم مختلف المبادرات التي تستهدف الفئات المستبعدة ماليا:** تعمل معظم البنوك المركزية المساهمة في تسهيل تقديم الخدمات المالية للأفراد. مثلا، الترويج لبرامج التمويل الأصغر، المساعدة في توفير تمويل مدعوم للبنوك التجارية لدعم

إقراضها للفئات ذات الأولوية من المقترضين. وهذا بهدف تعزيز النمو الاقتصادي والتقليل من مستويات الفقر، مع تقليل الفجوة في الوصول إلى الخدمات المالية.

- **تطوير القواعد واللوائح:** من أجل تسهيل مختلف العمليات المصرفية، والتغلب على العقبات سواء من جانب العرض أو الطلب لضمان الوصول للخدمات المالية.
- **العمل على تقنين القنوات الغير رسمية.**
- **الاستفادة من التطورات التكنولوجية:** وذلك بتطوير وتحسين التواصل وتبادل المعلومات عن طريق توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية والمدفوعات عبر الهواتف المحمولة، من أجل تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وبفعالية أكبر لمختلف فئات المجتمع. (Katie, 2020, p. 20)

2-2-دور البنوك التجارية:

لدى البنوك التجارية دورا مهما تلعبه في تحقيق الشمول المالي من خلال: (حاجي، 2023، الصفحات 396-397-398)

- تطوير وابتكار منتجات مالية جديدة لا تعتمد فقط على الإقراض وإنما على الادخار والتأمين ووسائل الدفع، مع تدريب العاملين في هذا المجال.
- تقوية روح المنافسة بين البنوك بتوفير المزيد من الخيارات للعملاء والحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبتكاليف معقولة.
- توسيع دائرة الوسائل التي من شأنها اتاحة المزيد من الخدمات المصرفية.
- الاهتمام بإنشاء المزيد من الفروع أو المكاتب الصغيرة لتمويل المشاريع متناهية الصغر ومقتني الخدمات المالية.
- استقطاب شرائح المجتمع التي ليس لديها تعاملات بنكية، عن طريق تخفيض الرسوم والعملات الغير مبررة المفروضة على العملاء.

2-3-دور البنوك الإسلامية:

تكمن أهمية البنوك الإسلامية في توفير الخدمات المالية الإسلامية للشريحة المستبعدة طوعا للإستفادة من الخدمات المالية التقليدية بسبب تحريم الربا في الين الإسلامي، حيث يحقق التمويل الإسلامي قيمة مضافة في قضية الشمول المالي عن طريق: (الدراجي و بوغازي، 2023، صفحة 220)

- **السعي لتقاسم المخاطر:** تعتبر عقود المشاركة وتقاسم المخاطر في البنوك الإسلامية بديلا فعالا للتمويل القائم على الديون التقليدية، حيث تقدم التمويل الأصغر بالتماشي مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمويل الشركات المتوسطة والصغيرة والتأمين الأصغر لتعزيز فرص الحصول على التمويل.
- **استعمال أدوات بديلة لإعادة التوزيع في الإسلام:** لدى النظام المالي الإسلامي أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات كالزكاة، الصدقة، القرض الحسن والوقف، فيكون عمل هذه الأدوات بشكل متكامل مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف شرائح المجتمع ذوي الدخل المنخفض من أجل القضاء على الفقر ودعم النمو أكثر عدلا.

- **ادماج الافراد المستبعدين لأسباب دينية وثقافية:** الشمول المالي للإقتصاد يتم قياسه بالطريقة التقليدية من خلال نسبة السكان التي تغطيها فروع البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وحجم الودائع والقروض للأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من ذلك توجد شريحة من المجتمع تستبعد نفسها طوعا عن الخدمات المالية لأسباب دينية أو ثقافية.

المطلب الرابع: العوائق والتحديات في تحقيق الشمول المالي

رغم كل المجهودات التي تبنتها حكومات الدول في القطاع المصرفي سواء بنوك تجارية أو بنوك مركزية من أجل تعزيز الشمول المالي ونشر الثقافة المصرفية من خلال طرح كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع عبر قنواتها المالية الرسمية من أجل تحقيق الاستقرار المالي وزيادة نصيب القطاع الرسمي وتوفير السيولة لتمويل المشروعات الضخمة والصغيرة والمتوسطة، فإن القطاع المصرفي مازال يعاني من المعوقات والتحديات وخاصة الدول النامية ما يحول من انتشار الشمول المالي بين فئات المجتمع المختلفة.

ومن أهم المعوقات والتحديات التي تواجه توسع الشمول المالي هي كالآتي: (عطية، 2021، صفحة 382،383،384)

1-ضعف مؤشر الكثافة المصرفية:

- يقاس هذا المؤشر بعدد الفروع/ 10000 نسمة من السكان، فتوجد علاقة طردية وارتباط بين مؤشر الكثافة السكانية والشمول المالي حيث كلما زادت وانتشرت وحدات البنوك وفروعها زاد مستوى الشمول المالي والعكس صحيح.
- البعد عن البنك وعدم القدرة للوصول إليه بسهولة واحدا من أهم العوائق التي تحول بين التعامل مع المؤسسات المصرفية والحصول على خدماتها وهذا ما يعيق القدرة على تحقيق الشمول المالي.

2-نقص الوعي والتثقيف المصرفي:

- يرتبط هذا بضعف الدخل لكثير من أفراد المجتمع ومعدلات البطالة المرتفعة ومن تم عدم توفر محددات ومقومات الشمول المالي.
- الفرد الغير قادر على القراءة والكتابة كيف يمكنه معرفة الشروط والأحكام المطلوبة للوصول إلى الخدمات المالية؟! ومميزات كل خدمة ومدى ملاءمتها.
- يعيق نقص المعلومة الناتجة عن ضعف الوعي والمعرفة المالية القدرة على الوصول للخدمات والمنتجات المالية للفئة الأمية من المجتمع ما يدفعهم إلى الإحتفاظ بأموالهم بعيدا عن القطاع المصرفي لانعدام ثقتهم في قدرة هذا القطاع على حماية تلك الأموال.
- الانطباع السلبي لهذه الفئة من المجتمع عن الخدمات المصرفية يكون سببا مباشرا في اعتراضهم عن التعامل معها.

- يتطلب الوصول إلى الخدمات المالية تقديم العديد من المستندات والوثائق المتعلقة بهوية الأفراد وإثبات دخولهم والضمانات المقدمة....الخ، وهذا ما يفتقده الكثير من الفقراء والأميين وهذا ما يعد عائقا على قدرتهم للوصول واستخدام الخدمات والمنتجات المالية.

3-ارتفاع حجم الاقتصاد الغير رسمي:

الاقتصاد الخفي **Hiden Economy** أو إقتصاد الظل، فالمتعاملين في هذا الاقتصاد لا تجدبهم فكرة العمل مع البنوك والمؤسسات المالية الرسمية لإخفاء حجم معاملاتهم ودخولهم والتهرب الضريبي، فنجد أن الاقتصاد الموازي يمثل حجرة عثرة أمام كافة استراتجيات الشمول المالي. (ابراهيم، 2020، صفحة 3307)

4-ارتفاع معدلات الفقر والأمراض:

- تدني مستويات الدخل الفردي وعدم المساواة في توزيع الدخل القومي في معظم الدول.
- تفشي الكثير من التحديات الجديدة مثل الأمراض والتغيرات المناخية، الحروب الأهلية...الخ.
- تزايد معدلات الفقر أي نذرة الأموال التي تمكنهم من التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية الرسمية. هذا ما تؤكده قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017 التي تشير إلى أن الفقر وعدم امتلاك الأموال يمثلان السبب الأكثر انتشارا لعدم امتلاك الأفراد لحسابات مصرفية.

5-ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات وزيادة المخاطر:

معظم الشرائح لا تتعامل مع النظام المالي الرسمي بسبب:

- بعد المصارف والمؤسسات المالية.
- نقص الوثائق المطلوبة لامتلاك الحساب مما يزيد من تكاليف فتح الحساب والتعامل مع مؤسسة مصرفية أو مالية رسمية، خاصة في الدول ذات الدخول المنخفضة.
- وجود مخاطر متعلقة بالمقترضين، سواء بالأفراد أو المشروعات الصغيرة.

6-العوامل الدينية:

المجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية بالرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، إلا أنها لا تزال تحتاج إلى التسويق والابتكار لمنتجات جديدة تتماشى ومتطلبات المجتمع الإسلامي.

7-ملكية القطاع المصرفي:

أغلب أصول النظام المالي هي ملك للقطاع العام في بعض الدول، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم وجودة الخدمات المالية. (مروان و بوعافية، 2018، صفحة 103)

المطلب الخامس: التكنولوجيا المالية وعلاقتها بالشمول المالي

ميزت الآونة الأخيرة بطفرة في مجال التكنولوجيا المالية (**FINTECH**) التي أدت إلى تغيرات هامة في قطاع الخدمات المالية والمصرفية التقليدية، وهذا من خلال زيادة كفاءتها مع تقديم خدمات مبتكرة للعملاء وبشكل آمن وغير مكلف.

الفرع الأول: ماهية التكنولوجيا المالية

1-تعريف التكنولوجيا المالية :

-عرف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية بأنها:" ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا: يمكنها استحداث عمل أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية مع تقديم الخدمات المالية".

- يشير مصطلح التكنولوجيا المالية إلى تطبيق التكنولوجيا لتقديم الخدمات المالية وإلى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المنافسة للبنوك التقليدية والتي تقدم مختلف الخدمات كالدفع عبر الهاتف النقال، منصات التمويل الجماعي، إدارة المحافظ عبر الانترنت وتحيل الأموال الدولية. (Anyfantaki, 2016, p. 47)

-الفينتك هو مصطلح يستخدم حيث يشير إلى الشركات التي تقدم التكنولوجيا الحديثة في القطاع المالي، وقد أصبحت هذه الشركات ظاهرة ملحوظة منذ سنة 2010 وغالبا ما تكون هذه الشركات صغيرة أو متوسطة الحجم لا تمتلك الكثير من رأس المال، لكنها تمتلك فكرة واضحة عن كيفية تقديم خدمات مالية جديدة وتحسينها. وهناك سببان رئيسيان لظهور هذه الشركات: (Saksonova & Irina, 2017, p. 962)

أولا: الأزمة المالية العالمية سنة 2008 التي أظهرت عيوب النظام المصرفي التقليدي لدى المستهلكين.

ثانيا: ظهور تقنيات جديدة ساعدت في توفير التنقل، سهولة الاستخدام، السرعة وتخفيض تكلفة الخدمات المالية.

2-عناصر الفينتك:

الشكل رقم 03:عناصر التكنولوجيا المالية

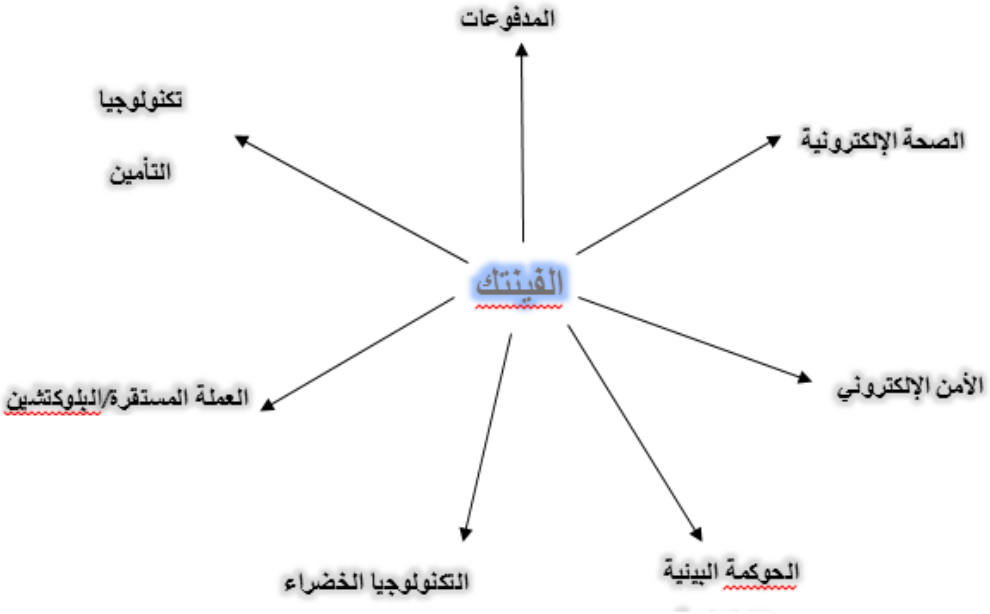

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على

Pulse of fintech H2'23- Global Analyses of Fintech funding, 2024,

3-مراحل التكنولوجيا المالية : (Buckley, Douglas , & Janos, 2016, pp. 6,7,15,20)

3-1-التكنولوجيا المالية 1.0 (1866-1967): من النظام التناظري أي النظام الرقمي

منذ البداية والمراحل الأولى من التطور يوجد ترابط بين المالية والتكنولوجيا حيث عزز كل منهما الآخر.

3-2-التكنولوجيا المالية 2.0(1967-2008): تطوير الخدمات المالية التقليدية

- **الستينات**: ظهور أجهزة الصراف الآلي ATMs كبداية لتحول الخدمات المالية إلى رقمية.
- **السبعينات**: انشار بطاقات الائتمان والخصم وتطورهما.
- **الثمانينات**: أنظمة التداول الإلكتروني في الأسواق المالية واعتماد الحواسيب المركزية في البنوك.
- **التسعينات**: انتشار الانترنت والتجارة الإلكترونية وزيادة الترابط بين التكنولوجيا والخدمات المالية.

3-3-التكنولوجيا المالية 3.0 (2008-إلى يومنا هذا): دمقرطة الخدمات المالية الرقمية

- **ما بعد الأزمة العالمية 2008**: أثبتت الأزمة ضعف الخدمات المالية ما أدى بالمستهلكين في البحث عن بدائل.
- **ظهور العديد من الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية**
- **حداثة التقنيات**: عمل هذه الشركات بتقنيات جديدة مثل البلوك تشين، الذكاء الإصطناعي، العملات الرقمية والتطبيقات المالية.
- **الخدمات المالية الرقمية**: مثل تطبيقات الدفع، المستشاريين الآليين (Robo-Advises)، المحافظ الرقمية، التمويل الجماعي ومنصات الإقراض النظير إلى النظير.

3-4-التكنولوجيا المالية 3.5 في الأسواق الناشئة

تميزت هذه المرحلة بالنقاط الرئيسية التالية:

- **الشمول المالي**: لقد ساهمت التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي عن طريق تقديم خدمات مصرفية عبر الهاتف النقال ومنصات الدفع الرقمي للأشخاص الغير قادرين على الوصل للخدمات المالية والمصرفية.
- **التكنولوجيا المتقدمة والإبتكارات المحلية**: قامت الشركات الناشئة في آسيا وأفريقيا بتطوير خدمات مالية تتناسب مع احتياجات الأسواق المحلية باستخدام تقنيات جديدة مثل البلوك تشين، الذكاء الإصطناعي لتحسين تقديم الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها.

الشكل رقم 04 :تاريخ التكنولوجيا المالية (A.Zaidy, 2022)

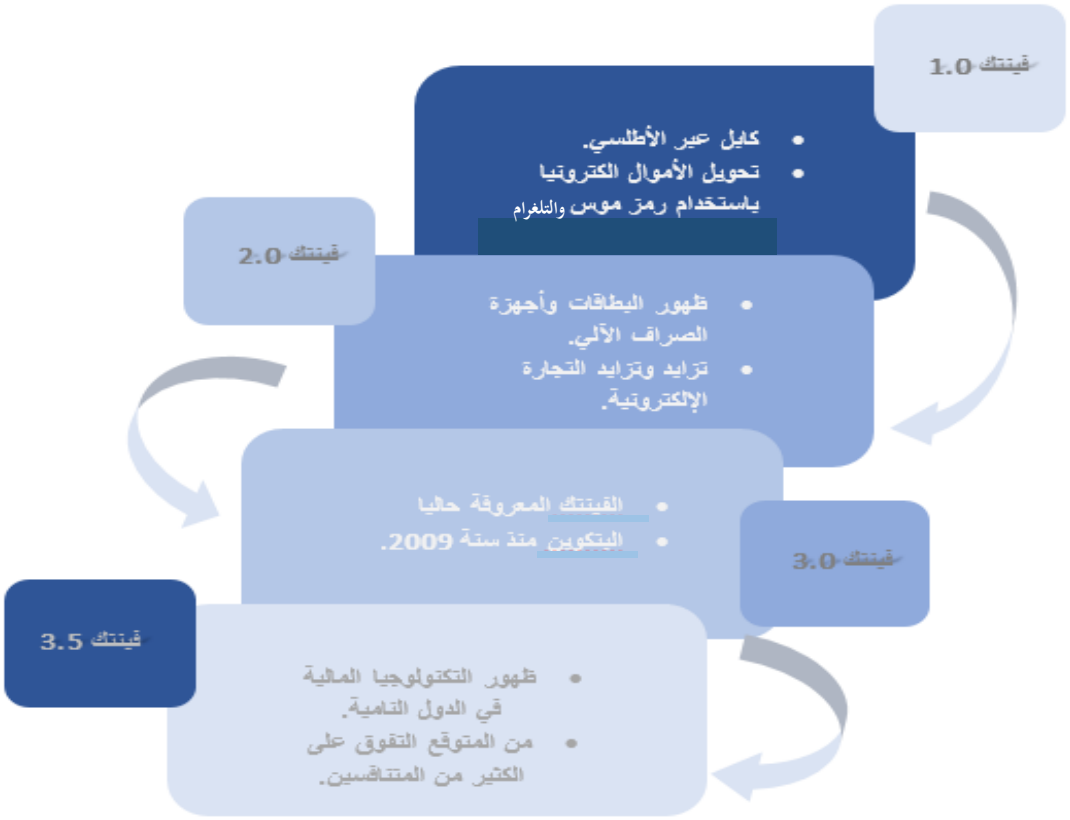

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على

A.Zaidy Ibrahim; "The role of financial technology (FINTECH) in changing financial industry and increasing efficiency in the economy", 2022, P03.

الفرع الثاني: التكنولوجيا المالية البنكية (**Fintech Banking**) وخدماتها (Hasan, 2023)

الفينتك المصرفية هي نوع من التكنولوجيا المصرفية التي تستخدم التكنولوجيا لمساعدة الأفراد في إدارة أموالهم، وتشمل مجموعة متنوعة من التطبيقات، البرمجيات والتقنيات التي تسهل للأفراد والشركات الوصول إلى خدماتهم المالية وإدارتها بشكل رقمي.

ومن أهم خدماتها مايلي:

1-الخدمات المصرفية عبر الأنترنت:

تسمح للعملاء الوصول إلى حساباتهم المصرفية وإدارتها من خلال الأنترنت بكل راحة ومرونة.

2-الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول:

يستطيع من خلالها العملاء تنفيذ العمليات المصرفية عن طريق الهواتف النقالة الذكية والأجهزة اللوحية.

3-أنظمة الدفع الرقمية:

تشمل حلول الدفع عبر الهاتف النقال والأنترنت فتسهل بذلك عمليات الشراء وتحويل الأموال.

4-انشاء القروض:

تستخدم التكنولوجيا المالية لتبسيط وتسريع عملية طلب القروض والموافقة عليها.

5-إدارة الإستثمارات:

اتاحة أدوات رقمية لتحليل وإدارة المحافظ الاستثمارية.

الفرع الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي ودورها في تعزيزه

ساهمت تطورات تكنولوجيا المعلومات والمالية في انشاء ابتكارات جديدة التي تعزز وبشكل كبير تقديم المنتجات والخدمات المالية ذات صلة بالشمول المالي، وتعرف أيضا باسم تكنولوجيا التمويل الرقمي (DFT)، وذلك من خلال دمج:

- **الابتكارات التكنولوجية:** بتمكين الشركات والأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وفعالية.
- **التطبيقات الرقمية:** تعمل على تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني، الإقراض الرقمي، إدارة الثروات عبر الأنترنت والتأمين الرقمي.
- **الشمول المالي:** وذلك عن طريق توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية
- للشريحة المحرومة من المجتمع مثل النساء وسكان المناطق النائية

فبفضل تكنولوجيا التمويل الرقمي يمكن للأفراد والشركات لإدارة شؤونهم المالية والوصول إلى الخدمات المالية بشكل ميسر، مما يعزز الشمول المالي . (N.Doku, KHadijah, Deborah N.A.S, & Jonas, 2023, p. 31)

يمكن للتكنولوجيا المالية ان توسع من قاعدة الشمول المالي بطرق متعددة منها:

1-التخفيض من تكلفة المعاملات: كالحوالات المصرفية، ما يجعلها ميسورة التكلفة لشريحة من الأفراد التي كانت مكلفة بالنسبة لهم وأيضا خفض تكلفة المدفوعات المتعلقة بالأعمال.

2-القيام بالمعاملات دون الحاجة إلى حساب مصرفي: مثل استعمال النقود المتنقلة (Mobile Money).

3-التعامل مع المصارف دون زيارة الفروع البنكية أو ماكينة الصراف الآلي: فقط باستخدام الهواتف المحمولة أو الاتصالات عبر الأنترنت.

4-تمكين الشركات الصغيرة من الإنخراط في التجارة الإلكترونية.

5-تسهيل عملية الحصول على القروض وجمع الأموال وبأقل تكلفة: وهذا من خلال التقليل من عدم تماثل المعلومات تكاليف أخرى مرتبطة بطلبات القروض. (Morgan P. , 2022, p. 16)

الفرع الرابع: اجمالي نشاط التمويل العالمي في مجال التكنولوجيا المالية

الجدول رقم 04 : التمويل العالمي في الفينتك

	قيمة الصفقات	عدد الصفقات
2020	1233	4830
2021	2258	8055
2022	1966	7515
2023	1137	4547

من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات

الشكل رقم 05: إجمالي نشاط التمويل العالمي في التكنولوجيا المالية

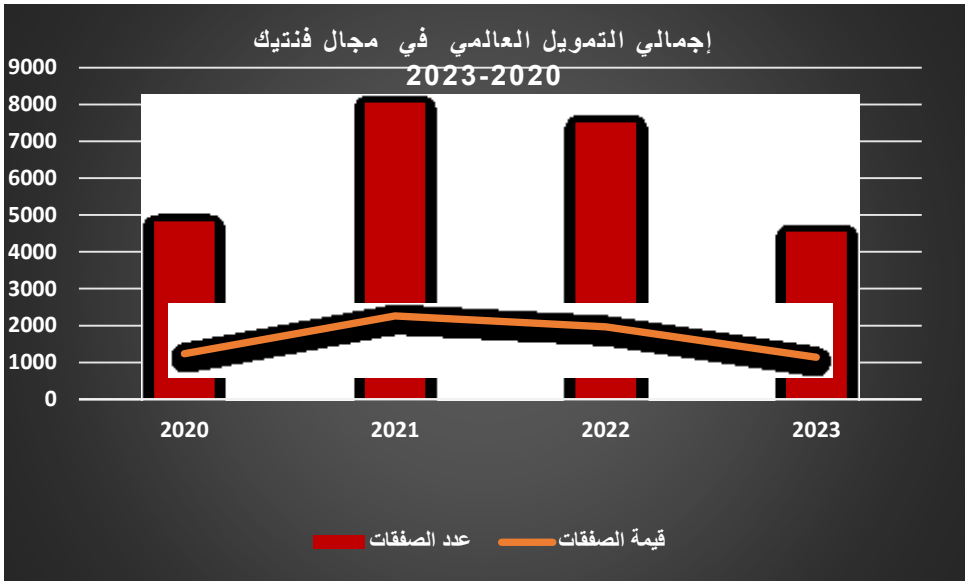

من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الجدول رقم 06.

في سنة 2020 تم تنفيذ 4830 صفقة بقيمة 1233 مليار دولار، في سنة 2021 شهد القطاع نموا كبيرا في عدد الصفقات ب 8055 صفقة وزيادة في القيمة ب2258 مليار دولار، ما يعكس ارتفاع الثقة في القطاع بعد جائحة كورونا. بالنسبة لسنة 2022 فبالرغم من الإنخفاض في عدد الصفقات 7515، ظلت القيمة مرتفعة نسبيا 1966 مليار دولار، ما يؤكد استمرارية الإستثمارات الكبيرة. ولقد شهدت سنة 2023 انخفاضا كبيرا في عدد الصفقات 4547 وقيمتها 1137 مليار دولار، ما يعكس تباطؤا في النشاط الاقتصادي والإستثماري.

اذن يظهر لنا تحليل النشاط التمويلي في مجال الفينتك خلال الفترة 2020 إلى 2023 تقلبات تعكس تأثير الظروف الاقتصادية العالمية المتمثلة في ارتفاع أسعار الفائدة التي أدت إلى زيادة تكلفة الإقتراض وتقليل السيولة المتاحة للاستثمار وزيادة التدقيق، ورغم هذا يبقى قطاع الفينتك مرنا مع مواصلة النمو والإبتكار.

الفرع الخامس: الفينتك في الجزائر

1-المدفوعات الرقمية في الجزائر بمجال الفينتك

الشكل رقم 06: قيمة الصفقات بالمدفوعات الرقمية في الجزائر الفترة 2017-2028

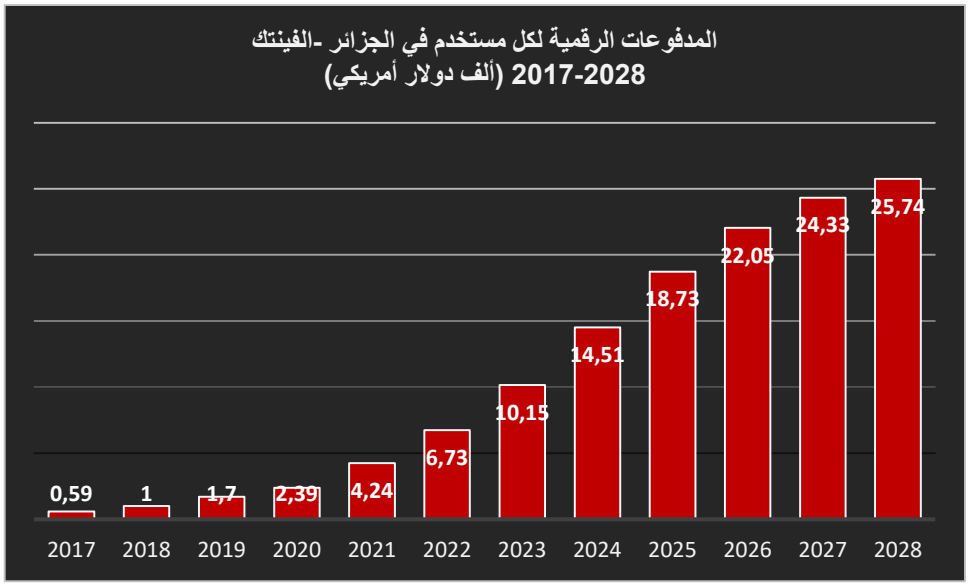

من إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات Statista Market Insights

يظهر الشكل رقم 07 زيادة مستمرة في متوسط الصفقات بالمدفوعات الرقمية في الجزائر، حيث ارتفعت من 0.59 دولار في سنة 2017 إلى 25.74 دولار متوقعة في سنة 2028، ومن الملاحظ انه يوجد تسارع كبير في النمو بعد 2020، حيث ارتفعت المدفوعات الرقمية من 2.39 دولار في 2020 إلى 6.73 دولار في 2022، وإلى 10.15 دولار في 2023، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو السريع حتى سنة 2028 ما يبين زيادة الإعتماد على المدفوعات الرقمية من طرف المتعاملين وزيادة الثقة في استخدام التقنيات المالية الرقمية في الجزائر.

2-أرباح التكنولوجيا المالية في الجزائر والتوقعات السنوات القادمة:

الشكل رقم 07: أرباح الجزائر في مجال الفينتك من 2017 إلى 20182

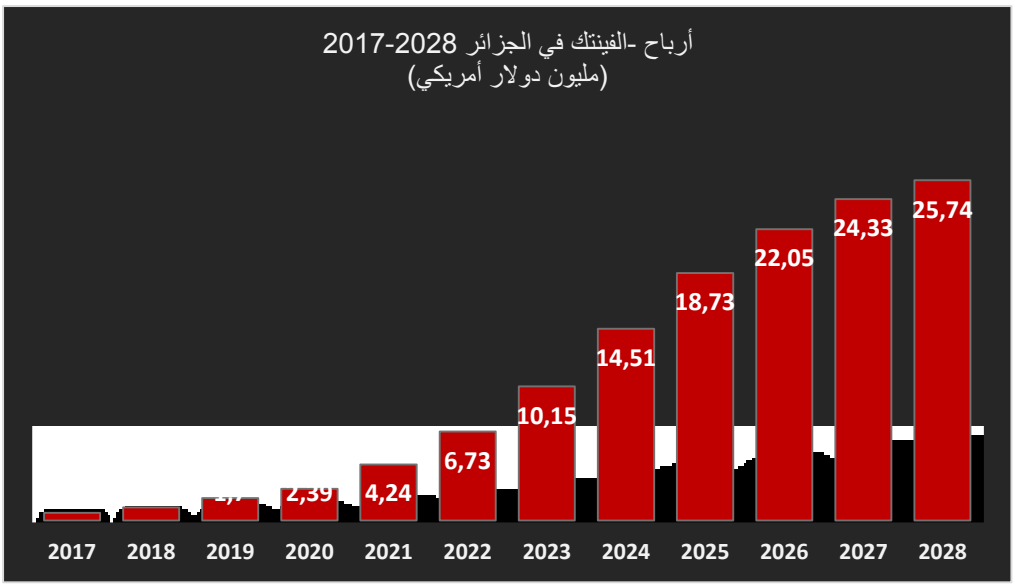

من إعداد الباحثة انطلاقا من معطيات Statista Market

يظهر لنا من الشكل رقم 08 أن الأرباح في مجال الفينتك شهدت وستشهد نموا ملحوظا على مر السنوات، ففي سنة 2017 كانت الأرباح 0.02 مليار دولار، بينما من المتوقع أنها سترتفع إلى 9.04 مليار دولار في سنة 2028 ومن الملاحظ أن النمو بدأ يتسارع بشكل ملحوظ بعد سنة 2020، حيث زادت الأرباح من 0.63 مليار دولار في 2020 إلى 2.74 مليار دولار في 2022. هذا ما يشير إلى التحول الكبير نحو اعتماد الحلول الرقمية في مجال التكنولوجيا المالية.

خلاصة:

النمو الكبير في المدفوعات الرقمية وأرباح الفينتك يعكس التحول المستمر نحو الإبتكار الرقمي في القطاع المالي وتزايد الإعتماد على الحلول المالية الرقمية، ومن المتوقع أن يستمر هذا الإتجاه في المستقبل، مما سيؤدي إلى تحقيق مزيد من الكفاءة والراحة للمستخدمين والمزيد من الأرباح للشركات في هذا المجال مع توفير الكثير من الفرص لتعزيز الشمول المالي وتحسين الكفاءة المالية في الجزائر.

المبحث الثاني: أساسيات حول الاستقرار المالي في البنوك

المطلب الأول: مفهوم الاستقرار المالي وعناصره

أصبح في العقود الأخيرة الاهتمام بالاستقرار المالي واضحا من طرف الأكاديميين وصانعي السياسات في كل أنحاء العالم لتجنب العواقب الوخيمة الناجمة عن الأزمات المالية التي حصلت في شرق أسيا سنة 1990، والأزمة العالمية سنة 2008 التي ضربت المصارف التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أطلق عليها **أزمة الرهون العقارية**، فالعقارات في أمريكا هي أكبر مصدر

للإقراض والاقتراض، فكان لديها تداعيات كارثية على الاقتصاد العالمي وخاصة على الاستقرار المالي للمصارف. (محمد و حناش، 2020، صفحة 230)

ومن أجل فهم **الاستقرار المالي** ولصعوبة ضبط مفهومه، يتم تعريفه في كثير من الأحيان من خلال مقارنته بعدم الاستقرار المالي أي النظام المصرفي يعد مستقرا طلما لا توجد حالة عدم الاستقرار.

سوف نتناول أولا مفهوم **عدم الاستقرار المالي**.

الفرع الأول: مفهوم عدم الاستقرار المالي ومظاهره

1-مفهوم عدم الاستقرار المالي:

-حالة عدم الاستقرار المالي هي الحالة التي يزيد فيها مخاطر حدوث الأزمات ويشهد القطاع المالي انهيارا كبيرا مما يستلزم عدم القدرة على تقديم خدمات المدفوعات والتسوية وتخصيص الإئتمان إلى الفرص الإستثمارية المنتجة والفعالة. (Philip, 2002, p. 02)

-عدم الاستقرار المالي يتحقق من خلال ثلاث عوامل هي :

- تباعد بشكل كبير بين الأسعار الفعلية والأسعار العادلة للأصول المالية.
- اختلال في أداء الأسواق المالية وقلة الإئتمان أو الارتفاع المبالغ في تكلفة الحصول عليه محليا ودوليا.
- انحراف اجمالي الإنفاق عن قدرة الاقتصاد على الإنتاج. (W & Ferguson, 2002, p. 02)

- عرف CROCKETT عدم الاستقرار المصرفي بانه تعرض القطاع المالي بوجه عام والقطاع المصرفي بوجه خاص لضغوط، ليصبح أداة لانتقال التأثيرات السلبية عبر الاقتصاد. بحيث تتراجع الثقة في استمرار المؤسسات المصرفية في أداء مهامها دون تدخل الحكومة، مع وجود تقلب الأسعار الكبير في الأسواق المالية والمصرفية بشكل مفاجئ. (بن بوزيان، مصيطفي، و بن ساحة، 2014، صفحة 123)

2-مظاهر عدم الاستقرار المالي:

تبرز مظاهر عدم استقرار النظام المالي من خلا بروز أحد الظواهر التالية:

2-1-ارتفاع الديون المتعثرة:

يعتبر مؤشر الديون المتعثرة مهما في رصد الأزمات المصرفية فحسب مؤشر" Bankometer " يجب أن تكون نسبة الديون المتعثرة أقل من 15%. (JI, Okey, Precious , & Amadi, 2018, p. 23)

2-2-الذعر المالي والمصرفي:

وهي ظاهرة ناتجة عن الإقبال الكبير على سحب الودائع من المصارف، ما يؤدي إلى أزمة مالية نتيجة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى تزعزع ثقتهم فيزيد التهافت على الودائع وبالتالي انخفاض في احتياطات البنك المتكونة بشكل أساسي من هذه الودائع فيحدث الإفلاس.

2-3-عدم استقرار الأسعار:

حيث يمكن للأسعار أن تأخذ منحنى تصاعدي مستمر فيحدث تضخم، فتنخفض القيمة المخصصة لعملية الإقراض ما يؤثر سلبا على المقرضين وإيجابا على المقترضين. أما إذا أخذت الأسعار منحنى تنازلي مستمر فيحدث الإنكماش فترتفع أسعار المال المخصص للإقراض ما يزيد الخطر بالنسبة للمقرضين والمقترضين فيصبح الإقراض أقل جاذبية. (أسيا و سفاري، 2020، صفحة 797)

2-4-الإعسار المصرفي: تكون ربحية المصرف والتدفقات النقدية التشغيلية الداخلية ضعيفة، ولا يعتبر خطرا كبيرا ولكن تكراره يؤدي إلى تشويه السمعة الإئتمانية للمؤسسة المصرفية، ويمكن للبنك أن يتجاوز حالة نقص السيولة لديه عن طريق بيع بعض موجوداته لتغطية التزاماته المستحقة والعاجلة.

2-5-الفشل المصرفي: وهي المرحلة التي تتبع مرحلة العسر المصرفي، حيث يكون المصرف عاجز على تسديد التزاماته وقريب من الإفلاس مع تراكم في الخسائر بشكل كبير بسبب أن القيمة السوقية لالتزاماته أكبر من القيمة السوقية لمجموع أصوله، وحتى لو قام ببيع كل أصوله فإنه لا يستطيع تغطية كامل ديونه وقيمة رأس المال في البنك تكون سالبة.

2-6-الإفلاس المصرفي: هو إعلان قانوني بأن البنك في أزمة مالية وتوقف أنشطته تمهيدا لتصفية أصوله وسداد التزماته المستحقة عليه. تعتبر هذه المرحلة التحصيل النهائي لمرحلة الفشل المالي للبنك. (محمد و حناش، 2020، صفحة 232)

3-أسباب عدم الاستقرار المالي:

يجب أن تنطلق التوصيات من تحليل أسباب المشاكل المتعلقة بعدم الإستقرار المالي، فيمكن التمييز بين أربع تفسيرات لعدم الاستقرار والأزمات المالية: (Eichengreen, 2004, p. 255)

3-1-السياسات الاقتصادية الكلية الغير مستدامة: متعلقة بوجود سياسات مالية ونقدية غير متناسقة تؤدي إلى أزمات العملة والضعف الاقتصادي.

3-2-الأنظمة المالية الهشة: ضعف المؤسسات واعتمادها على الديون القصيرة الأجل، ما يزيد إمكانية تعرضها للخطر.

3-3-ضعف العمليات السياسية: عدم وجود عمليات صنع سياسات قوية ومستقلة، فيؤدي إلى قرارات غير فعالة ومتهورة.

3-4-العوامل الهيكلية: وتشمل الهياكل الاقتصادية والإجتماعية التي تساهم في عدم الاستقرار، مثل الإعتماد المفرط على قطاعات معينة.

4-بعض الأزمات المالية البارزة في العالم: (Swamy, 2013, p. 92)

ضرورة قيام الباحثون وصنع السياسات بمراجعة واستخلاص الدروس من حلقات الأزمات المالية المتنوعة لتعزيز الاستقرار المالي في إقتصاداتهم، ومن أهم الأزمات المالية مايلي:

الجدول رقم 05: أبرز الأزمات المالية

السنة	الحدث	الميزة الرئيسية
1975	أزمة هيرشتات (ألمانيا)	فشل البنك بعد خسائر التداول
1989–1979	أزمة مدخرات وقروض الولايات المتحدة	فشل البنك بعد خسائر في القروض
1987	انهيار سوق الأسهم	تقلبات في الأسعار بعد تغير في التوقعات
1991–1990	أزمة البنوك النرويجية	فشل البنك بعد خسائر في القروض
1992–1991	أزمات البنوك الفنلندية والسويدية	فشل البنك بعد خسائر في القروض
1996–1992	أزمة البنوك اليابانية	فشل البنك بعد خسائر في القروض
1993–1992	أزمات آلية سعر الصرف	تقلبات في الأسعار بعد تغير في التوقعات
1995	أزمة المكسيك	تقلبات في الأسعار بعد تغير في التوقعات
1998–1997	أزمات آسيا	تقلبات في الأسعار بعد تغير في التوقعات وفشل البنوك بعد خسائر في القروض
1998	التخلف الروسي وانهيار إدارة رأس المال على المدى الطويل (LTCM)	انهيار سيولة السوق والإصدارات
2000	أزمة البنوك الأرجنتينية	هروب الودائع بعد انهيار العملة
2001–2000	أزمة البنوك التركية	فشل البنك بعد خسائر القروض

2001	انفجار فقاعة الدوت كوم	انهيار شركات الأنترنت بسبب التكهنات
2007	أزمة نورثرن روك في المملكة المتحدة	فشل البنك بسبب مشاكل التمويل والسيولة
2008–2010	الأزمة المالية العالمية	انهيار مؤسسات مالية عالمية
2010	أزمة ديون دول اليورو	في إدارة الديون السيادية (البرتغال، أيرلندا، إيطاليا، اليونان، إسبانيا) PIIGS فشل الدول والحكم المالي الحكيم

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من المرجع السابق

الفرع الثاني: مفهوم الاستقرار المالي

يمتاز النظام المالي بحالة من المد والجزر المتواصلة، فإن مفهوم الاستقرار المالي يشير إلى نطاق واسع وسلسلة من الأحداث المتصلة والأبعاد المتعددة وعليه يمكننا تعريف الاستقرار المالي كمايلي:

-عرف البنك الدولي الاستقرار المالي على أنه قضاء النظام المالي على كل الإختلالات المالية التي تنشأ داخليا أو نتيجة أحداث سلبية غير متوقعة، ففي حالة الاستقرار سيمتص النظام الصدمات ذاتيا، ما يمنع تأثيرها المعطل على الاقتصاد الحقيق أو على الأنظمة المالية. وتظهر القيمة الحقيقية للإستقرار المالي في حالة غيابه أي في فترات عدم الاستقرار المالي لأن في هذه الفترة تكون البنوك مترددة في تمويل المشاريع المربحة، تكون أسعار الأصول بعيدة وبشكل كبير عن قيمتها الحقيقة ولا تصل المدفوعات في الوقت المحدد.(Groupe, 2016)

-كما يعرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي على أنه الحالة التي يكون فيه النظام المالي (الوسطاء الماليين، الأسواق والبنية التحتية للأسواق) قادرا على تحمل الصدمات والتعامل مع الإختلالات المالية، هذا ما يقلل احتمالية وقوع اضطرابات شديدة في عملية الوساطة المالية تؤثر سلبا على الاقتصاد الحقيقي.(Bank E. C., 2024)

-حسب PODASCHIOP الاستقرار المالي يتحقق عندما يكون القطاع المالي قادرا على امتصاص الصدمات دون التخلي عن القيام بدوره في تخصيص المذخرات وتوجيهها للفرص الإستثمارية والقيام بالمدفوعات الاقتصادية. (الشادلي، 2014، صفحة 14)

أما بالنسبة لمصطلح **الاستقرار المصرفي** فيعرف على أنه:

- تراجع كبير وبشكل غير طبيعي في قيمة موجودات البنك، حيث تصبح قيمة الأصول أصغر من قيمة ودائعه، وفي هذه الحالة نقول بأن البنك في حالة إعسار. (عوالي و صادق ، 2021، صفحة 200)

-الاستقرار المصرفي هو قدرة المصرف على مواجهة الإضطرابات التي تحدث في البيئة الخارجية للمصرف، ويكون قادر على القيام بعملية الوساطة بين وحدات العجز والفائض المالي، وتوزيع المخاطر بطريقة مرضية. (توفيق، 2015، صفحة 540)

-الاستقرار المصرفي هو حالة الأمان المصرفي مصحوبة بأرباح مستقرة. (زرير و الحمودي ، 2016، صفحة 310)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الاستقرار المالي في البنوك على أنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي الذي يشمل الوسطاء الماليين، الأسواق والبنية التحتية للسوق، قادرا على تحمل الصدمات وحل الاختلالات المالية دون حدوث اضطرابات شديدة في عملية الوساطة المالية، التي قد تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي الحقيقي.

الفرع الثالث: مجلس الاستقرار المالي (FSB):

1-تاريخ وخلفية مجلس الاستقرار المالي (FSB):

مجلس الاستقرار المالي هو هيئة دولية تم إنشاؤها في أفريل 2009 كخلف لمنتدى الاستقرار المالي للإشراف وتقديم توصيات استجابة للأزمة العالمية سنة 2008، بحيث تهدف مبادراته إلى تعزيز الاستقرار المالي على مستوى العالم، تحديد نقاط الضعف النظامية والتوصية بطرق تخفيف هذه المخاطر والمحافظة على صحة النظام المالي العالمي من خلال الشراكة مع هيئات عالمية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي(Jark, 2024) .

يتعاون صندوق النقد الدولي ومجلس الاستقرار المالي العالمي في صياغة إطار للاستقرار المالي والاقتصادي من خلال مؤشرات الاحتراز (الحيطة) الكلي(Macro Prudential Indicators (MPIs، ويقوم هذا التعاون بهدف اكتشاف أية اختلالات اقتصادية ومالية من خلال تطوير آلية الإنذار المبكر .(IMF-FSB Early Warning Exerciseur) تستند هذه المنهجية إلى عدد من نماذج الإنذار المبكر المتعلق بالأزمات المالية والاقتصادية، من خلال دمج المتغيرات الاقتصادية الكلية بالمتغيرات المالية لتحديد احتمالات وقوع أزمات اقتصادية مستقبلية بهدف اقتراح وترتيب سياسات وتدابير سريعة تحول دون وقوع هذه الأزمات. (مقابلة و محمود، 2018، صفحة 120)

2-لجان مجلس الاستقرار المالي:

الجدول رقم 06: لجان مجلس الاستقرار المالي الرئيسة

اللجنة	الإسم الكامل	الدور
SCAV	اللجنة الدائمة لتقييم نقط الضعف	تراقب وتقيم نقاط الضعف في النظام المالي العالمي واقتراح إجراءات لمعالجتها.
SCR	اللجنة الدائمة للتعاون الإشرافي والرقابي	مختصة بقضايا الاستقرار المالي المتعلقة بالإشراف وتنظيم المؤسسات والأسواق والأدوات المالية.
SCSI	اللجنة الدائمة لتنفيذ المعايير	مراقبة أعضاء مجلس الاستقرار المالي وتقييم مدى التزامهم بالمعايير والسياسات المالية الدولية.

من اعداد الباحثة انطلاقا من الموقع

https://www.investopedia.com/financial-stability-board-how-it-works-8622468

الفرع الرابع: محددات الاستقرار المالي في البنوك

1-المتغيرات الاقتصادية الكلية:

بالرجوع إلى الدراسات السابقة فإننا نجد أهم متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاستقرار المالي للبنك هي:

1-1-النمو الاقتصادي:

يؤثر تراجع معدل النمو الاقتصادي بشكل سلبي على مستويات الدخل الكلي وبالتالي دخل الفرد، فعندما تتراجع مستويات الدخل تضعف قدرة الفرد على السداد، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة وارتفاع المخاطر التي تؤثر على الاستقرار المالي للبنوك، فتعمل هذه الأخيرة إلى خفض مستويات الإقراض لتحمي رؤوس أموالها ما يؤدي إلى انخفاض السيولة في الاقتصاد فيتراجع مستوى الإستثمار والإستهلاك والدخل وبالمقابل يزيد حجم القروض المتعثرة. (قندوز، خليل، و سراج، 2022، صفحة 12)

1-2-التضخم:

عند ارتفاع الأسعار تتراجع القدرة الشرائية للمستهلكين فتضعف قدرتهم على السداد، ما يؤثر سلبا على الاستقرار المالي للبنوك. كما أن تراجع القدرة الشرائية أثر مباشر على الطلب الكلي، فيؤثر على قطاع الأعمال سلبا فتضعف قدرة القطاع على السداد وبالتالي تراجع في الاستقرار البنكي.

ومن جهة أخرى، يؤدي التضخم إلى تراجع القيمة الحقيقة للقروض فتتحسن قدرة المقترضين على السداد.

1-3-سعر الفائدة:

ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع أقساط سداد الديون المترتبة سواءا على الأسر أو على قطاع الأعمال، فترتفع نسب عدم السداد والقروض المتعثرة. كما يؤدي إلى تراجع الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري.

1-4-سعر الصرف:

إن أثر سعر الصرف سواءا الإسمي أو الحقيق على الاستقرار المالي غير واضح، فيمكن أن يؤدي اتفاع قيمة العملة المحلية إلى تراجع الصادرات وارتفاع الواردات ما يضعف الطلب الكلي فتزيد درجة أخطار القطاع المالي وعدم استقراره.

ومن جهة أخرى، فإن ارتفاع قيمة العملة المحلية يحسن من قدرة المقترض بالعملة الأجنبية على السداد، فتنخفض المخاطر ويتحسن درجة الاستقرار المالي ومن هذا فإن هيكل وطبيعة الاقتصاد والقطاع المالي يحدد درجة تأثير سعر الصرف على الاستقرار المالي. (قندوز، خليل، و سراج، 2022، صفحة 13)

2-المتغيرات القطاعية:

من أهم المؤشرات القطاعية (المالية والمصرفية) والتي لها دور كبير في تحديد الاستقرار المالي للبنوك مايلي:

2-1-حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص:

أشارت العديد من الدراسات إلى العلاقة بين حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي والإستقرار المالي للبنوك، حيث كلما ارتفعت نسبة الإئتمان للناتج المحلي، ارتفعت أخطار القطاع المالي والعكس.

تشير دراسات أخرى إلى إمكانية الدور الإيجابي الذي يلعبه حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص في الاستقرار المالي للبنوك، حيث زيادة حجم الإئتمان يعتبر أحد المؤشرات التي تدل على تطور القطاع المالي ومنه فإن زيادة حجم الإئتمان له علاقة طردية مع الاستقرار المالي للبنوك. (قندوز، خليل، و سراج، 2022، صفحة 14)

2-2-تنافسية القطاع المصرفي:

حسب الدراسات والأدبيات يوجد وجهتين نظر فيما يتعلق بتنافسية القطاع المصرفي:

- **الوجهة الأولى:** تؤدي التنافسية إلى الهشاشة، بحيث تقوم البنوك بأنشطة وبرامج ذات أخطار أعلى من أجل الوصول لعدد أكبر من المتعاملين وتحقيق أرباح أعلى فيؤدي ذلك إلى ضعف محافظها الإستثمارية وبالتالي ضعف إستقرارها المالي.
- **الوجهة الثانية:** تؤدي التنافسية إلى استقرار، بحيث عندما تمتلك البنوك قدرات احتكارية فإنها ترفع من معدلات الفائدة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وهو ما يزيد من أخطار عدم السداد فيؤثر سلبا على الاستقرار المالي، لذلك فإن التنافسية تحد من هذه المخاطر وتعزز الاستقرار المالي.

3-متغيرات على مستوى البنك:

3-1-حجم البنك:

يقاس حجم البنك بما يملكه من أصول أو ودائع، كلما زادت أصول البنك أو ودائعه كلما ازداد حجمه، ونجد أن المكون الرئيسي للأصول هو التسهيلات الإئتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية. وحسب الدراسات، فإن العلاقة بين حجم البنك والاستقرار المالي يعتمد على فرضيتين: (قندوز، خليل، و سراج، 2022، صفحة 15)

- **الفرضية الأولى: (فرضية التركز والاستقرار Constraction Stability Hypotheses)**

تشير إلى أن البنوك الكبيرة تخفض من الهشاشة المالية عن طريق رؤوس أموالها المرتفعة، فتكون أقل عرضة لمخاطر السيولة والمخاطر الاقتصادية. هذه الفرضية تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم البنك ودرجة استقراره.

- **الفرضية الثانية: (فرضية التركز والهشاشة)**

تشير إلى أنه يوجد علاقة سلبية بين حجم البنك ودرجة استقراره نتيجة للخطر المعنوي (Moral Hazard Problem)، حيث يعتقد أن البنوك الكبيرة لن تفشل (Too big to fail).

3-2-الفئة الأولى من رأس المال على الأصول:

تشير الدراسات السابقة إلى أنه يوجد علاقة إيجابية بين رأس المال والإستقرار المالي للبنوك، حيث كلما ارتفع رأس المال زادت قدرة البنك على امتصاص الصدمات والخسائر.

3-3-العائد على الأصول:

- بعض الدراسات السابقة أشارت إلى ارتفاع الأرباح يؤدي بالبنوك إلى الدخول في استثمارات وأنشطة عالية المخاطر فتؤثر سلبا على الاستقرار المالي للبنوك.
- وأشارت دراسات أخرى إلى أن ارتفع العائد على الأصول يؤدي إلى أرباح عالية على المدى الطويل، فتنخفض حاجة البنك إلى تنفيذ أنشطة عالية المخاطر، مما يؤثر إيجابا على الاستقرار الملي للبنوك. (قندوز، خليل، و سراج، 2022، صفحة 16)

3-4-نسبة القروض إلى الودائع:

نسبة القروض إلى الودائع هي أحد مؤشرات السيولة في البنك، إذا كانت مرتفعة جدا هذا دليل أن البنك لا يملك سيولة كافية لتغطية متطلبات تمويل غير متوقعة، وبالتالي يؤثر سلبا على الاستقرار المالي للبنوك.

وإذا كانت النسبة منخفضة جدا فإن ربحية البنك منخفضة وبالتالي مواجهته للصدمات تكون ضعيفة، فيؤثر سلبا على الاستقرار المالي للبنوك.

3-5-نسبة الدين إلى حقوق الملكية:

كلما ارتفعت هذه النسبة كانت دليل على أن البنك يمول أصوله من خلال الدين أكثر من تمويلها عن طريق حقوق الملكية. فعند ارتفاعها يرتفع مستوى مخاطر البنك ما يؤثر على استقراره. (قندوز، خليل، و سراج، 2022، صفحة 17)

المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي والعوامل المؤثرة عليه

يعد الاستقرار المالي عنصرا حاسما لضمان سلامة واستدامة الاقتصاد الدولي والعالمي، كم أنه يعتبر هدفا رئيسيا للسياسات المالية والنقدية التي تصنعها الحكومات والبنوك المركزية.

الفرع الأول: أهمية الاستقرار المالي

تكمن أهمية الاستقرار المالي في مايلي:

- التصدي للأزمات المالية وتجنب حدوثها لعدم الوقوع في الإفلاس وانهيار الأسواق المالية. (يونس، 2021، صفحة 215)

- التوزيع الكفؤ للموارد الاقتصادية وبصفة مستدامة.
- إدارة الإدخار، الإستثمار، الإقراض، الإقتراض وخلق الإئتمان.
- القدرة على تقييم المخاطر المالية وتحديدها، تسعيرها وإدارتها.
- التمكن من إدارة الوظائف الأساسية للنظام المالي في ظل الأزمات. (محسن، 2016، صفحة 362)
- تعزيز قدرة البنك على تخصيص موارده بكفاءة بين مختلف الأنشطة وإدارة وتحديد المخاطر المالية مع القدرة على أداء هذه الوظائف حتى مع التعرض للصدمات الخارجية.
- تعزيز قدرة البنوك على المنافسة وتحقيق المزيد من الأرباح مع تحليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، وبالتالي الحد من إمكانية التعثر وزيادة قدرتها على الإستمرار. (زايد، محمد، و مروة، 2023، صفحة 21،22)
- الاستقرار المالي يعمل على جذب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية مع الحفاظ على رأس المال الأجنبي.
- الأستقرار المالي الركيزة الأساسية لأي عملية نمو إقتصادي، فهو قلب الحياة الاقتصادية الذي يغذيها بالأموال، التي تشكل بدورها القوة الدافعة والمحركة لجميع أنشطة الاقتصاد، وأي هزة في وحدات القطاع قد تنجم عنها هزات ارتدادية، ما تؤدي إلى أزمات مالية وإقتصادية وخيمة. (أسيا و سفاري، 2020، صفحة 796)

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي (سليمان و عبد الحميد، صفحة 1100)

1-الناتج:

زيادة معدل النمو الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها الحكومات، حيث أظهرت أثبتت دراسات إيجابية بين تنمية الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار المالي في الصناعة المصرفية، حيث عندما يتراجع ناتج النمو المحلي الإجمالي ينخفض الطلب على الإئتمان فيؤثر سلبا على البنوك.

2-التضخم:

ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، بالتالي ارتفاع الدخل في البنوك وتؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية لدى المستهلكين فيتجهون إلى سحب مدخراتهم من البنوك لعدم كفاية المال من أجل الإنفاق بسبب انخفاض القدرة الشرائية، فلا تجد البنوك الأموال الكافية لمنحها كقروض للمقترضين.

3-أسعار الفائدة:

عندما ترتفع أسعار الفائدة لا يستطيع العملاء تسديد ديونهم ما يؤدي إلى خسائر للبنوك، فيؤثر على ربحية البنوك فلا يمكن للبنك استرداد مبلغ القروض والفائدة المتوقعة من العملاء.

وعندما تنخفض أسعار الفائدة، فإن العوائد على القروض تكون ضئيلة ولا يمكنه المساهمة في ربحية البنك، بالتالي يجب عمل توازن في أسعار الفائدة من أجل يستفيد البنك.

4-أسعار الصرف:

بما أن البنوك عبارة عن وسيط مالي، فهي أكثر عرضة للتأثر بسعر الصرف. فنظام سعر الصرف السائد يؤثر على استقرار القطاع المصرفي بحيث يؤدي نظام سعر الصرف الثابت إلى تقييد قدرة البنك المركزي على العمل كمقرض أخير للبنوك.

5-التحرير المالي دون الاستعداد الكافي:

إن اكتمال الرقابة المصرفية في الدول النامية يشكل مجموعة من المخاطر الجديدة، بحيث التخفيض من متطلبات الاحتياطي يؤدي إلى الإشتراك في المزيد من الإقراض دون وجود آليات لمراقبة الإئتمان للعميل.

ومن جهة أخرى، فإن توسيع دائرة التنافس بين البنوك المحلية والأجنبية يدفعها إلى خوض أنشطة مرتفعة المخاطر من أجل الرفع من ربحيتها.

6-درجة تركيز القطاع المصرفي:

يذكر رأيين متعارضين فيما يخص الاستقرار والتركيز المصرفي:

- **الرأي الأول:** البنوك في الأسواق الأكثر أكثر تركيزا ستقلل من الإقراض الخطير بسبب انخفاض المنافسة السوق لقلة المنافسين.
- **الرأي الثاني:** عندما يهدد فشل أحد البنوك استقرار النظام المصرفي، تستطيع البنوك في الأسواق الأكثر تركيزا انقاذ البنك المتعثر لمنع حدوث فشل بنكي واسع الإنتشار الذي ينتج عن العدوى.

كما يمكن تلخيص العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في الجدول الموالي:

الجدول رقم 07: العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي للبنوك

العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي للبنوك	مظاهره
العوامل المتعلقة بالإقتصاد الخارجي	– تدهور شروط التجارة وسعر الصرف الحقيقي –التقلب في أسعار الفائدة عالميا وتحركات تدفقات رؤوس الأموال

العوامل المتعلقة بالإقتصاد الداخلي (المحلي)	–التقلب في معدل النمو ومعدل التضخم –الارتفاع الحاد في معدلات الفائدة القصيرة الأجل الإقراض الزائد وانهيار أسعار الأصول –نظام سعر الصرف السائد
العوامل المتعلقة بالقطاع المصرفي	–لا يوجد تناسق بين جانبي الأصول والخصوم –التحرير المالي دون الاستعداد الكافي لهذه العملية –التدخل الحكومي الكبير –درجة التركيز المصرفي –ضعف الأطر المحاسبية، القانونية والرقابية –نظام ضمان الودائع

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من (بن بوزيان، مصيطفي، و بن ساحة، 2014، صفحة 124)

المطلب الثالث: أسس الاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في ضمانه

الفرع الأول: أسس الاستقرار المالي

1–الرقابة الفعالة على العمليات المصرفية:

بحيث تعمل هذه العملية على ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق التخطيط لها، ومن تم تحديد الفجوة بين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لسد هذه الفجوة، كل ذلك من أجل تحقيق الاستقرار المالي للبنوك، حماية المودعين وضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي. (طرشي و بوفليح، 2017، صفحة 90،91)

2–التحكم في مسببات هشاشة القطاع المصرفي:

اذ أن من مسببات الهشاشة المالية التعرض للمخاطر العالية والقروض المتعثرة والتخلف عن السداد تراجع الربحية التي تمثل ضمان للبنك وعدم قدرة المصرف على تأدية أعماله اليومية من دون أن يتكبد الخسائر. (الرملي و ميادة، 2023، صفحة 43)

3–وضع قواعد لإدارة المخاطر:

العمل على قياس وتقييم المخاطر وتطوير تقنيات واستراتيجيات لإدارتها بهدف التقليل من آثارها السلبية على عمل البنك، مثل الائتمان، المخاطر التشغيلية، مخاطر السوق....الخ.

4-وجود أدوات فعالة لإدارة الأزمات المصرفية ومؤشرات الإنذار المبكر:

يجب على البنك أن تكون له القدرة على استسعاب الإشارات المتعلقة باحتمال حدوث الأزمات، لاتخاذ كافة التدابير من أجل تجنبها، مع امتلاك أدوات فعالة للتحليل والتنبؤ بالأزمات لتجنب وقوعها أو التخفيف من آثارها. (صوفان و الطيب بولحية، 2007، صفحة 240)

الفرع الثاني: دور البنوك المركزية في الاستقرار المالي

لدى البنوك المركزية دور طبيعي وحيوي في ضمان الاستقرار المالي والتي تعتبر كبنك للبنوك، والتمثل في عدة مسؤوليات ومهامات تقوم بها البنوك المركزية لتحقيق الاستقرار المالي وزيادة الثقة في النظام المالي.

1-توفير وسائل الدفع القانونية والسيولة الفورية:

البنك المركزي هو الوجهة الوحيدة التي توفر وسائل الدفع القانونية والسيولة الفورية، وهو ما يضمن استقرار النظام المالي في حالة حدوث الأزمات.

2-ضمان سلاسة عمل نظام لدفوعات الوطني:

هذا الدور يعتبر طبيعي وأساسي بالنسبة للبنوك المركزية، بحيث تتسبب مشكلة في أحد البنوك بمشكلات في بنوك أخرى وبالتالي خلق سلسلة من المشكلات في نظام المدفوعات على نطاق واسع.

3-مراقبة الأسواق المالية:

تعمل البنوك المركزية على مراقبة وتقييم حالة الأسواق المالية بشكل مستمر للكشف عن أي مخاطر محتملة أو عدم الاستقرار.

4-السياسة النقدية:

تتحكم البنوك المركزية بالإشراف على البنوك والمؤسسات المالية لضمان امتثالها للقوانين واللوائح المالية وتعزيز سلامتها المالية.

5-إدارة الأزمات المالية:

عند وقوع الأزمات المالية، تتدخل البنوك المركزية لتوفير السيولة اللازمة ودعم المؤسسات المالية المتعثرة لمنع انهيار النظام المالي.

6-السياسات الاحترازية الكلية:

انتهاج سياسات احترازية كلية التي تهدف إلى الحد من المخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار النظام المالي بصفة عامة.

7-تطوير البنية التحتية المالية:

تقوم البنوك المركزية بتطوير وتحسين البنية التحتية المالية، بما في ذلك نظم الدفع للتسوية من لضمان كفاءتها وأمانها.

8-التواصل والشفافية:

تعزيز التواصل مع الأفراد والأسواق المالية لضمان الشفافية وبناء الثقة في السياسات والإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية. (J.Schinasi, 2005, pp. 134,135)

9-تشجيع الحذر من قبل المقرضين والمقترضين:

من خلال نشر تقييمات نقاط الضعف والمخاطر المالية، عن طريق تبادل البنوك المركزية المعلومات والتشاور بنشاط مع مجموعة واسعة من المشاركين في القطاعين العام والخاص في النظام المالي بشأن مراقبة التحديات المالية والتخفيف منها، وغالبا ما يكون لديها السلطة القانونية للحصول على البيانات ذات الصلة. (Lombardi, 2016, p. 07)

المطلب الرابع: لجنة بازل وعلاقتها بالاستقرار المالي المصرفي

الفرع الأول: ماهية لجنة بازل

1-تعريف لجنة باازل:

اسم لجنة بازل مأخوذ من اسم مدينة سويسرية، وهي مقر بنك التسويات الدولية (BIS) الذي تأسس سنة 1930، الذي يعزز التعاون بين البنوك المركزية بهدف تحقيق الاستقرار المالي عالميا وتوحيد معايير التنظيم البنكي.

وتعتبر لجنة بازل جزء من بنك التسويات الدولية، فتقوم اللجنة بوضع وتحديث معايير الاشراف البنكي لضمان تطبيق سياسات إشرافية قوية على بنوك العالم.(drischti, 2020)

2-الهيكل التنظيمي للجنة بازل:

الشكل رقم 08: الهيكل التنظيمي للجنة بازل

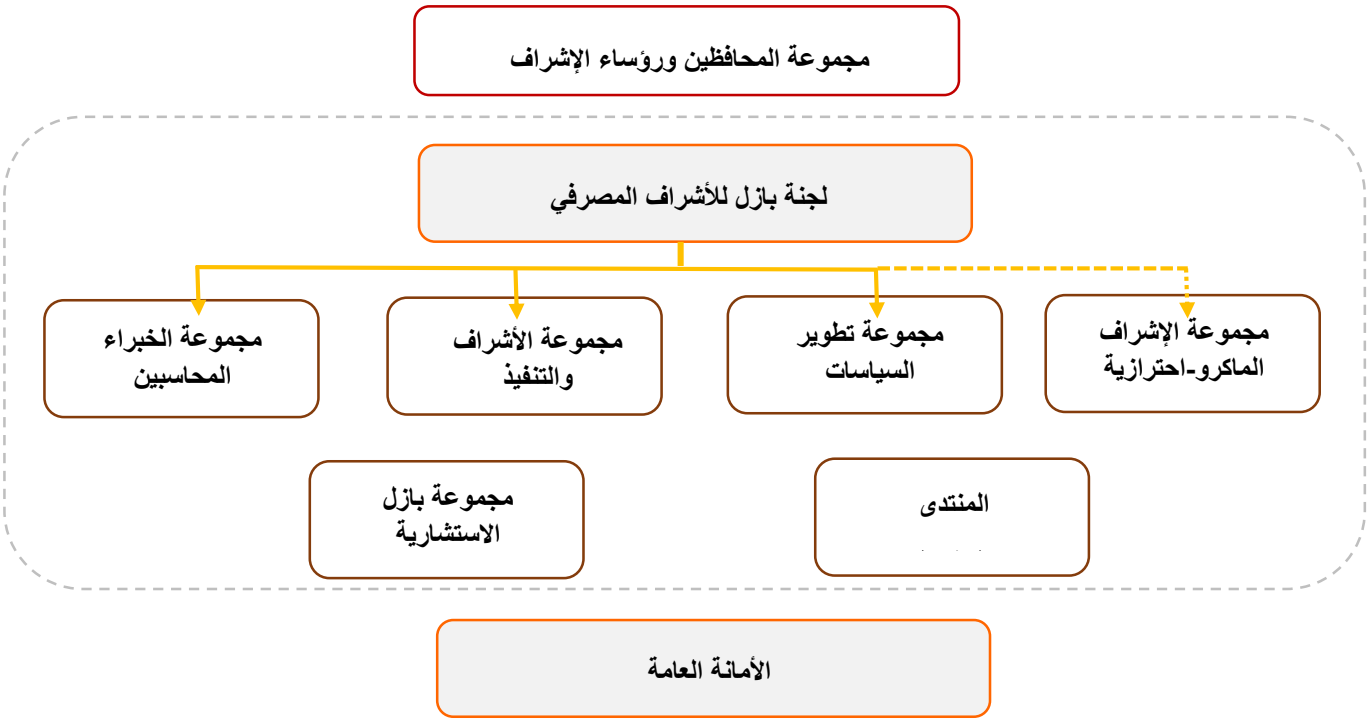

المصدر: من اعداد البحثة اعتمادا على المرجع

Rachida Hanani, 'De Bale I à Bale III : les principales avancées des accords prudentiels pour un système financier plus résilient', 2015,p 05, https://ideas.repec.org/p/lam/estudy/15-01.html

الفرع الثاني: مبادئ لجنة بازل الأساسية

تم تقديم مبادئ بازل الأساسية سنة 1997 من قبل لجنة بازل للإشراف المصرفي (BCBS). منذ ذلك الحين، أجريت عدة دراسات استقصائية من قبل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي لتقييم جودة التنظيم والإشراف المصرفي في جميع أنحاء العالم تحت مبادئ بازل.

في البداية تم انشاء هذه المبادئ كمشروع تجريبي ل 12 دولة متقدمة، لكن سرعان أصبحت المعيار العالمي للتنظيم المصرفي. تتضمن مبادئ بازل الأساسية 25 مبدأ. (Bitar, Sami, Rym, & Thomas, 2020, p. 82)

الشكل رقم 09: مبادئ لجنة بازل

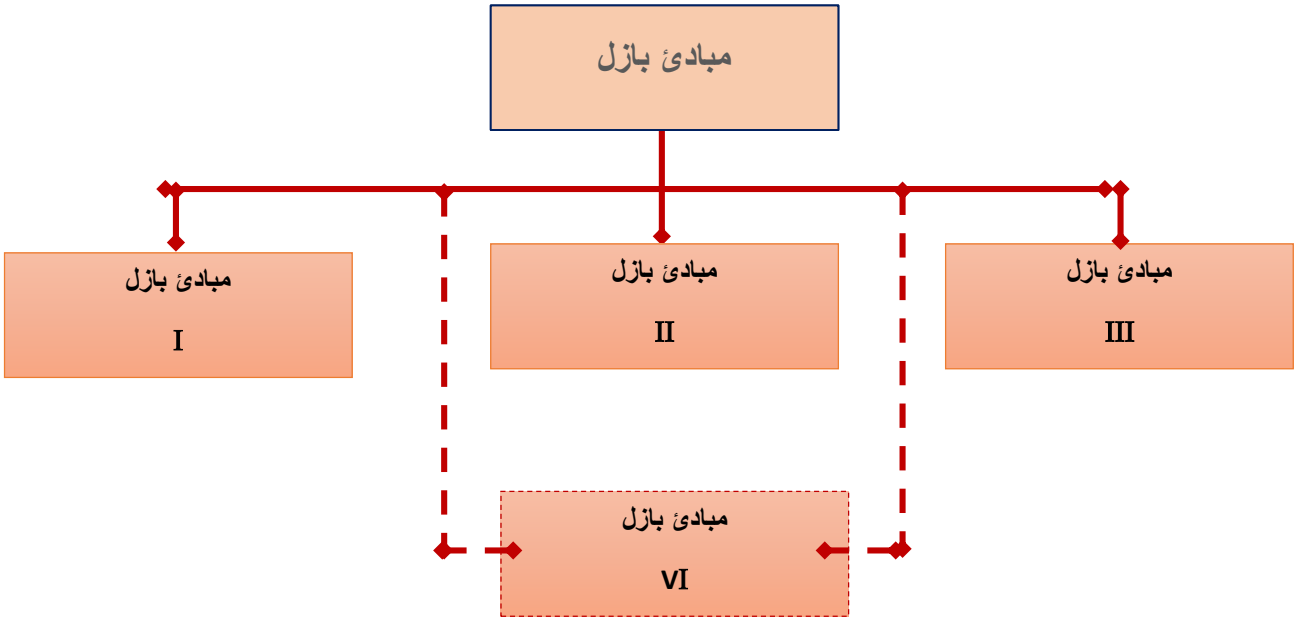

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من مرجع سابق

1-متطلبات وتنفيذ معايير بازل I: (BASEL I)

في سنة **1988**، قدمت لجنة بازل للإشراف البنكي (**BCBS**) نظام قياس رأس المال المعروف باسم **اتفاقية رأس المال لبازل**، والذي يشار إليه أيضا باسم **معايير بازل الأولى**. ركزت هذه المعايير بشكل أساسي على **مخاطر الائتمان**. كما تهدف هذه المعيير ألى تعزيز الاستقرار المالي مع ضمان أن ابوك تحتفظ بمستويات كافية من رأس المال لمواجهة المخاطر.

- **مخاطر الائتمان**: تنشأ بسبب القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من طرف البنوك وتشمل مخاطر **الطرف المقابل**. وقد تتسبب في عدم قدرة البنوك على تلبية مطالب المودعين في بعض الأحيان. ومن أجل تجنب هذا السيناريو، أوصت معايير بازل الأولى بمتطلبات رأس مال دنيا للبنوك. (Singh, Pooja, & Kapil, 2019, p. 08)

1-1-تعريف رأس المال وهيكل أوزان المخاطر للبنوك:

وفقا لإرشادات بازل الأولى، فإنه قد تم تحديد نسبة 8% من الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) كمتطلب رأس مال أدنى.

- **الأصول المرجحة بالمخاطر**: تعني المخاطر التي تحمل مخاطر مختلفة، مثلا: الأصل المدعوم بضمان سيكون له مخاطر منخفضة مقارنة بالقروض الشخصية التي لا تحتوي على ضمان أو كفالة. (Hussain, 2021, p. 4680)
- **تصنيف الأصول**: صنفت معايير بازل الأولى أصول البنوك إلى خمس فئات باءا على أوزان المخاطر، التي تعكس مخاطر الائتمان المرتبطة بكل فئة:

الجدول رقم 08: تصنيف الأصول بناءا على أوزان المخاطر

أنواع الأصول	أوزان المخاطر
أصول خالية من المخاطر (الأوراق المالية الحكومية) **أصول ذات مخاطر منخفضة**	%0 إلى 10%
أصول ذات مخاطر متوسطة (الافتراضات البنكية)	%20
أصول ذات مخاطر معتدلة إلى عالية (القروض المقدمة للآخرين)	من 50% إلى 100%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على (ابراهيم ب.، 2011، صفحة 410)

1-2-نسبة كوك واتفاقية بازل الأولى:

في سنة 1988، نشر لجنة بازل للإشراف البنكي اتفاقية هامة حول نسبة الملاءة المالية الدولية، المعروفة باسم **"نسبة كوك"** نسبة إلى منشئها (Peter Cook).

هذه النسبة هي جوهر اتفاقية "بازل1 " وتعتبر عنصرا أساسي في تنظيم القطاع المصرفي، كما أن الهدف الرئيسي من هذه النسبة هو التأكد من أن كما مخاطر تحتوي على كمية معينة من رأس المال لضمان الأمان الكلي للسوق وتقليل المخاطر النظامية، خاصة عن طريق تجنب "تأثير الدومينو"[2]. (VISNOVSKY, 2017, p. 05)

1-3-صياغة نسبة كوك ومكوناته: (Bialas & Adrian, 2010, p. 49)

- تصاغ نسبة كوك 1988 على النحو التالي: (**Basel 1**)

$$r_{cred} = r_{bs} + r_{obs}$$

بحيث:

$$W_{1988} = \frac{K_{tier1}+K_{tier2}+K_{deduction}}{r_{cred}} \geq 8\%$$

[2]-**تاثير الدوميمو** هو مفهوم يشير إلى تسلسل الأحداث المترابطة، بحيث يؤدي حدث معين إلى سلسلة من الأحداث الأخرى بشكل مشابه لسقوط قطع الدمينو، فعندما تسقط قطعة واحدة، يؤدي إلى سقوط القطعة التي تليها وهكذا ودواليك. وبالنسبة للمفهوم الاقتصادي فانه يشير إلى كيف يؤدي انهيار مالي في جزء من النظام المالي إلى سلسلة من الانهيارات في أجزاء أخرى، سواء في نفس البلد أو على المستوى العالمي، أي عند فشل مؤسسة مالية كبيرة أو سوق معين يؤدي إلى سلسلة من الأزمات التي تؤثر على مؤسسات وأسواق مالية أخرى مرتبطة بها.

$\mathbf{W_{1988}}$: نسبة كفاية رأس المال كما تم تعريفها في 1988.

$\mathbf{K_{tier1}}$: الأموال الأساسية.

$\mathbf{K_{tier2}}$: الأموال التكميلية.

$\mathbf{K_{deduction}}$: العناصر التي تخصم من مجموع الأموال.

$\mathbf{r_{cred}}$: التعرض لمخاطر الائتمان.

$\mathbf{r_{bs}}$: عناصر الميزانية لمخاطر الائتمان.

$\mathbf{r_{obs}}$: التعرض لمخاطر الائتمان للعناصر خارج الميزانية.

لكن سرعان ما ظهرت عيوب إقتصادية في نسبة كوك، حيث لم تأخذ في الإعتبار مجموعة أوسع من المخاطر، مثل المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية. ولم تميز بشكل كاف بين أنواع القروض المختلفة والمخاطر المرتبطة بها. (Sabri, 2017, p. 07)

أصبحت تصاغ نسبة كوك 1996 على النحو التالي: (**Basel 1.5**)

$$W_{1996} = \frac{K_{tier1}+K_{tier2}-K_{deduction}+K_{tier3}}{r_{cred}+12.5\ r_{mark}} \geq 8\%$$

حيث:

$\mathbf{K_{tier3}}$: رأس المال التكميلي الإضافي.

$\mathbf{r_{mark}}$: التعرض لمخاطر السوق.

هذا النظام أصبح معيارا عالميا لقياس ملاءة البنوك، حيث يساهم في تحديد قدرة البنك على تحمل المخاطر المحتملة والمحافظة على استقراره المالي.

2-متطلبات وتنفيذ معايير بازل II: (BASEL II)

تهدف معايير بازل II إلى وضع مجموعة من القواعد التي تهدف إلى تحسين قياس المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة للشركات، مع إدخال نسبة جديدة تعرف ب"نسبة ماكدونو" (Mc Donogh)، ولقد تم تطبيق هذا النظام في فرنسا في بداية 2007، باستخدام الطريقة القياسية.

أما الهدف الرئيسي من هذا الإصلاح هو استخدام رأس المال للبنوك مع الحفاظ على مستوى مناسب من الأمان، نسبة 8% لا تزال مطبقة، لكنها ستصبح مرجحة بمعامل يتم تحديده بناءا على تصنيف المؤسسة.

2-1-نسبة ماكدونو (Mc Donogh):

تم تصميم نسبة ماكدونو من أجل تقييم أفضل للمخاطر المتعلقة بالقروض عن طريق أخذ عدة عوامل في الإعتبار، بما في ذلك جودة ائتمان المقترض. الترجيح يسمح بقياس متطلبات رأس المال بناءا على المخاطر الفعلية التي يمثلها كل مقترض. (Hmedi, 2015, p. 253)

$$W_{2004} = \frac{K_{tier1}+K_{tier2}-K_{deduction}+K_{tier3}}{r_{cred}+12.5(r_{mark}+r_{oper})} \geq 8\%$$

بحيث:

r_{oper}: التعرض للمخاطر التشغيلية. (Bialas & Adrian, 2010, p. 51)

2-2-نهج الأعمدة الثلاثة لإدارة المخاطر في بازل :2

2-2-1-العمود الأول:

لقد حصل العمود الأول على أغلب الاهتمام حتى الآن، من خلال وضع متطلبات رأس مال التنظيمي للمخاطر الائتمانية، السوقية والتشغيلية. فكان لزاما على البنوك تطوير نماذجها الداخلية الخاصة بها وفقا لحقائبها الاستثمارية باتباع النهج المتقدم.

2-2-2-العمود الثاني:

تم تخصيصه لتخفيف الحاجة إلى التفاصيل المفرطة، فقد كان الإعتقاد أن الإشراف الرقابي هو أفضل طريقة لمعالجة جل التعقيدات. وكذلك وضع مبادئ لعملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية للبنك، لتحديد المخاطر التي ليس من السهل التعرف عليها، تتمثل في المخاطر الاستراتيجية، مخاطر السمعة والتشغيلية.

2-2-3-العمود الثالث:

هذا العمود يعزز الإفصاح في السوق، ما يسمح بزيادة الشفافية حول تعرض للمخاطر الائتمانية. الإفصاح بشفافية يوطد الثقة بين البنوك وأصحاب المصلحة، كما يساهم في استقرار النظام المالي.

بالإجمال، تمثل الأعمدة الثلاثة نهجا شاملا لإدارة المخاطر وتحقيق الاستقرار بشكل أكبر للنظام المالي. ومن خلال التوازن بين التفاصيل وحساسية المخاطر (العمود الأول)، وتعزيز الإشراف الرقابي (العمود الثاني)، مع زيادة الشفافية والإفصاح (العمود الثالث)، يمكن للبنوك تحقيق أداء أكثر استدامة وأمنا في بيئة مالية معقدة ومتقلبة. (Large, 2003, p. 03)

3-متطلبات وتنفيذ معايير بازل III: (BASEL III)

بعد الأزمة العالمية والأزمة الناجمة عن قروض الرهن العقاري عالية المخاطر، فرضت بازل III على البنوك معايير جديدة للسلامة في رأس المال ومخاطر السيولة . تمثلت هذه المعايير فيمايلي: (Martino, 2020, p. 03)

3-1-تعزيز هيكل رأس المال للبنوك:

وهذا من خلال:

تحسين جودة رأس المال وأن تكون نسبة رأس المال 10.50% من اجمالي الالتزامات في سنة 2019. فمستوى رأس المال ضروري لأنه يضمن ملاءة البنوك في مواجهة الخسائر المحتملة.

3-2-تحسين إدارة السيولة:(LCR) (Gujrati, 2016, p. 10)

يجب على البنك اختيار أصول سهلة التحويل إلى سيولة (مع عدم فقد قيمتها) لدعم خزينته لمواجهة السحوبات الكبير من العملاء أو جفاف السوق بين البنوك. وأيضا الالتزام بتغطية التدفقات النقدية الخارجية الصافية خلال 30 يوما القادمة.

وتحسب المعادلة الرئيسة لنسبة تغطية السيولة (LRC) في بازل III كمايلي:

$$\text{نسبة تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة العالية الجودة}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الصافية المتوقعة ل30 يوم}} \geq 100\%$$

المعادلة ا

تساعد نسبة التمويل المستقر المطلوبة (NSFR) في تعزيز التمويل المستدام والتوازن عن طريق التأكد من أن البنوك تحتفظ بكمية كافية من التمويل المستقر لتلبية احتياجاتها على مدى فترة تمتد لسنة واحدة من الضغوط المالية.

$$NSFR = \frac{\text{كمية التمويل المستقر المتاحة}}{\text{كمية التمويل المستقر المطلوبة}} \geq 100\%$$

3-3-ادخال سقف للرافعة المالية: (Bank E. C., Basel III, 2010, p. 128)

قبل الأزمة المالية، كانت هناك مستويات مفرطة من الرافعة المالية في القطاع البنكي. فطورت لجنة بازلIII مقياسا بسيطا وشفاف وغير قائم على المخاطر ليكون إجراءا تكميليا موثوقا به متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. وتتمثل أهميتها في:

- **الشفافية والبساطة:** نسبة الرافعة المالية تعتبر مقياسا شفافا وبسيطا يكمل متطلبات رأس المال المعتمدة على المخاطر.
- **التعرضات خارج الميزانية:** تساهم في تحويل التعرضات خارج الميزانية إلى داخل الميزانية، مما يزيد من شمولية القياس.

4-نظرة عامة على بازل IV:

نشرت لجنة بازل في ديسمبر2017، مجموعة من المعايير المعدلة للعلاج الرأسمالي للمخاطر الإئتمانية، المخاطر التشغيلية، ومخاطر التقييم الإئتماني، بالإضافة إلى حد أدنى جديد يحد من قدرة البنوك على استخدام النماذج الداخلية لتقييم المخاطر الإئتمانية والسوقية لتقليل متطلبات رأس المال.

كان من المقرر تنفيذ المعيير الرأسمالية المعدلة في جانفي 2022، ولقد تمت جدولة إدخال الحد الأدنى الجديد بشكل تدريجي من 2022 إلى 2027. ومع ذلك، تم تأجيل هذه الجداول الزمنية لمدة عام بسبب جائحة كوفيد-19، سواءا محليا من قبل هيئة النقد في هونغ كونغ (HKMA) أو دوليا من قبل المنظمين الرئيسين الآخرين. (KPMG, 2021, p. 01)

4-1-التركيز على الأصول المخاطرة (RWA):

يتمحور التركيز الأساسي لبازل IV حول تحسين حساب الأصول المخاطرة، حيث تمثل هذه الأخيرة الأساس لتحديد كمية رأس المال التي يجب أن يحتفظ بها البنك لمواجهة المخاطر المحتملة.

4-2-المخاطر الإئتمانية:

يعد الخطر الإئتماني الحرك الأكبر لهذه الإصلاحات، حيث تشمل التعديلات تعزيز المناهج المعيارية للمخاطر الإئتمانية وتقييم المخاطر مع تحديث نماذج مخاطر داخلية.

4-3-التعديلات المستقبلية:

مازالت هناك تعديلات مستقبلية بما في ذلك (BCBS 424) و(BCBS 425). هذه التعديلات ستستمر في تحسين وتعزيز الإطار التنظيمي للبنوك، لضمان بقاء الأنظمة المصرفية مرنة ومتكيفة مع التحديات الجديدة. (Cherif, 2021, p. 42)

الفرع الثالث: أهمية لجنة بازل في الاستقرار المالي للبنوك

1-تمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في تعزيز الحوافز لتحسين أنظمة قياس وإدارة المخاطر في البنوك بشكل مستمر:

إن إدارة المخاطر المحسنة والمصاغة بشكل أفضل وزيادة الوعي بالمخطر، فمن المحتمل أن تؤدي الاستجابة المبكرة للمشاكل إلى تعديلات أكثر سهولة، مما يجعل القرارات غير مفاجئة.

2-الحوكمة المؤسسية السليمة:

يمكن لبازل تعزيز الاستقرار المالي للبنوك عن طريق تعزيز الحوكمة المؤسسية بشكل أكثر فعالية في إدارة المخاطر. (Caruana, 2005, p. 08)

3-امتصاص صدمات كافية وحساسة للمخاطر:

أحد المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر هو أن البنوك تحتاج إلى انشاء مخصصات لامتصاص الخسائر المتوقعة وأن تمتلك رأس مال كاف لامتصاص الخسائر غير متوقعة.

4-أفق زمني مناسب وعناصر مضادة للدورات الاقتصادية:

قرارات أدارة المخاطر وسياسات رأس المال والمخصصات تحدد بأفق زمني مناسب يسمح بأخذ دورة الأعمال في الاعتبار وتجنب التركيز المفرط على الأجل القصير عند تقييم المخاطر. (Caruana, 2005, p. 09)

5-الشفافية:

الشفافية تساهم في الاستقرار المالي وتعزيزه، يجب اعتبار ممارسة انظباط السوق عنصرا حيويا في السياسات الاحترازية، وكذا الإشراف القائم على المخاطر لضمان ملاءة البنوك وتقييم جودة الأصول والتخصيص والتركيز السليمين للمخاطر.

6-التفاعل مع التغيرات السريعة في القطاع المالي. (Caruana, 2005, p. 10)

7-تقوية القدرة على التحمل: وذلك بزيادة مرونة القطاع المصرفي أمام الصدمات المالية عن طريق معالجة نقاط الضعف التي تم الكشف عنها خلال الأزمة المالية.

المطلب الخامس: مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي

تعمل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي على تقديم صورة واضحة عن الحالة الصحية للنظام المالي، بحيث تتيح هذه المؤشرات للمشرفين وصناع السياسات والقرارات القدرة على التنبؤ بالمخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الاستقرار المستدام.

ومن أهم هذه المؤشرات المستخدمة في هذا المجال هي **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المصرفي وأنظمة الإنذار المبكر**.

الفرع الأول: مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة النظام المالي والمصرفي

تدل هذه المؤشرات على مدى سلامة واستقرار النظام المصرفي مع تقييم مدى قابلية النظام المالي التأثر بالأزمات المالية والإقتصادية، كما يمكن أن تعمل كأداة للإنذار المبكر(**EARLY WARNING SYSTEM (EWS**) في حالات تعرض الجهاز المالي والمصرفي للمخاطر. (طلفاح، 2005، صفحة 02)

1-أهمية مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة النظام المالي والمصرفي: (الدين و عبد القادر، 2019، صفحة 95)

- تقييم سلامة النظام المالي بناءا على مقاييس كمية موضوعية.
- تعمل على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وتوفير المعلومات للزبائن.
- هي عبارة عن مقاييس تعمل على مقارنة الدول من خلال مجموعة من المؤشرات.
- تساعد على كشف مخاطر انتقال الأزمات، كما تعمل على التقليل من حدتها.

2-مكونات مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة النظام المالي والمصرفي:

الجدول الموالي سيظهر لنا هذه المؤشرات التي تبين الضعف الذي يصيب المؤسسات المالية والمصرفية والصدمات التي تواجه الإقصاد الكلي.

الجدول رقم 09: مؤشرات الحيطة الكلية

مؤشرات الحيطة الجزئية	مؤشرات الاقتصاد الكلي
1-كفاية رأس المال: • نسب رأس المال التجميعية المعدلة بالمخاطر • التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال	**1-النمو الاقتصادي:** • مجموع معدلات النمو • تدهور القطاعات
2-جودة الأصول: • **مؤشرات المؤسسة المقرضة:** - تركيز الائتمان القطاعي - الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية - القروض الغير عاملة - القروض للمؤسسات العامة الخاسرة - مخاطر الأصول - الإقراض المرتبط - مؤشرات الرفع المالي • **مؤشرات المؤسسة المقرضة:** - نسبة الدين إلى حقوق الملكية - ربحية الشركات - مديونية القطاع العائلي	**2-ميزان المدفوعات:** • عجز الحساب الجاري • كفاية الإحتياطي من النقد الأجنبي • الدين الخارجي
	3-التضخم: • عدم استقرار التضخم
	4-أسعار الفائدة والصرف: • التذبذب في أسعار الفائدة والصرف • مستوى الفائدة الحقيقية المحلية • ضمانات سعر الصرف
3-سلامة الإرادة: • معدلات الإنفاق • نسبة الإيرادات لكل موظف • التوسع في عدد المؤسسات المالية	**5-ازدهار الإقراض وسعر الأصول:** • نوبات ازدهار الإقراض • نوبات ازدهار أسعار الأصول
4-الإيرادات والربحية: • العائد على الأصول • العائد على حقوق الملكية • معدلات الدخل والإنفاق • المؤشرات الهيكلية	**6-إطار العدوى:** • العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية • الآثار الجانبية للتجارة

5-السيولة: • تسهيلات البنك المركزي للبنوك التجارية • التجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك • الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي • نسبة القروض إلى الودائع • هيكل إسحاق الأصول والخصوم • تدابير سيولة السوق الثانوية	**7-عوامل أخرى:** • الإقراض والاستثمار الموجه • لجوء الحكومة للنظام المصرفي • التزامات متأخرة السداد في الإقتصاد
6-الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق: • مخاطر سعر الفائدة • مخاطر سعر الصرف الأجنبي • مخاطر أسعار الأسهم • مخاطر أسعار السلع	
7-مؤشرات خاصة بالسوق: • أسعار السوق للأدوات المالية • مؤشرات على العوائد المفرطة • تصنيف الائتمان • هواميش العائد السيادي	

المصدر: Owen evans, Alfredo M.Leone, Mahinder Gill and Paul Hibers, 'Macroprudentiel Idicators of Financial System Soudness', International Monetary Fund, April 2000, p 04.

3-المقارنة بين مؤشرات الحيطة الكلية ومؤشرات الاقتصاد الكلي:

سنوضح من خلال الجدول التالي أهم الفروقات الجوهرية بين مؤشرات الحيطة الكلية والجزئية.

الجدول رقم 10: مقارنة بين مؤشرات الحيطة الكلية والجزئية

المؤشرات	النهج الكلي للاحتراز المالي	النهج الجزئي للاحتراز المالي
الهدف المباشر	تأثير الأزمات على النطاق المالي الكلي	تأثير الأزمات على مستوى المؤسسات الفردية
الهدف النهائي	لا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي	حماية المستهلك (المودع – المستثمر)
أنواع المخاطر	جزئية (الخارجية)	الذاتية

الارتباطات وإمكانية انتقال الأزمة عبر المؤسسات	مهمة	ليس لها صلة
معايير الضوابط الاحترازية	من حيث الشدة على نطاق المنظومة من الأعلى إلى الأسفل	من حيث المخاطر على المؤسسات الفردية من الأسفل إلى الأعلى

المصدر: Claudio Borio, 'Towards a macroprudentiel framework for financial supervision and regulation', Bis working papers n° 128, Bank for international settlements, 2003, p02.

الهدف من **النهج الكلي للاحتراز المالي** هو الحد من مخاطر حدوث نوبات من الضائقة المالية التي تؤدي إلى خسائر كبيرة في الإنتاج الحقيقي للاقتصاد الكلي.

أما الهدف من **النهج الجزئي للاحتراز مالي**، فيهدف إلى الحد من مخاطر حدوث نوبات من الضائقة المالية على مستوى المؤسسات الفردية، بغض النظر عن تأثيرها على الاقتصاد الكلي. فالهدف بشكل تفصيلي يتمثل في حماية المستهلكين (المودعين أو المستثمرين). (Borio, 2003, p. 02)

الجدول رقم 11: نسبة القروض الغير عاملة إلى اجمالي القروض في البنوك الجزائرية الفترة 2009-2020

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة القروض الغير عاملة%	16,363889	14,755761	12,697401	12,958502	12,089159	9,767345	9,93496	10,563971	11,726381	14,398305	18,31	21,14155

من اعداد الباحثة استنادا على بيانات البنك الدولي

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

الشكل رقم 10: نسبة القروض الغير عاملة بالنسبة لإجمالي القروض في البنوك الجزائري

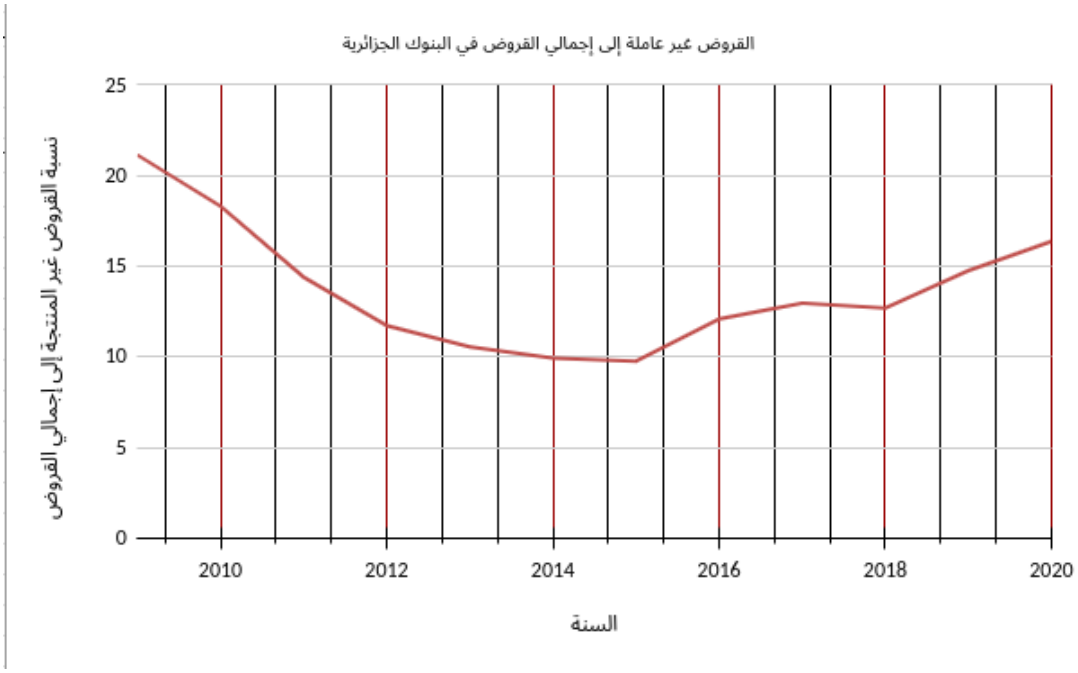

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاق من معطيات الجدول رقم 13

نلاحظ من خلال المنحنى أن الفترة الممتدة من 2009 إلى 2015 قد شهدت انخفاضا ملحوظا في نسبة القروض الغير عاملة إلى إجمالي القروض في البنوك الجزائرية، حيث انخفضت من 21.14% في 2009 إلى 9.77% في 2015. هذا الانخفاض يعكس تحسن جودة محفظة القروض والإدارة الفعالة للمخاطر الائتمانية.

وأما بالنسبة للفترة 2016 إلى 2020 بدأت تشهد ارتفاعا تدريجيا في نسبة القروض الغير العاملة، بحيث ارتفعت من 12.09% في 2016 إلى 16.36% في 2020. يمكن تفسير هذه الزيادة بالتحديات الاقتصادية المتزايدة، بما فيه تباطؤ النمو الاقتصادي وجائحة كوفيد-19 في 2020 التي أثرت وبشكل كبير على قدرة المفترضين على سداد ديونهم.

الجدول رقم 12: نسبة الاحتياطات السائلة الى اصول البنوك الجزائرية في الفترة 2009-2020

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الاحتياطات السائلة الى اصول البنوك %	14,612616	17,458546	17,458546	22,995097	23,155903	17,464901	33,089842	49,291288	59,291006	83,350749	83,350749	86,039166

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

الشكل رقم 11: نسبة الاحتياطات السائلة إلى أصول البنك في الجزائر (%)

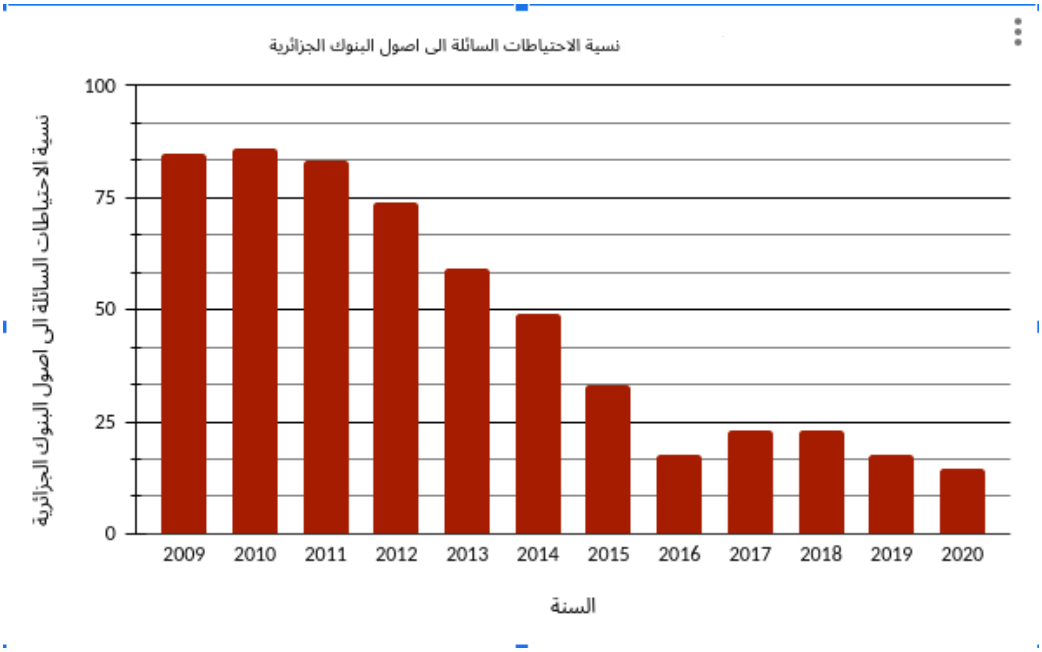

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاق من بيانات الجدول رقم 14

كانت نسبة الاحتياطات السائلة إلى الأصول البنكية في الجزائر مرتفعة في الفترة 2009 إلى 2012، حيث بلغت ذروتها في 2010 بنسبة تقدر ب 88.04% ثم بدأت في الانخفاض تدريجيا. وفي الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020 شهدت هذه النسبة انخفاضا كبيرا، حيث تراجعت من 59.29% في 2013 إلى 14.61% في 2020. وقد يفسر هذا الانخفاض بارتفاع الطلب على القروض فيقوم البنك بتحويل جزء من الاحتياطات السائلة إلى قروض وأيضا السياسات النقدية والمالية على مستوى البنوك فقد تؤدي السياسات التوسعية إلى خفض الاحتياطات السائلة مع زيادة الإقراض.

الفرع الثاني: أهم مؤشرات الحيطة الجزئية

1-نموذج CAMELS:

- يعتبر نموذج التقييم الأمريكي **CAMELS** من أهم المعيير الرقابية للإنذار المبكر لقياس مدى ملاءة سلامة الأداء المصرفي وتقييمه واكتشاف أوجه الخلل المالي في وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية تؤدي بها إلى الإنهيار. (العشماوي، محمد، و سارة، 2022، صفحة 354)

-طريقة **CAMELS** هي مجموعة من المؤشرات التي تستخدم لتحليل الوضع الملي لمختلف البنوك مع معرفة درجة تصنيفه، ويعد مؤشرا معتمد من قبل العديد من السلطات المالية لتحديد المخاطر المصرفية التي تهدد العمليات المالية والتشغيلية والإدارية

للبنوك، والتي قد تؤثر على استقرار المالي الصرفي، فهو عبارة عن أداة تقييم سريعة وشاملة للأداء البنكي. (GAOUAL & Zohra, 2021, p. 216)

-ما هو نظام CAMELS؟

CAMELS اختصار يتألف من العناصر الستة التالية :

الشكل رقم 12: مكونات نموذج CAMELS

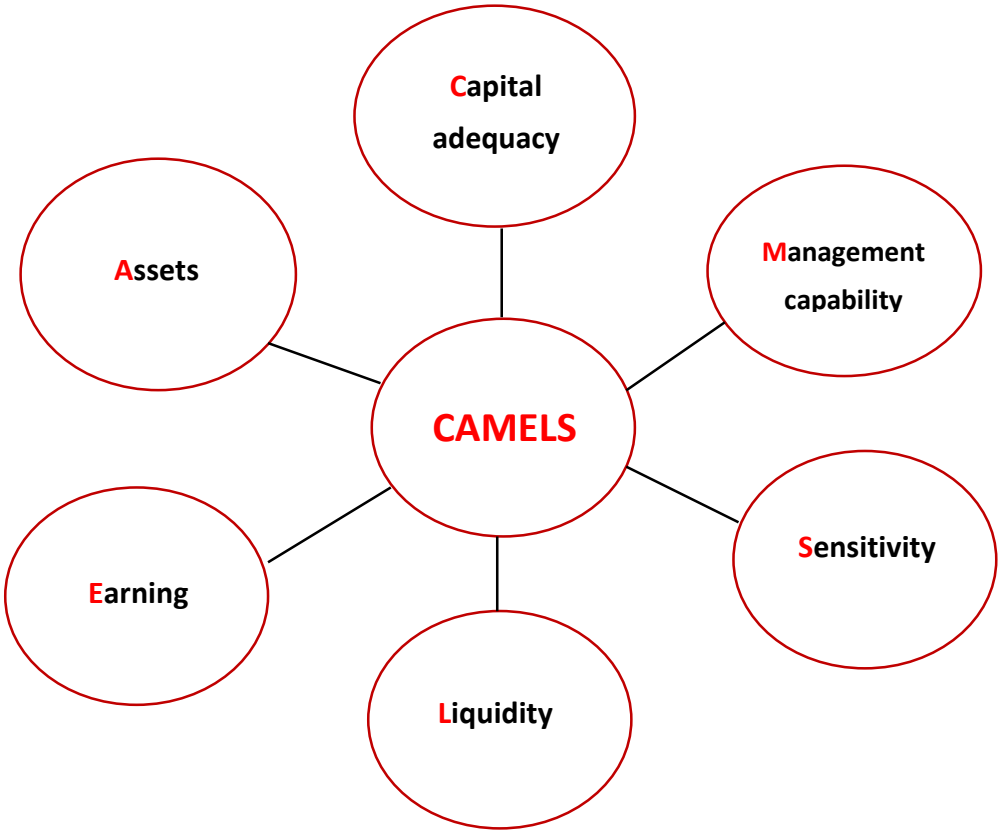

المصدر: من اعداد الطالبة انطلاقا من

Mohammad Kamrul Ahsan, 'measuring financial performance based on camel : Astudy on srlected islamic banking in Bangladesh', Asian business review,2016,pp47-56, p47.

1-1-كفاية رأس المال: (Capital Adequacy)

نسبة كفاية رأس المال هي النسبة التي تحمي البنوك من الرفع المالي المفرط والإفلاس وتبقيها خارج المشاكل المالية، كما أنها تضمن للبنك راس مال كاف لتوسيع أعماله، وفي نفس الوقت أن صافي ثروته قادر لامتصاص أي تدهور مالي دون أن يصبح مفلسا، مع تحديد قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الزمنية والمخاطر الأخرى مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية. (Fatima, 2014, p. 773)

ومن أهم العناصر التي الأخذ بها عند تقييم رأس المال تتمثل في: (آمال، 2023، صفحة 187)

- نسبة رأس المال والرفع المالي لمعرفة توافقهما مع متطلبات السلطة الرقابية.
- مقارنة نسبة راس المال مع نسبة الكفاية للبنوك المتشابهة.
- احتساب نسبة الديون إلى نسبة حقوق الملكية.
- تزكية حقوق الملكية للبنك.
- قدرة ربحية البنك على دعم رأس المال.
- قدرة البنك الدخول لأسواق رأس المال.
- قدرة مساهمي البنك على دعمه وضخ رأس مال إضافي.

1-2-جودة الأصول: (Asset Quality)

جودة الأصول هي جانب من جوانب أدارة البنك، تتضمن تقيم أصول المؤسسة لتسهيل قياس مستوى وحجم مخاطر الائتمان المرتبطة بعملياتها. ترتبط جودة الأصول بالجانب الأيسر من الميزانية العمومية للبنك وتركز عل جودة القروض التي تذر أرباحا للبنك. يستخدم مصطلحا جودة الأصول وجودة القروض بشكل أساسي بنفس المعنى، كما تعتبر إدارتهما ذات أهمية بالغة في القطاع المصرفي. وهذا ما شملت عليه مبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي، حيث صممت 07 مبادئ لمعالجة القضايا ذات صلة بجودة الأصول أو إدارة مخاطر الائتمان من بين 25 مبدأ. (Abata & Matthew , 2014, p. 39)

يتم تصنيف جودة الأصول: (اليفي و عبد القادر، 2020، صفحة 37)

- استنادا إلى حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.
- حجم وأجال تسديد القروض المتأخرة تسديدها وإعادة جدولتها.
- التركيز الائتماني الكبير ومخاطر المقترض وحيد.
- مستوى المخصصات لمواجهة خسائر القروض والديون المتعثرة.

1-3-الربحية: (Earning)

جودة الأرباح تظهر قدرة البنك على كسب الأرباح بشكل مستمر، كما تحدد أيضا الجدوى الطويلة الأجل ونمو الأرباح، حيث أن ثبات الأرباح هو عامل مهم جدا يظهر قدرة البنك على تحقيق أرباح بشكل مستمر. (Kurach & Tomasz, 2015, p. 128)

إن الانخفاض في هذه النسبة يعطي إنذار بوجود مشكلات في ربحية المؤسسات المالية، حيث يعمل هذا المؤشر على: (الخاقاني و صلاح، 2018، صفحة 37)

- مقدرة أرباح البنك على مواجهة الخسائر.
- الاتجاه الزمني للأرباح.
- جودة تركيبة صافي الدخل.
- كفاية المخصصات.

1-4-السيولة: (Liquidity)

وفقا لبنك التسويات الدولية (Bank for International Settlements)، تشير السيولة إلى قدرة البنك على تمويل الزيادات في الأصول والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها دون تكبد الخسائر الغير مقبولة. (VODOVA, 2013, p. 25) فيجب على البنوك أن يكون لها مستوى كاف من السيولة نقدية جاهزة وقابلة للتسييل إلى النقد دون خسائر. (رملي و عمار ، 2021، صفحة 156)

1-5-جودة الإدارة: (Management Quality)

يعكس معيار جودة الإدارة مدى قدرة إدارة البنك على القيام بدورها المنوط لمراقبة وضبط المخاطر لضمان ممارسة البنك نشاطه بطريقة آمنة، ويعمل هذا العنصر على تحليل خمسة مؤشرات نوعية والمتمثلة فيما يلي: (الكراسنة، 2006، صفحة 27)

- الحوكمة.
- الموارد البشرية.
- المراقبة.
- التدقيق ونظام المعلومات.
- التخطيط الاستراتيجي.

1-6-حساسية السوق:(Sensibilty of Market)

يتم ربط هذا المؤشر بحساسية البنوك المتعلقة بمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، بحيث يقوم المحللون الماليون بإجراء فحص لعمليات البنوك التي قد تؤدي إلى خسائر معتبرة إذا اتجهت الأسعار في اتجاه غير متوقع، مثل استخدام المشتقات بتوقعات مفرطة جدا. وقد تتعرض البنوك لمخاطر السوق، أو ما يسمى بالمخاطر العامة أو النظامية، مثل أسعار الفائدة وحساسية هامش الفائدة الصافي للبنك (الفرق بين دخل الفوائد الذي يحصل عليه البنك من أصوله المختلفة ومصروفات الفوائد التي يدفعها على التزاماته المختلفة) لتقلبات أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف والتقلبات في مراكز العملات الأجنبية وكذلك التقلبات في أسعار الأسهم. (Jothr, Ayad, & Hussein , 2021, p. 537)

الجدول رقم 13: تصنيفات البنوك وفقا لنموذج CAMELS

التصنيف	الوصف
التصنيف 1	قوي (ممتاز)
التصنيف 2	مرض (جيد جدا)
التصنيف 3	معقول (جيد)
التصنيف 4	هامشي

المصدر: Jothr, Osama Abdulsalam; Ayad, Abed Hameed; Hussein , Ali Moohaisen ، مرجع سابق ص 538.

2-نموذج Z-SCORE:

إن **نموذج Z-SCORE** من أفضل النماذج لقياس الاستقرار المالي في البنوك، وقياس السلامة المصرفية واحتمال حدوث إعسار مالي أي تعرض المصارف لأزمة مالية أو لا، ويعتبر كجهاز إنذار مبكر الذي ينذر السلطات الرقابية والقائمين على المؤسسات المالية والمصرفية بضرورة اتخاذ إجراءات وقرارات تصحيحية. (سميرة و بيراز، 2023، صفحة 488)

2-1-تعريف نموذج Z-SCORE:

هذا النموذج قام بصياغته الأمريكي "**EDWARD.A ALTMAN**" سنة 1968، حيث قام باختيار 22 نسبة مالية من القوائم المالية للمنشآت قبل الفشل والإفلاس، وكانت هذه النسب بدراسة وتقييم كل من السيولة، النشاط، قوة الربحية، سداد الديون، الرافعة المالية والقدرة الائتمانية.

ويزداد مؤشر Z-score بزيادة مستويات الربحية ورأس المال، وينخفض عندما لا يكون استقرار في العوائد. (شاوي و زهير، 2022، صفحة 281)

2-2-أهمية مؤشر Z-score في قياس الاستقرار المالي للمصارف:

يشير مؤشر Z-score إلى أن عدد الانحرافات المعيارية في عوائد موجودات المصارف التي يجب أن تنزل بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنفذ حقوق الملكية ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية (التعثر المالي)، حيث كلما كانت قيمته أكبر دل على احتمالية تعرض البنك للتعثر والفشل المالي والعكس صحيح. (أسماء و خوالد، 2020، صفحة 52)

2-3-نتائج البحث الذي طوره Altman: (Gunanto, 2023, p. 382)

- **الدقة العالية:** أثبت هذا النموذج دقته في التنبؤ بالضائقة المالية والإفلاس.
- **الاستخدام الواسع:** لقد أصبح هذا النموذج أداة أساسية في الدراسات الأكاديمية والتطبيقات العملية في مجال المحاسبة والتمويل.

- **القدرة التنبئية:** تبين من النتائج أن النسب المالية المختارة تعكس بشكل فعال الصحة المالية للمؤسسة مع قدرتها على تجنب الضائقة المالية.

2-4-صيغة حساب Z-score للبنوك:

لحساب **Z-score** للبنوك يستخدم أربع نسب مالية مع الأوزان المناسبة بالصيغة التالية: (Khawaja, 2023, p. 94)

$$Z=6.56\ T1 + 3.26\ T2 + 6.72\ T3 + 1.05\ T4$$

بحيث:

T1 : رأس المال العامل / اجمالي الأصول.

T2 : الأرباح المحتجزة / اجمالي الأصول.

T3 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب / اجمالي الأصول.

T4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين / القيمة الدفترية للدين.

الجدول رقم 14: تصنيف البنوك حسب المناطق الثلاثة

تصنيف المؤشر	
Z-score	$Z > 2.66$ منطقة الاستقرار المالي
	$2.66 > Z > 1.1$ المنطقة الرمادية
	$Z < 1.1$ منطقة التعثر المالي

من اعداد الباحثة بناءا على

بوحجلة إبراهيم، 'قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا خلال الفترة 2008-2015 باستخدام Altman Z-Score'، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد، 01، جوان 2011، ص405-422، ص410.

2-5-طريقة حساب Z-score: (Chiaramonte, Hong , Federica, & Mingming, 2014, pp. 143,144)

يمكن حساب **Z-score** بطرق مختلفة طورتها الأدبيات بناءا على المنهج الأكثر شيوعا (**Boyd and Graham, 1986** و**Hannan and Hanweck**) كمايلي:

- **الطريقة الأولى:**

يحسب كجمع لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (**ETA**) وعائد الأصول (**ROA**) مقسوما على الانحراف المعياري لعائد الأصول على مدى 03 سنوات (**σROA**). ويطلق عليه **'Z-score 1'**.

- **الطريقة الثانية:**

اتباعا ل (**Maecheler et al, 2007**) يحسب أيضا **Z-score** باستخدام العائد المتحرك ل 03 سنوات على الأصول (**A-ROA**) بالإضافة إلى المتوسط المتحرك لثلاث سنوات لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (**A-ETA**) مقسوما على الانحراف المعياري لعائد الأصول المتحرك على ثلاث سنوات (**σA-AOA**)، ويطلق عليه **'Z-score 2'**.

- **الطريقة الثالثة:**

لتقدير **Z-score** نتبع (**Boyd et al, 2006**) وتحسب كجمع للمتوسط المتحرك لثلاث سنوات لنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (**A-ETA**) والقم الحالية لعائد الأصول (**ROA**) مقسوما على الانحراف المعياري لعائد الأصول على ثلاث سنوات (**σROA**). ويطلق عليه **' Z-score 3 '**.

- **الطريقة الرابعة:**

اتباعا ل (**Laeven and Levine, 2009**) و(**Dam and Koetter, 2012**)، يحسب **Z-score** كجمع لنسبة رأس المال من الدرجة الأولى (**TIER 1 RATIO**) وعائد الأصول المرجحة بالمخاطر (**R-RWA**) مقسوما على الانحراف المعياري لعائد الأصول المرجحة بالمخاطر على مدى ثلاث سنوات (**σR-RWA**). ويطلق عليه **'Z-score 4'**.

2-6-نسبة رأس المال إلى الأصول للبنوك الجزائرية:

الجدول رقم 15: نسبة رأس المال إلى الأصول في البنوك الجزائرية

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة رأس المال للأصول%	7.709646	7.709646	7.709646	7.709646	7.709646	7.709646	7.709646	7.709646	7.709646	7.709646	7.709646	7.709646

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من بيانات البنك الدولي

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

الشكل رقم 13: تطور رأس المال بالنسبة للأصول في البنوك الجزائرية

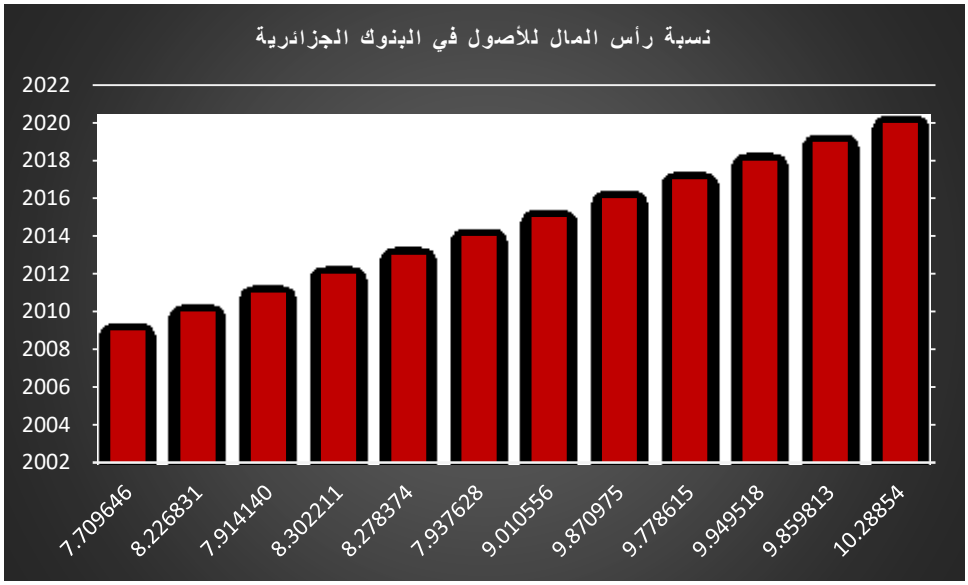

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات الجدول رقم 18

من خلال **المنحنى رقم 14** نلاحظ أن الفترة ما بين **2009** و**2014** شهدت استقرارا نسبيا في نسبة رأس المال إلى الأصول في البنوك الجزائرية، حيث تراوحت بين **7.71%** و**8.30%**. هذا الاستقرار يعكس سياسات الحذر التي اعتمدتها البنوك عقب الأزمة المالية العالمية في **2008**.

وأما في الفترة ما بين **2015** و**2016** فهناك زيادة ملحوظة في نسبة رأس المال إلى الأصول، حيث ارتفعت من **9.01%** في **2015** إلى **9.87%** في **2016**. يمكن تفسير هذه الزيادة الرقابة الجيدة والسياسات الاحترازية التي تتمثل في احتفاظ البنوك بمزيد من رأس المال لمواجهة المخاطر.

وبالنسبة للفترة **2017** إلى **2020** فقد استمرت النسبة في الارتفاع، حيث بلغت **10.29%** في **2020**. هذا ما يعكس تعزيز البنوك لقاعدة رأس مالها لمواجهة مختلف التقلبات الاقتصادية المحتملة، خاصة بعد جائحة كورونا في **2020**.

3-معدل العائد على رأس المال المعدل بالخطر : RAROC

بدأ استعماله من طرف بنوك **Trust** في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أفضل طريقة لقياس أداء البنوك والمؤسسات المالية، حيث يتضمن إدارة ثلاث مخاطر وهي: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية.

ويمكن من خلالها للمسيرين صنع القرارات السليمة الخاصة بالموازنة بين المخاطرة والعائد لمختلف الأصول. (بورقبة، 2016، صفحة 58)

4-اختبار الإجهاد المالي: Stress Testing

تعد اختبارات الإجهاد المالي ضرورية لقياس المخاطر المالية الحالية والمستقبلية التي تهدد أنشطة المؤسسات المالية، حيث تستخدم في تقييم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية ومدى استعدادها لتحملها، كذلك تساعدها على اتخاذ القرارات السليمة. (الدالي، 2022، صفحة 417)

5-أسلوب القيمة المعرضة للخطر: Value at Risck (VAR)

هي أسوأ خسارة يمكن توقعها من حيازة أصل مالي، عقد ائتمان أو محفظة مالية خلال فترة زمنية معينة (يوم واحد، 10 أيام، شهر) في ظرف سوق عادية وبمستوى ثقة محدد، وهي تهتم بالخسائر دون الأرباح. (محسن و بن رجم، 2016، صفحة 385)، وتستخدم **VAR** على سبيل المثال في اللوائح المالية مثل **بازلI** و**بازلII** لقياس عرض توزيع الخسارة اليومية للمحفظة المالية. (Sarykalin, Gaia , & Stan , 2008, p. 272)

المطلب السادس: أبرز الميكانيزمات التي يؤثر بها الشمول المالي على الاستقرار المالي

يمكن أن يؤثر الشمول المالي على الاستقرار المالي من خلال القنوات التالية:

الفرع الأول: زيادة الوصول إلى منتجات الائتمان

يعمل الشمول المالي على اتاحة للأفراد والاسر الفقيرة الحصول على الائتمان الأساسي، التأمين ومنتجات الاستثمار لتحسين أوضاعهم المادية. فمن جهة يمكن للأسر والأفراد الفقيرة اتخاذ قرارات مالية حكيمة تعزز رفاهيتهم، كالاستفادة من ائتمان يمكن تسديده واستخدامه بكل سهولة وفعالية، مما يقلل من حالات التخلف عن السداد وبالتالي التقليل من القروض المتعثرة وبالتالي التقليل من المخاطر المالية في الميزانية العمومية للمؤسسات المالية

من جهة أخرى من الممكن أن يتخذ الأفراد والأسر الفقيرة قرارات تضر برفاهيتهم بدلا من تعزيزها، كسوء استخدام الائتمان المقدم إليهم والذي يؤدي إلى التورط المفرط في الديون والتخلف عن السداد، هذا ما يزيد من القروض المتعثرة والمخاطر المالية.

الفرع الثاني: الطلب المنخفض على الخدمات المالية الرسمية

يمكن للشمول المالي أن ينقل المخاطر المالية إلى القطاع المالي الرسمي عندما يكون طلب منخفض على الخدمات المالية الأساسية، والذي قد يكون ناتجا عن نقص الوعي بالخدمات المالية المتاحة، اللامبالاة بالخدمات الملية المالية الرسمية أو الإجراءات المعقدة والزائدة المطلوبة لفتح حسابات رسمية، نقص التثقيف المالي أو مستويات الفقر. (Ozili & Peterson.K, 2021, p. 03)

الفرع الثالث: تنويع قاعدة الودائع

يجعل الشمول المالي عملية الوساطة بين المدخرات والاستثمارات أكثر استقرارا عن طريق تنويع وتسهيل جل العمليات التي تتم، قاعدة العملاء والمؤسسات المالية المعنية، بالإضافة إلى ذلك، فإن مستويات أعلى من الشمول المالي يشجع على زيادة المدخرات المحلية وجذب مودعين يتميزون بسلوك مالي يخفف من الاضطرابات في أوقات الأزمة. بمعنى آخر، ارتفاع مستويات الشمول المالي سيشمل مجموعة أكبر من الوكلاء الاقتصاديين. (Peter & Pontines, 2014, p. 06)

الفرع الرابع: فعالية السياسة النقدية

كلما زاد حجم القطاع غير رسمي، فإنه من الصعب تنفيذ ونقل السياسة النقدية، بحيث يتخذ عدد أكبر من الأسر وأصحاب المشروعات الصغيرة قراراتهم بشكل مستقل بعيدا عن الإجراءات التي تتخذها البنوك المركزية في السياسة النقدية. إضافة إلى ذلك، يشجع الشمول المالي الأفراد على الانتقال من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد البنكي، ما يسهل مراقبة معاملاتهم المالية، وبالتالي فان الشمول المالي يلعب دور مهم في تمكين البنوك المركزية من تحقيق الاستقرار في الأنظمة المالية وإدارة السياسة النقدية بفعالية. (H.R.Khan, 2011, p. 04)

الشكل رقم 14: ترابط الشمول المالي والاستقرار المالي

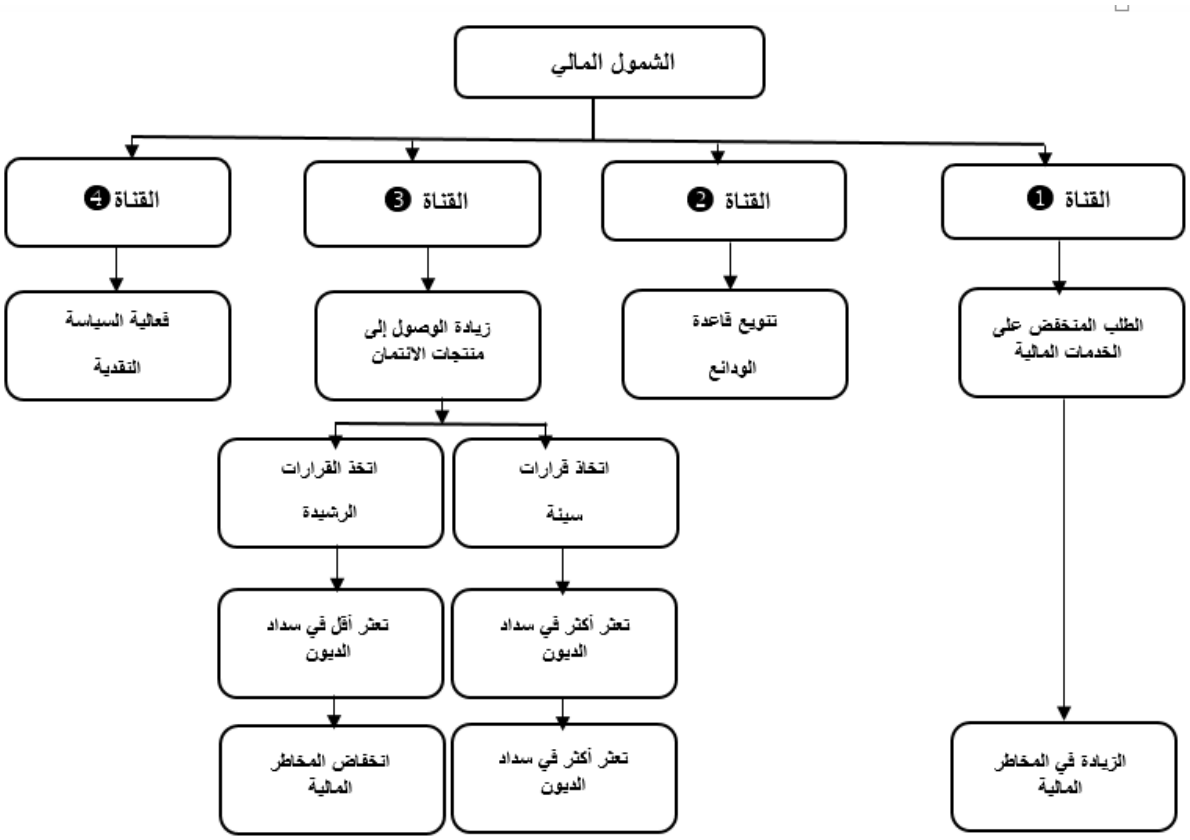

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على مراجع سابقة

خاتمة:

يعتبر الشمول المالي والاستقرار المالي هدفان أساسيان للسياسات المالية من طرف حكومات مختلف الدول عبر العالم، فالشمول المالي يعد أداة حيوية لتحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث يتيح لمختلف شرائح المجتمع إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية مثل الحسابات المصرفية، الائتمان، التأمين ...الخ، ومن جهة أخرى ، فإن الاستقرار المالي كل تركيزه هو المحافظة على نظام مالي سليم بامكانه التصدي ومقاومة الصدمات الاقتصادية والمالية والتقليل من المخاطر النظامية.

لذلك فإن إيجاد التوازن بين تعزيز الشمول المالي والحفاظ على الاستقرار المالي يعتبر تحدي رئيسي أمام صناع السياسات المالية.

الفصل الثاني: الدراسات التجريبية السابقة

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل مراجعة للدراسات السابقة التي قام بها العديد من المؤلفين والباحثين من مختلف دول العالم حول الشمول المالي وتأثيره على الاستقرار المالي في البنوك، وكذلك سوف نتطرق إلى مناقشة بعض النظريات التي لها صلة بالموضوع مع استعراض الفجوة العلمية.

المبحث الأول: أهم النظريات حول العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

تشير الأبحاث إلى أن الفئات المستبعدة من استخدام الخدمات المالية الأساسية تستفيد وبشكل كبير من الشمول المالي، كما تشير بعض الدراسات بأن الشمول المالي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، الاستقرار المالي والتقليل من الفقر، كما أن العديد من الدراسات النظرية والتجريبية أثبتت أن الشمول المالي يعزز من استقرار القطاع المصرفي.

المطلب الأول: مقاربات نظرية

يوجد عدة نظريات تدعم الروابط بين الشمول المالي والاستقرار المالي نذكر من أهمها:

الفرع الأول: نظرية الوساطة المالية

وفقا للمقربة الكلاسيكية **Gurley and Shaw**، تعرف البنوك كوسيط مالي نقدي حيث نشاطها الرئيسي هو الوساطة المالية بين العملاء ذوي الفائض النقدي والعملاء ذوي العجز في التمويل، حيث تستقبل الودائع السائلة تحت الطلب ولأجل، وتمنح القروض بأسعار فائدة. (Benyounès & Belguerbouz, 2014, p. 73)

اقترح **Dimond (1984)** نظريات الوساطة المالية، حيث تسعى هذه النظرية إلى تقديم تفسير لماذا لا يتم التمويل المباشر من طرف البنوك لوحدات العجز ومراقبة المقترضين بفعالية كم يتعين عليهم الحصول على تعويض عن القيام بدور الرقابة والمخاطر التي يتحملونها نيابة عن أصحاب الفائض المالي.

إذا تم تنفيذ وظيفة الرقابة المفوضة بفعالية، فسيتحقق أداء مالي جيد من خلال تيسير لعملية الوساطة.

الفرع الثاني: نظرية عدم تماثل المعلومات (نظرية فشل السوق)

في حالة عدم تماثل المعلومات يكون طرف واحد أكثر اطلاعا من الطرف الأخر في اتفاقية الدين، هذه النظرية من أهم رواد المساهمين فيها **Rothschild and Stiglitz (1976)**، **Spence (1973)**، **Akerlof (1970)**.

تساعد هذه النظرية في فهم كيفية تأثير عدم تماثل المعلومات على الشمول المالي واستقرار البنوك، حيث يمكن يؤدي عدم تماثل المعلومات إلى مشكلات في تقييم مخاطر الإقراض، ما يؤثر على استقرار البنك وقدرته على تقديم الخدمات المالية بشكل فعال. (Hanning & Stefan, 2010)

الفرع الثالث: نظرية الاستقرار التنافسي

تعد نظرية الاستقرار التنافسي من أشهر النظريات في أدبيات البنوك، بحيث تفترض بأنه يوجد علاقة إيجابية بين استقرار البنوك والمنافسة (Obrenovic & Umidjon , 2016)

تحدد النظرية بشكل أدق أن وجود قلة المنافسين في الصناعة المصرفية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وحسب النظرية فإن ارتفاع أسعار الفائدة يقلل من استقرار البنوك عن طريق رفع نسبة القروض المتعثرة، ما يؤدي إلى إفلاس المؤسسات المقترضة، كما تشير النظرية إلى أن الابتكارات والأزمات المالية لها تأثير أكبر على استقرار البنوك. (zhanbolatova, Sayabek, Kairat, & Almagul, 2018)

الفرع الرابع: النظرية المؤسساتية

وفقا للنظرية المؤسساتية (Meyer and Rowan 1977 ; Di Maggio and Powell 1983)، تعزز مبادرات الشمول المالي والاستقرار عن طريق توفير بيئة مؤسساتية قوية. ويتم ذلك من خلال دمج المزيد من الأفراد والشركات في النظام المالي الرسمي، ما يعمل على تنويع قاعدة العملاء وتقليل المخاطر المرتبطة بتركيز العملاء.

الفرع الخامس: نظرية السلع العامة

تجادل نظرية السلع العامة، نظرية الشمول المالي أن الخدمات المالية الأساسية يجب أن تكون متاحة بسهولة لجميع الأفراد بدون تمييز ولا ينبغي أن تكون قيود على أي فرد من المجتمع، فيجب أن يستفيد الجميع دون استثناء من الخدمات المالية، لأن هذه النظرية تدعي أن كل شخص من المجتمع يساهم في الاقتصاد ولا يمكن استبعاد أي فرد من الخدمات المالية الأساسية المتمثلة في أجهزة الصراف الآلي (ATM)، حسابات البنوك، بطاقات الائتمان، بطاقات الخصم، والودائع المصرفية، مما يعزز الشمول المالي ويعزز الاستقرار المالي. (Kamal, Talat, & M.Mahmood, 2021)

الفرع السادس: نظرية الشمول المالي المفرط

تحدث نظرية الشمول المالي المفرط (Morawtez 1908) عندما يعطى الوكلاء الاقتصاديون أمكانية الوصول إلى القطاع المالي الرسمي بمختلف منتجاته وخدماته المالية، بغض النظر عن مستوى دخلهم ومستوى الخاطر، ويعتمد هذا على كسر قيود الوصول المالي تماما ما يضر بالاستقرار المالي.(Damane & Sin , 2024)

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية السابقة

االمطلب الأول: الدراسات التجريبية الأجنبية

الدراسة الأولى:

Rui Han and **Martin Melecky**, **'Financial inclusion for financial stability**: **Access to bank deposit anad grouth of deposits in the global financial crisis'**, **World Bank Policy Research Working Paper N° 6577,2013**.

1-هدف الدراسة:

هو اختبار تأثير الوصول للودائع البنكية على الاستقرار نمو الودائع أثناء الأزمة العلمية 2008 ل 95 دولة (دول منخفضة الدخل، مرتفعة الدخل ومتوسطة الدخل) في الفترة الممتدة ما بين 2007-.2010

2-الأدوات الإحصائية المستعملة:

نموذج الانحدار المقطعي Gross Sectionnal Regression Model

3-نموذج الدراسة :

$$\mathbf{Y_i} = \alpha\,(atd_i) + \beta X_I + \varepsilon_i$$

4-متغيرات الدراسة:

- **drop**: الحد الأقصى لنمو الودائع سنويا مطروحا منه الحد الأدنى لنمو الودائع سنويا ل2006-2010.
- **Honohan**: مقياس مؤشر مركب للوصول إلى الخدمات المالية.
- **D-Kdk**: النسبة المئوية من السكان البالغين المذخرين في المؤسسة المالية.
- **Gnipc**: لوغاريتم تحول نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 2008.
- **Popsize**: لوغاريتم تحول مجموع السكان في 2008.
- **Inflation**: التضخم المقاس بسعر المستهلك.
- **DC**: تجربة الأزمة المصرفية النظامية 2006-2010.
- **Depins**: أنظمة التأمين على الودائع المصرفية.
- **Gdpgr**: نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- **Z-score**: مؤشر قياس الاستقرار المالي للنظام المصرفي.
- **Liquidity**: الأصول السائلة للودائع والتمويل القصير الأجل.

- **Concen**: نسبة تركيز البنوك للنظام المصرفي.
- **Kaopen**: درجة انفتاح حساب رأس المال.
- **Loantodeposit**: الائتمان الخاص من طرف بنوك الودائع المالية كحصة من الودائع تحت الطلب ولأجل والإذخار في بنوك الودائع المالية.
- **Depgdp**: الودائع تحت الطلب، لأجل، والمدخرة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5-النتائج:

- الزيادة في الوصول إلى الودائع المصرفية أو الاستخدام الفعلي من قبل السكان البلد يعزز مرونة قاعدة تمويل الودائع للقطاع المصرفي في أوقات الضغوطات المالية.
- تعزيز مرونة التمويل البنكي يمكنها دعم الاستقرار المالي العام للقطاع البنكي والمالي ككل.
- يكون التأثير أكبر في البلدان المتوسطة الدخل التي قد تواجه قدرا أكبر من الصدمات لثقة المودعين بسبب تطور الثقة في القطاع المصرفي.
- بالنسبة للدول المرتفعة والمنخفضة الدخل يوجد الحاجة إلى المزيد من البحث للحصول على المزيد من الاستنتاجات بمساعدة مجموعة كبيرة وغنية من البيانات.

دراسة الثانية:

Peter J.Morgan and **Victor Pontines**, **Financial stability and financial inclusion '**, **ADBI Working paper Series**, **N°488**, **2014**.

1-هدف الدراسة: هو اختبار العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي ومعرفة أيهما الأساسي ل 193 دولة إقتصادية.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Finstab_{i,t}} = \alpha\,(\mathrm{Finclusion}_{i,t}) + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

$\mathbf{Finstab_{i,t}}$: مؤشر الاستقرار المالي، $\mathbf{Finclusion_{i,t}}$: مؤشر الشمول المالي، **X**: اتجاه التحكم (المراقبة)، β: مجموع عمل القلق المشتركة، **I**: تمثل الدول، **t**: المدة، α: معامل المهم يقسي تأثير الشموا المالي على الاستقرار المالي.

3-متغيرات الدراسة:

- **OPNS**: التمويل المفتوح.
- $\mathbf{Bzs_{i,t}}$: الاستقرار المالي.
- $\mathbf{npl_{i,t}}$: نسبة القروض غير عاملة إلى اجمالي القروض البنكية.
- $\mathbf{nFd_i}$: عدم تدفقات رأس المال للاستثمار الأجنبي.
- **Liq**: سيولة الأصول للودائع والتمويل القصير الأجل.

- **Cgdp**: القروض الخاصة للودائع النقدية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لإجمالي الناتج المحلي.
- **Lgdp**: لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- $\mathbf{Smel_{i,t}}$: قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة من اجمالي القروض القائمة للبنوك التجارية.
- $\mathbf{Semb_{i,t}}$: عدد المقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي عدد المقترضين من البنوك التجارية.

4-الأدوات المستعملة:

- نموذج بانل للفترة 2005-2011.
- مقدر GMM الديناميكي.

5-النتائج:

- يوجد تأثير إيجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي.
- زيادة حصة القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة (SME_s) من اجمالي القروض البنكية تساهم في تعزيز الاستقرار المالي، من خلال تقليل القروض غير عاملة (NPL_s) وتقليل احتمال تعثر المؤسسات المالية.
- ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يميل إلى زيادة الاستقرار المالي.
- يؤدي ارتفاع نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى تقليل الاستقرار المالي.

دراسة الثالثة:

Moazzam Farooq and **Sajjad Zaheer**, **' Are islamic banks more resilient financial panics ?'**, **International Monetary Fund**, **Working Paper / 15/14**, **2015**.

1-هدف الدراسة: تحليل تأثير الأزمة المالية على سلوك الإيداع والإقراض في البنوك الإسلامية والتقليدية لدولة باكستان، من 27 سبتمبر 2008 إلى 14 نوفمبر 2008.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{\Delta InD_{ij}} = \alpha + \beta_1 IB_i + \beta_2 IS_{ij} + \gamma X_{ij} + \varepsilon_{ij} \quad (1)$$

$$\mathbf{InL_{ijkl}} = \alpha + \vartheta \Delta LnD_{ij} + \beta IBI_{ij} + \gamma X_{ij} + \delta F_k + \theta L_l + \varepsilon_{ijkl} \quad (2)$$

3-متغيرات الدراسة:

البنوك الإسلامية (IB)، فروع البنوك الإسلامية (IS)، نسبة كفاية رأس المال (CAR)، لوغاريتم عمر البنك بالأسابيع، نسبة التمويل إلى إجمالي التمويل، نسبة القروض المتعثرة (NPL)، العائد على الأصول (ROA)، نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي

الأصول، التقييم الائتماني، لوغاريتم الأصول، لوغاريتم الودائع خلال أزمة السيولة (lnD)، لوغاريتم القروض الجديدة الممنوحة خلال أزمة السيولة (lnL)، مدة استحقاق القروض (بالأشهر).

4-الأدوات المستعملة:

نموذج CAMELS.

5-النتائج:

- البنوك الإسلامية أكثر قدرة لمنح قروض جديدة خلال الأزمة المالية.
- قرارات البنوك الإقراض لدى البنوك الإسلامية أقل حساسية للتغيرات في الودائع مقارنة بالبنوك التقليدية، ما يقلل الصدمات المالية على الاقتصاد الحقيقي جزئيا، وبالتالي يتحسن الاستقرار المالي.

دراسة الرابعة:

Hirwa Amatus, Nasiri Alireza, 'Financial inclusion and financial stability in sub-Saharan Africa (SSA)', The international journal of social sciences, Vol 36, N°01, 2015.

1-هدف الدراسة: اكتشاف الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي بشكل تجريبي جانب النظام المالي في **SSA** الذي يسيطر عليه القطاع البنكي الغير متطور مقارنة بدول العالم.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{BZ_{it}} = \alpha_1 + y_1\, BZ_{it-1} + \beta_{1i}\, DEP_{it} + \beta_{2i}\, LOAN + \beta_{3i}\, DCP_{it} + \beta_{4i}\, LGDP_{it} + \beta_{5i}\, INF_{it} + \beta_{6i}\, FCRIS_{it} + \varepsilon_{it} \quad (T....=t,\ N.....+1=i)$$

3-متغيرات الدراسة:

- **BZ**: Bank Z-Score
- **DEP**: الودائع المستحقة مع البنوك التجارية.
- **LOAN**: القروض المستحقة من البنوك التجارية.
- **DCP**: الائتمان المحلي للقطاع الخاص من قبل البنوك.
- **LGDP**: نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي.(على شكل لوغاريتم)
- **INF**: التضخم.
- **FCRIS**: الأزمات المالية.

4-الأدوات الإحصائية المستعملة: الطريقة العامة للحظات بيانات بانل الديناميكية **GMM**.

5-النتائج:

- الودائع المستحقة مع البنوك التجارية يؤثر سلبا على الاستقرار المالي، هذا يعني افتقار في تنويع استخدامات الخدمات المالية في **SSA** وكذلك حسابات الإيداع أقل تنوعا.
- رفع القروض المستحقة من البنوك التجارية لها دور إيجابي على الاستقرار المالي.
- النمو الاقتصادي يساعد في الاستقرار المالي.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يساعد في الاستقرار المالي.
- التضخم والأزمات المالية والائتمان للقطاع الخاص له تأثير سلبي على الاستقرار المالي.

دراسة الخامسة:

Mostak Ahamad and **Sushanta Malick**, **'Is financial inclusion good for bank stability? International ividence'**, **Journal of Economic Behavior & Organization**, **2015**.

1-هدف الدراسة: اختبار أثر الشمول المالي على الاستقرار البنكي باستعمال بيانات ل 2913 بنك في 87 دولة للفترة ما بين 2004-2012.

2-نموذج الدراسة:

$$\textbf{Bank Stability}_{yt} = \beta_0 + \beta_1 \text{ loan ratio}_{ijt} + \beta_2 \text{ Bank Size}_{ijt} + \beta_3 \text{ loan loss Provision}_{ijt} + \beta_4 \text{ Income Diversification}_{ijt} + \beta_5 \text{ Management Quality}_{ijt} + \beta_6 \text{ Banque Equaty}_{ijt} + \beta_7 \text{ Bank Copetition}_{ijt} + \beta_8 \text{ Financial Inclusion}_{ijt} + \beta_9 \text{ GDP Growth}_{ijt} + \beta_{10} \text{ Per CapitaGDP}_{ijt} + \alpha_I + \text{year}_t + \varepsilon_{ijt}$$

3-متغيرات الدراسة:

- **متغيرات البنك:** معدل القرض، مخصصات خسائر القروض، تنوع مصادر الدخل، جودة الإدارة، إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الأصول.
- **متغيرات الخاصة بالدولة:** معدل نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الرأي والمسؤولية، الاستقرار السياسي، فعالية الحكومة، جودة التنظيم، مكافحة الفساد، مؤشر جودة المؤسسة، الكفاءة القانونية، حقوق ملكية المعلومات المتعلقة بالائتمان.
- **متغيرات Z-Score**: تقلب متوسط العائد على الأصول (ROA).

- **متغيرات الشمول المالي:** عدد الودائع وحسابات القرض لكل 1000 بالغ، توفر الفروع والصرافات الآلية، إجمالي حجم الودائع والقروض إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- **المتغيرات الخاصة بالمؤسسة:** الوصول للتمويل، حجم الشركة، معدل النمو، التمويل الخارجي.

4-الأدوات الإحصائية المستعملة: الطريقة اللحظات المعممة (GMM)

5-النتائج:

- يوجد ارتباط قوي بين الشمول المالي والاستقرار البنكي، حيث كلما زادت درجة الشمول المالي كلما زاد مستوى الاستقرار البنكي.
- البنية المالية الشاملة ترفع من سلامة البنوك في الدول التي خضعت للدراسة بنسبة 36%.
- استقرار البنوك يتأثر بشكل كبير بمدى وصول الفقراء والمشاريع الصغيرة إلى الخدمات المالية.
- تعتبر المنافسة أداة لتوسيع الوصول إلى التمويل ولكنه تضر بالاستقرار البنكي.

الدراسة السادسة:

Yibin Mu and **Jenny Lin**, **'Financial inclusion and stability in Africa's middle-Income countries'**, **Africa on the move**, **Internationnal Monatery Fund**, **Chapter 05**, **P107**, **2016**.

1-هدف الدراسة: هو معرفة أثر الوصول للتمويل على الاستقرار المالي في 11 دولة من (SSA) ل227 بنك في الفترة 1998-2013، وفحص أنواع الشمول المالي التي تساهم في استقرار البنوك على مستوى البنك نفسه.

2-نموذج الدراسة:

$$\textbf{In (Z-Scor)} = F\left(X_{ijt-1}\,\beta_{ij} + W_{jt}\beta_{j}\right)$$

3-متغيرات الدراسة:

- **متغيرات على مستوى البنك: X_{ij}**

مؤشر Herfindahl لتنويع التمويل، نسبة القروض إلى ودائع العملاء، نسبة التمويل القصير الأجل إلى الأصول، نسبة حقوق الملكية إلى الأصول، نسبة الودائع إلى الأصول، العائد على متوسط الأصول، العائد على متوسط حقوق الملكية، مخصصات خسارة القروض لإجمالي القروض، هامش صافي الفائدة.

- **متغيرات على مستوى الدولة: W_{jt}**

-الوصول والشمول المالي: ادخار البالغين لمجموع البالغين، افتراض البالغين لمجموع البالغين، النسبة المئوية من SME المحددة للوصول للتمويل، النسبة المئوية من الشركات الصغيرة التي تملك خط ائتمان.

–متغيرات الكلية والمالية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حجم البنك، نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، التضخم، جودة التنظيم المصرفي والإفصاح، تقلب سعر الأسهم، مؤشر التنمية البشرية

4–الأدوات المستعملة:

- نموذج بروبيت الأساسي.
- تقدير الانحدار الخطي العادي (OLS).

5–النتائج:

- الاستقرار المالي والشمول المالي للأسر في البلدان ذات الدخل المتوسط في منطقة جنوب الصحراء الكبرى تتوافق إلى حد كبير مجموعة الأسواق الناشئة.
- جوانب الشمول المالي التي ترتكز على توسيع الوصول إلى التمويل لSMEs والوصول إلى الحسابات التوفير للأفراد تعزز الاستقرار المالي.
- الشمول المالي الذي يركز فقط على توسيع نسبة الأفراد الذين يحصلون على ائتمان يهدد الاستقرار المالي.
- هيكل التمويل الذي يعتمد بشكل أكبر على الأسهم والودائع يعزز الاستقرار المالي

الدراسة السابعة:

Chileshe and **Patrick Mumbi**, **'Bank competition and financial system stability in a developing economy**: **Does bank capitalization and size matter?'**, **MPRA paper N°82758**, **2017**.

1–هدف الدراسة: التحقق من تأثير رأس المال وحجم البنك على العلاقة بين التنافس البنكي والاستقرار المالي للبنوك في دولة زامبيا الفترة الممتدة ما بين الربع الأول لسنة 2005 والربع الرابع لسنة 2016.

2–نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Risck_{it}} = \alpha_0 + \beta_1 Risck_{it-1} + \beta_1 LI_{it} + \beta_2 LI_{it\ it}^{2} + \Sigma_{i=1}^{n}\gamma_i LI_{it} * X_{it} + \Sigma_{j=1}^{n}\theta_j X_{jt} + \Sigma_{j=1}^{n}\delta_j E_{jit} + \nu_{it} + \varepsilon_{it}$$

3–متغيرات الدراسة:

إجمالي الأصول (TA)، إجمالي التكاليف (TC)، سعر العمل (WL)، سعر الأموال المقترضة (WF)، سعر رأس المال (WK)، نسبة القروض الغير عاملة إلى إجمالي القروض (RISCK)، نسبة الدخل بدون فائدة إلى إجمالي الدخل، نسبة إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول (Capitalization)، الناتج المحلي الإجمالي (GPD)، معدل التضخم (Inf)، الاستقرار المالي (Z-Score)، سعر الصرف الاسمي (Exchange Rate).

4-الأدوات المستعملة:

أسلوب بيانات بانل.

5-النتائج:

- حجم البنك ورأس المال يؤثران إيجابيا وبشكل كبير على مخاطر الائتمان وسلامة البنوك العامة.
- حجم البنك ورأس المال يدعمان بالإيجاب استقرار البنك.
- المستويات المنخفضة من التنويع في الدخل يؤثر سلبا على استقرار البنوك وايجابا بمخاطر الائتمان.
- الأداء الاقتصادي يؤثر إيجابيا على استقرار البنوك وسلبا بمخاطر الائتمان.
- ارتفاع أسعار الفائدة على الائتمان يؤدي إلى عدم استقرار البنك ربما لأنه يزيد من احتمال التخلف عن السداد.

الدراسة الثامنة:

M^{d}.Nur Alam Siddik and **Syal Kabiraj**, **'Does financial inclusion induce financial stability? Evvidence from Cross-country analyse'**, **Australasian Accounting Business And Finance Journal**, **Vol 12**, **N°01**, **2018**.

1-هدف الدراسة: هو فحص ما إذا الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي في الفترة ما بين 2001-2013

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{FS_{i,t}} = \alpha\,(FI_{i,t}) + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث: $\mathbf{FS_{i,t}}$: المتغير المستقل الذي يعكس مستوى الاستقرار المالي، **$\mathbf{FI_{i,t}}$** : الشمول المالي، **α**: معامل قياس أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي، **X**: اتجاه التحكم، **β**: يمثل انحراف معيار الإزعاج، **$\varepsilon_{i,t}$**: معدل الخطأ، **i**: تمثل البلدان، **t**: تمثل الزمن.

3-متغيرات الدراسة:

الاستقرار المالي (Bank Z-Score)، عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترضة لإجمالي المقترضين (SMEBTB)، نسبة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإجمالي القروض (SMELTL)، لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (LNGDP)، القروض المحلية للقطاع الخاص (DCPS)، الأصول السائلة للودائع والتمويل القصير الاجل (LADSTF)، نسبة القروض الخاصة من ودائع البنك النقدية والمؤسسات المالية الأخرى للناتج المحلي الإجمالي (PCDMTOGDP)، الكتلة النقدية على اجمالي الناتج المحلي (M_2 / GDP)، معدل الفائدة الحقيقي (RINTR)، الأزمات المالية (GFC).

4-الأدوات المستعملة:

مقدر بيانات اللوحة الديناميكية بطريقة المربعات الصغرى المعممة (GMM).

5-النتائج:

- شمول المالي ومؤشراته SMEBTB وSMELTL له تأثير إيجابي كبير الاستقرار المالي، حيث كلما زادت نسبة الشمول المالي كلما انخفض احتمال تخلف المؤسسات عن التسديد.
- وجود تأثير إيجابي لنصيب الفرد من الناتج المحلي، نسبة الأصول الجارية للودائع، الكتلة النقدية M_2 للناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفائدة على الاستقرار المالي.
- ارتفاع نسبة القرض المحلي الممنوح للقطاع الخاص يقلل من الاستقرار المالي.

الدراسة التاسعة:

Azka Azifah Deinillah and **Lukytawati Anggraeni Sahara**, **' Impact of financial inclusion on financial stability Based on Incom Groupe countries'**, **Bulettin of Monetary Economics and Bankig**, **Vol 20**, **N°04**, **p429-442**, **2018**.

1-هدف الدراسة: قياس مستويات الشمول المالي والاستقرار المالي ومقارنتهما بين الدول الأعلى على مستويات الدخل، وتحليل أثر الشمول المالي على استقرار المالي ل 19 دولة على أساس الدخل في الفترة ما بين 2004-2014.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{AFSI_{(i,t)}} = b_1 + b_2\, IFI_{(i,t)} + b_3\, CGDP_{(i,t)} + b_7\, OPNS_{(i,t)} + e_{(i,t)}$$

حيث:

$\mathbf{AFSI_{(i,t)}}$: مؤشر الاستقرار المالي للدولة، $\mathbf{IFI_{(i,t)}}$: مؤشر الشمول المالي للدولة، $\mathbf{CGDP_{(i,t)}}$: نسبة الائتمان الخاص من الودائع المصرفية والمؤسسات المالية في الناتج الإجمالي المحلي للدولة، $\mathbf{OPNS_{(i,t)}}$: مؤشر التميل المفتوح، $\mathbf{e_{(i,t)}}$: خطأ الدولة.

3-متغيرات الدراسة:

عدد حسابات الودائع لكل 1000 فرد، إجمالي القروض والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، عدد الفروع لكل بنك تجاري لكل 100000 فرد.

4-الأدوات المستعملة:

- **SARMA(2008)** لقياس الشمول المالي.
- **Albulescu and Goyyeau (2010)** لقياس الاستقرار المالي.
- **نموذج TOBIT** لتحليل أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي.

5-النتائج:

- الدول ذات الدخل المرتفع لديها مستويات مرتفعة من الشمول المالي مقارنة بالدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
- الدول ذات الدخل المرتفع لها مستويات مرتفعة من الاستقرار المالي بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض.
- الشمول المالي يؤثر إيجابيا ولكن ليس بشكل كبير على الاستقرار المالي في الدول المنخفضة الدخل.
- الشمول المالي يؤثر إيجابيا على الاستقرار المالي في الدول المرتفعة والمتوسطة الدخل وذلك بسبب أنه كلما زادت نسبة الشمول المالي زادت قاعدة الودائع التي يمكن أن تستخدم لتحسين عملية الوساطة البنكية.

الدراسة العاشرة:

Anh The Vo, **Loan Thi-Hong** and **Duc Hong Vo**, **' Financial inclusion and macroeconomic stability in Emerging and Frontier Market'**, **Institito complutence de Analisis Economico**, **2018**.

1-هدف الدراسة: التحقيق في العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي في 22 دولة ناشئة في الفترة الممتدة من 2008-2015، مع التركيز على تحديد مستوى أمثل محتمل للشمول.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Y_{i,t}} = \alpha_i + \beta FI_{it} + y_j Z_{jt} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$\mathbf{Y_{i,t}}$: الاستقرار الاقتصادي الكلي، $\mathbf{FI_{it}}$: الشمول المالي، $\mathbf{Z_{jt}}$: المتغيرات الضابطة، $\mathbf{y_j}$: معمل المتغيرات الضابطة، $\boldsymbol{\varepsilon_{it}}$:الخطأ العشوائي، $\boldsymbol{\beta}$: معامل تأثير الشمول المالي عى الاستقرار الاقتصادي، **i**: يمثل الدول (1غلى 22)، **t**: الفترة الزمنية (2008 إلى 2015).

3-متغيرات الدراسة:

Z-Score للبنوك، نسبة القروض غير عاملة إلى إجمالي القروض (NLP- Loan)، مخصص القروض الغير عاملة (NLP Provision)، تقلب التضخم (Inflation Volatility)، تقلب النمو الاقتصادي (Output valatility)، الشمول المالي (Financial Inclusion)، نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPC growth)، الناتج المحلي الإجمالي(Ln(GDP))، التضخم (Inflation)، تقلب سعر الصرف (ER volatility)، نظام الحكم (Regime)، انفتاح رأس المال (Capital Openness)، الأصول السائلة على التمويل (Liquid Asset over funding).

4-الأدوات المستعملة:

الانحدار اللوحي العادي (Panel Ordinary Least Squares –OLS).

5-النتائج:

- تعزيز الشمول المالي مع مراعاة تحديد معدل نمو فروع البنوك عند مستوى أمثل، يمكن أن يساهم في الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- المتغيرات الأخرى مثل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التضخم، تقلب سعر الصرف والانفتاح المالي لها أدوار متباينة في التأثير على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الدراسة الحادية عشر:

Feng –Wen Chen ; Yuan Feng and **Wei Wang**, **'Impact of financial inclusion on Non–Performing loans of commercial banks Evidence from China'**, **Sustainability**, **Vol 10**, **N°09**, **2018**.

1-هدف الدراسة: فهم أعمق لكيفية تأثير الشمول المالي والقروض المتعثرة ل 31 مقاطعة في الصين ما بين 2005-2016.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{NPL\ R_{i,t}} = C + \alpha_1 IFI_{i,t} + \alpha_2 IFI_{i,t-1} + \beta_1 Size_{i,t} + \beta_3 BD_{i,t} + \beta_5 EDU_{i,t} + \beta_7 UNE_{i,t} + \beta_9 RGDP_{i,t} + \beta_{11} IVFL_{i,t}$$

3-متغيرات الدراسة:

الديون المتعثرة(NPLR)، الشمول المالي(IFI)، حجم أصول البنك (Size)، عجز ميزانية الحكومة (BD)، التعليم (EDU)، البطالة (UNE)، نمو الناتج المحلي الإجمالي (RGDP)، التضخم (Infl)، استثمار الأصول الثابتة (INV).

4-الأدوات المستعملة:

- نموذج التأثير الثابت للاختبار التجريبي.
- نموذج بانل الديناميكي.

5-النتائج:

- التأثير السلبي للشمول المالي على القروض المتعثرة.
- الشمول المالي المتأخر يعزز القروض المتعثرة للبنوك التجارية، أي الضعف في الشمول المالي يساهم في تقليل القروض المتعثرة.

الدراسة الثانية عشرة:

Ayah El Said, **Noah Emara** and **Joseph Pearlman**,**'On the impact of financial inclusion on financial stability and inquality** : **The role of Macroprudentiel plicies'**, **MPRA paper N° 99258**, **2019**.

1-هدف الدراسة: تحليل السياسات الاحترازية الكلية على الشمول المالي ل67 دولة خلال الفترة 2000-2014.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{FinClusion_{i,t}} = \alpha + \rho FinClusion_{i,t-1} + \beta X_{i,t} + \delta Tool_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

3-متغيرات الدراسة:

الشمول المالي (FinClusion) المتمثل في عدد الفروع البنكية لكل 100000 بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ، الفروع البنكية، الحسابات البنكية، عدد المقترضين والمودعين لكل 100 بالغ.

نسبة البطالة، نسبة السكان الحضريين من إجمالي السكان، نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية، الانفتاح الاقتصادي.

الأدوات الاحترازية الكلية (Tool) مثل نسبة الاحتياط النقدي الالزامي (RRR)، نسبة القروض إلى القيمة (LTV)، نسبة الدين إلى الدخل (DTI).

4-الأدوات المستعملة:

نموذج اللحظات المعممة .GMM

5-النتائج:

- السياسات الاحترازية الكلية لها تأثيرات مختلطة على الشمول المالي، وذلك حسب مستوى الحوكمة والجودة المؤسساتية.
- التوفير العام له تأثير إيجابي على الشمول المالي، سواءا من حيث الوصول إلى الخدمات المالية أو استخدامها.
- نسبة الدين إلى الدخل ونسبة القرض إلى القيمة (LTV) تقلل من الشمول المالي.
- متطلبات الاحتياطي لها تأثير إيجابي على الشمول المالي.

الدراسة الثالثة عشرة:

Onjinye I.Anthony –Orji, **Jonathan E.Ogbuabor** and **Emmanuel O.Nwosu**, **'Do financial stability and institutional quality have impact on financial inclusion in developing economie ? Anew ecidence from Negeria'**, **International Journal of Sustainable Economy**, **Vol 11**, **N°01**, **2019**.

1-هدف الدراسة: **تجربة** العلاقة بين الاستقرار المالي، الجودة المؤسساتية والشمول المالي في دولة نيجيريا في الفترة الممتدة من 1986-2013.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{LFINC} = \alpha_0 + \alpha_1 FST + \alpha_2 CBA + \alpha_3 CBB + \alpha_4 INTR + \alpha_5 FIND + \alpha_6 INST + \alpha_7 LFDI + \alpha_8 PINV + \mu$$

3-متغيرات الدراسة:

الشمول المالي (FINC)، الاستقرار المالي (FST)، معامل أصول البنك التجاري لناتج المحلي الإجمالي (CBA)، الجودة المؤسساتية (INST)، الاستثمار الأجنبي (FDI)، فروع البنك التجاري (CBB)، الاستثمار الخاص (PINV)، معدل الفائدة (INTR)، التطور المالي (FIND).

4-الأدوات المستعملة:

نموذج التأخر على أساس تصحيح الخطأ غير المفيد (ARDL-UECM).

5-النتائج:

- التنظيم الجيد والإشراف الفعال فأن الاستقرار المالي والجودة المؤسساتية يؤديان إلى تحسين الشمول المالي.
- التحسين من الشمول المالي يؤدي إلى الوصول لمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، الحد من عدم المساواة في الدخل والفقر الأسري، زيادة الإنتاج من قبل الشركات وزيادة النمو الاقتصادي والتنمية.
- الاستقرار المالي له تأثير كبير على الشمول المالي في المدى البعيد وليس المدى القصير.
- الاستقرار المالي والجودة المؤسساتية يرتبطان ارتباطا إيجابيا بالشمول المالي.

الدراسة الرابعة عشر:

Tough Chinoda and **Frai Kwenda**,**'Do mobile phones**, **economic growth**, **bank competition and stability matter for financial inclusion in AFRICA ?**, **Cogent Economic & Finance**, **vol 07**, **N°01**, **2019**.

1-هدف الدراسة: تحليل الشمول المالي في سياق الهواتف المحمولة والنمو الاقتصادي والمنافسة المصرفية والاستقرار المصرفي في 49 دولة افريقية خلال الفترة الممتدة من 2004-2016.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{X_{i,t}} = Y_i + Z.(B).X_{i,t} + it \qquad (1)$$

$$\mathbf{X_{i,t}} = (\text{Z-Score, FII, Mobile, Boone, GDPPCGR}) \quad (2)$$

3-متغيرات الدراسة:

الاستقرار المالي(Z-Score)، مؤشر الشمول المالي (FII)، اشتراك الهاتف المحمول لكل 100 بالغ (Mobile)، مقياس المنافسة (Boone)، مؤشر النمو الاقتصادي (GDPPCGR).

4-الأدوات المستعملة:

نموذج شعاع الانحدار الذاتي الهيكلي.

5-النتائج:

- لم يؤدي الشمول المالي إلى النمو الاقتصادي والاستقرار البنكي، ولكنه مع ذلك يرتبط بشكل إيجابي باشتراك الهواتف النقالة.
- الهواتف المحمولة المصرفية، النمو الاقتصادي، المنافسة البنكية والاستقرار البنكي لها أهمية للشمول المالي.
- الشمول المالي مهم في انتشار الهواتف المحمولة والاستقرار المالي.

الدراسة السابعة عشر:

Manh Hung Pham and **Thi Phuong Linh Doan**, **' The impact of financial inclusion on financial stability in Asian Countries'**, **Journal of Asian Finance Economics and Business**, **vol 07**, **N°06**, **p47–59**, **2020**.

1-هدف الدراسة: توضيح تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في 42 دولة آسيوية في السنوات 2011،2014، 2017.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{BZS_{i,t}} = \alpha + \beta_1 CRE + \beta_2 BOR + \beta_3 SAV + \beta_4 ACC + \beta_5 DEB + \beta_6 ELP + \beta_7 ATM1_{i,t} + \beta_8 BRANI_{i,t} + \beta_9 ATM2_{i,t} + \beta_{10} BRAN2_{i,t} + \beta_{11}\, M2 - GDP_{i,t} + \beta_{12} DCFS_{i,t} + \beta_{13} RIR + \beta_{14} GDP_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

3-متغيرات الدراسة:

الاستقرار المالي (**BZS**)، بطاقات الائتمان (CRE)، القرض من المؤسسات المالية (BOR)، ادخار البالغين في المؤسسات المالية للسنة الماضية (SAV)، حساب في المؤسسة مالية رسمية +15 سنة (ACC)، بطاقة الائتمان +15 سنة (DEB)، المدفوعات الالكترونية للدفع +15 سنة (ELP)، الصراف الآلي لكل 1000 م^2 (ATM1)، الصراف الآلي لكل 100000 بالغ (ATM2)، فروع البنك لكل 100000 بالغ (BRAN2)، الكتلة النقدية لإجمالي الناتج المحلي (M2

GDP –)، توفير الائتمان المحلي من طرف قطاع التمويل(DCFS)، معدل الفائدة الحقيق للبلد (RIR)، نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

4-الأدوات المستعملة:

- نموذج المربعات الصغرى المعممة (FGLS).
- انحدار التأثيرات الثابتة.
- انحدار التأثير العشوائية.

5-النتائج:

يمكن للشمول المالي أن يؤثر في الاستقرار المالي بالإيجاب وبالسلب بحيث:

التأثير الإيجابي يشمل:

- قواعد تمويل أكثر استقرارا وتنوعا للمؤسسات المالية.
- وساطة مالية أكثر توسعا وكفاءة ورفع من قدرة التغلب على التغيرات ولاضطرابات.
- زيادة امكانية الوصول الديموغرافي والجغرافي للنظام المالي يساعد على الاستقرار المالي.
- استعمال خدمات القرض والحساب لديه تأثير إيجابي على الاستقرار المالي.

التأثير السلبي:

- دعم فكرة الصدمات المتزايدة من التوسع الائتماني المفرط لعديمي الجدارة الائتمانية.
- تلاشي سمعة المؤسسة المالية وارتفاع المؤسسات المالية الغير خاضعة للتنظيم الرقابي الذي يزعزع استقرار النظام المالي.
- ليس كل استخدام للخدمات المالية يدعم الاستقرار المالي في دول آسيا مثل استعمال الدفع والائتمان يؤدي إلى آثار جانبية محتملة.

التأثير المختلط:

استعمال خدمات القرض والدفع لديها تأثير متضارب (مختلط) على الاستقرار المالي.

الدراسة الثامنة عشر:

Nera Marinda Machdar, 'Financial inclusion, Financial stability and sunstainability in banking sector: The case of Indonesia', International Journal of Economics and Business Administration, vol 06, N°01, p 193-102, 2020.

1-هدف الدراسة: تحليل تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي المستدام في البنوك الأندونيسية من خلال نظام الاستقرار المالي لعينة 30 بنك تجاري خلال المدة ما بين 2010-2017.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Stabfin_{yn}} = \beta_0 + \beta_2 INKEU_{yn} + \beta_4 Infl_{yn} + \beta_5 Birot_{yn} + \varepsilon_{yn} \qquad (1)$$

$$\mathbf{Egrwth_{yn}} = \beta_0 + \beta_1 Inkeu_{yn} + \beta_3 StabFin_{yn} + \beta_4 Infl_{yn} + \beta_5 Birot_{yn} + \varepsilon_{yn} \qquad (2)$$

3-متغيرات الدراسة:

الادخار، الحسابات الجارية، الودائع في البنوك التجارية، اجمالي الناتج المحلي، الأزمة المالية، القروض المتعثرة

4-الأدوات المستعملة:

نموذج متعدد الوسيط (Multipl Mediator Model) باستعمال SPSS.

5-النتائج:

- الشمول المالي لا يؤثر في النمو الاقتصادي المستدام.
- الاستقرار المالي يتوسط تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي المستدام.

الدراسة العشرون:

Kusuma Ratnawati, 'The impact of financial inclusion on Economic growth, poverty, income inequality and financial stability in Asian', The Journal of Asian Finance, Economics and Business, vol 07, N°10, p73-85, 2020.

1-هدف الدراسة: تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي وعدم المساواة في الدخل ل 10 دول أسيوية في الفترة الممتدة من 2009-2018.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Stab_i} = \alpha + \Sigma^{N}_{j=1}\ b_{ij} + X_{ij} + \Sigma^{N}_{k-1}\ C_{ik}M_{ik} + \varepsilon_i \qquad (1)$$

$$\mathbf{Z_{it}} = \alpha + \Sigma^{P}_{j=1}\ Q_j Z_{it-1} + \Sigma_{j=1}\ y_j X_{jit} + \Sigma^{L}_{K-1}\ B_k Y_{kit} + \varepsilon_{its} \qquad (2)$$

3-متغيرات الدراسة:

الشمول المالي (X)، الأفراد ذوي الحسابات المصرفية (X1)، الوصول إلى الخدمات المصرفية (X2)، مقدار الودائع-تمديد مدة القروض (X3)، النمو الاقتصادي (Y1) (GDPPC)، الفقر (Y2)، عدم المساواة في الدخل (Y3)، الديون المتعثرة بالنسبة لإجمالي القروض وZ-Score (Z).

4-الأدوات المستعملة:

- طريقة اللحظات المعممة (GMM).
- نموذج بانل الديناميكي.

5-النتائج:

- الشمول المالي لديه تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، التخفيف من حدة الفقر، التخفيض من عدم المساواة في الدخل والاستقرار المالي في آسيا.
- ليس كل أبعاد الشمول المالي لديها التأثير الكبير.

الدراسة التاسعة عشر:

Gamez Ozturk Danisman and **Amine Tarazi**, **'Financial inclusion and bank stability**: **Evidence from Europe'**, **The European Journal of Finance**, **vol 26**, **N°18**, **2020**.

1-هدف الدراسة: البحث عن كيفية تأثير الشمول المالي على النظام المصرفي ل 4168 بنك في 28 بلد أوروبي الفترة الممتدة ما بين 2010-2017.

2-نموذج الدراسة:

$$\textbf{Bank risk}_{ijt} = \alpha\ \text{Bank risk}_{ijt-1} + \beta * \text{Fin.Inc}_{jt-1} + \gamma * X_{ijt-1} + \delta * Y_{jt-1} + \mu_j + \vartheta_t + \varepsilon_{ijt}$$

3-متغيرات الدراسة: (Z-Score) خطر التخلف عن التسديد (Default risck)، خطر الرافعة (Leverge risck)، نسبة البالغين (+15) لديهم حساب في المؤسسات المالية (Account)، نسبة البالغين مستوى التعليم الابتدائي أو أكثر أو أقل لديهم حساب (Account Undereducated)، نسبة البالغين المتحصلين على التعليم الثانوي أو أكثر (+15) لديهم حساب (Account (educated)، نسبة البالغين بين 15 سنة و24 سنة لديهم حساب (Account Younger Adults)، نسبة البالغين +25 سنة لديهم حساب (Account Older Adults)، نسبة البالغين +15 سنة لديهم حساب بطالين (Account Unemployed)، نسبة البالغين +15 سنة لديهم حساب العاملين (Account employed)، نسبة البالغين المقيمين في الأرياف +15 لديهم حساب (Account Rural)، نسبة البالغين إناث +15 سنة يتلقون المدفوعات الرسمية (Digital Femel)، نسبة البالغين ذكور +15 سنة يتلقون المدفوعات الرسمية (Digital Male)، نسبة البالغين المتحصلين على مستوى التعليم الابتدائي أو أقل +15 سنة الذين يقومون/ يتلقون

المدفوعات الرقمية (Digital Undereducated)، نسبة البالغين المتحصلين على مستوى التعليم الثانوي أو أكثر +15 سنة الذين يقومون/ يتلقون المدفوعات الرقمية (Digital educated)، نسبة البالغين +15 سنة و24 سنة الذين يتلقون/يقومون بالمدفوعات الرقمية (Digital Yaunger Adults)، نسبة البالغين +25 سنة الذين يتلقون/يقومون بالمدفوعات الرقمية (Digital Older Adults)، نسبة البالغين +15 سنة الذين يقومون / يتلقون المدفوعات الرقمية للبطالين (Digital Unemployed)، نسبة البالغين +15 سنة الذين يقومون / يتلقون المدفوعات الرقمية للعاملين (Digital Employed)، نسبة البالغين +15 سنة المقيمين في اليف الذين يقومون / يتلقون المدفوعات الرقمية (Digital Rural)، صافي القروض / مجموع الأصول (Loans Share)، مجموع الودائع / مجموع الأصول (Deposit Share)، النمو لمجموع الأصول (Growth)، التضخم (Inflation)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

4-الأدوات المستعملة:

- نموذج بانل الديناميكي.
- طريقة اللحظات المعممة (GMM).

5-النتائج:

- الشمول المالي مفيد للاستقرار المالي في النظام المالي الأوروبي.
- التأثير الإيجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي يكون أقوى بالنسبة للبالغين المحرومين، العاطلين عن العمل، الغير متعلمين والمقيمين في المناطق الريفية.

الدراسة الخامسة عشر:

Khalil Feghali, **Nada Mora** and **Pamela Nassif**, **'Financial inclusion**, **bank market structure**, **and financial stability** : **International evidence'**, **The Quarterly Review of Economics and Finance**, **vol 80**, **p236-257**, **2021**.

1-هدف الدراسة: معرفة مدى تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي في 140 دولة مختارة ما بين الفترة 2011، 2014 و2017.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Y_{i,t}} = \alpha_i + \beta_1 Inclusion_{i,t-1} + \gamma_1 Competition_{i,t-1} + \theta_1 X_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \qquad (1)$$

$$\mathbf{Y_{i,t}} = \alpha_i + \beta_2 Inclusion_{i,t-1} + \gamma_2 Competition_{i,t-1} + \delta Inclusion_{i,t-1} * Compitition_{i,t-1} + \theta_1 X_{i,t-1} + \varepsilon_{i,t} \qquad (2)$$

3-متغيرات الدراسة:

مؤشر Z-Score لاستقرار البنك، ربحية البنك (العائد عل الأصول)، القروض الغير عاملة لإجمالي القروض، رأس المال العامل إلى الأصول الموزونة بالمخاطر، الأصول السائلة للبنك إلى الودائع والتمويل قصير الأجل، نسبة البالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية، نسبة البالغين الذين ادخروا في مؤسسة مالية، نمو الناتج المحلي، الائتمان المحلي المقدم من الطاع المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح المالي، إجمالي عدد السكان، نصيب الفرد م الناتج المحلي الإجمالي، ودائع القطاع المالي، الحوكمة، التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، تقلب أسعار الأسهم، نسبة النساء اللواتي أعمارهم +15 سنة ويعشن مع فيروس نقص المناعة البشرية، القانون يمنع التمييز في الوصول إلى الائتمان بناءا على الجنس، القانون ينص على تقييم المساهمات غبر النقدية.

4-الأدوات المستعملة:

نموذج تقدير لوحة البيانات (Panel data model).

5-النتائج:

- الشمول المالي من خلال الوصول إلى حسابات المدفوعات له تأثير محايد أو إيجابي على الاستقرار المالي.
- الوصول إلى الائتمان يضعف الاستقرار المالي، إذا حدث نمو الائتمان دون أخذ بعين الاعتبار قدرة المقترضين على السداد.

الدراسة التاسعة عشر:

Duc Hong Vo, **Nhan Nugayen** and **Loan Thi –Hong Van**, **'Financial inclusion and stability in the Asian region using bank data'**, **Borsa Istanbul Review**, **vol 21**, **N°04**, **p36-43**, **2021**.

1-هدف الدراسة: اختبار العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار البنكي مع التركيز على استقرار والعوائد البنكية في منطقة آسيا، بأخذ عينة 3071 بنك أسيوي في الفترة الممتدة ما بين 2008-2017.

2-نموذج الدراسة:

$$\textbf{Z-Score}_{it} = f\,(\text{Bank Characteristics})_{it} + f\,(\text{Macroeconomics})_{it} + f\,(\text{Financial Inclusion})_{it} + e_{it}$$

3-متغيرات الدراسة:

عدد فروع البنك لكل 100000 بالغ، عدد الصراف الآلي لكل 100000 بالغ، عدد بطاقات الائتمان (Debit cards) لكل 1000 بالغ، عدد بطاقات الخصم (Credit cards) لكل 1000 بالغ، الاستقرار المالي (Z-Score)، قوة السوق، توفير القرض، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نمو الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الحرية الاقتصادية، تطور السوق المالي.

4-الأدوات المستعملة:

- تحليل المكون الرئيسي (PCA).
- طريقة اللحظات المعممة (GMM).
- انحدار المربعات الصغرى القياسية (OLS).

5-النتائج:

- يساهم المستوى الأعلى من الشمول المالي من اتاحة الوصول إلى التسهيلات المصرفية ما يؤثر بشكل إيجابي وكبير في استقرار القطاع المصرفي، ما يعمل على زيادة مرونة البنك.
- الشمول المالي يساعد البنك في رفع الإيرادات، خفض التكاليف وتوسيع حصة البنك في السوق.
- يسهل الشمول المالي الاستقرار المالي في القطاع المالي من خلال توفير الحلول والمنتجات المالية للأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة.
- الشمول المالي يضمن استقرار قاعدة الودائع والحفاظ على نظام مالي مرن.

الدراسة العشرون:

Hasunal Banna and **M^d Rabiul Alam**,**'Is digital financial inclusion good for bank stability and sustainable economic development** : **Evidence from emerging ASIA'**, **ABDI Working Paper Series**, **N°1242**, **2021**.

1-هدف الدراسة: اختبار تأثير الشمول الرقمي على الاستقرار البنكي لعينة تتمثل في 574 بنك ل 07 دول أسيوية في الفترة الممتدة ما بين 2011-2018.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Y_{ijt}} = \alpha + BDFI_{jt} + \gamma Z_{ijt} + \vartheta M_{jt} + \varphi\,(B- GDPxDFI_{jt}) + \varepsilon_{ijt}$$

3-متغيرات الدراسة:

الاستقرار البنكي (Z-Score, Sharpe Rate)، عدد الصرافات الآلية منافذ وكلاء النقود المتنقلة لكل 100 كم^2 (MAGTKM)، عدد الصرافات الآلية منافذ وكلاء النقود المتنقلة لكل 100000 كم^2 (MAGTAD)، حسابات الأموال المحمولة لكل لكل 1000 بالغ (MACTAD)، المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول والانترنت لكل 1000 بالغ (NMITAAD)، اجراء أو تلقي مدفوعات رقمية +15 سنة (MORDIGPAY)، حجم التحويلات البنكية عبر الهاتف النقال والانترنت (VMITAAD)، حجم البنك (BSize)، نسبة القروض ((B(LR))، نسبة مخصص خسارة

القرض (LLPR)، جودة الإدارة (MQ)، الرسملة (CAP)، تنويع الإيرادات (IND)، نمو الناتج المحلي الإجمالي (GPD)، التضخم (INFL)، الحوكمة الجيدة (GG).

4-الأدوات المستعملة:

- لوحة بانل لتصحيح الأخطاء المعيارية (PCSE).
- طريقة المربعات الصغرى ذات مرحلتين (2SLS- IV).

5-النتائج:

- زيادة الشمول المالي الرقمي له تأثير إيجابي كبير على الاستقرار البنكي.
- الادماج المتكامل للشمول المالي الرقمي من قبل البنوك الآسيوية الناشئة ليس قناة لضمان الاستقرار البنكي، بل تضمن التنمية الاقتصادية المستدامة.

الدراسة واحد وعشرون:

Ozili and **Petersen**, **'Has financial inclusion mode the financial sector riskier?'**, **MPRA Paper N°105529**, **2021**.

1-هدف الدراسة: فحص ما إذا كانت المستويات العالية من الشمول المالي مرتبطة بمخاطر مالية كبيرة ل79 دولة في الفترة الممتدة ما بين 2011 و2014 و2017.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Risck_{i,t}} = ACC_{i,t} + DGF_{i,t} + CC_{i,t} + DC_{i,t} + ACC*DGF + ACC*CC_{i,t} + ACC*DC_{i,t} + GDPR + e.$$

3-متغيرات الدراسة:

ملكية الحساب (ACC)، استعمال بطاقة الخصم (DC)، استعمال المنتجات المالية الرقمية (DGF)، استعمال بطاقة الائتمان (CC)، نسبة التكلفة إلى الدخل (EFF)، حالة الدورة الاقتصادية (GDPR)، الديون المتعثرة (NPL)، خطر الإفلاس (Z-Score).

4-الأدوات المستعملة:

- نموذج المربعات الصغرى العادية (OLS).
- منهجية الانحدار الخطي.

5-النتائج:

- ارتفاع ملكية الحسابات زاد من المخاطر المالية من خلال القروض المتعثرة وعدم كفاءة التكلفة في القطاع المالي للدول النامية والدول المتقدمة والدول الاقتصادية التي تمر بمرحلة انتقالية.
- زيادة استخدام بطاقة الائتمان وبطاقة الخصم ومنتجات التمويل الرقمية تقلل من المخاطر في القطاع المالي بالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة، ولكن ليس في الدول الاقتصادية التي تمر بمرحلة انتقالية.
- يؤدي الاستخدام المشترك للمنتجات الرقمية مع زيادة ملكية الحسابات إلى تحسين كفاءة القطاع المالي في البلدان النامية.
- الاستخدام المشترك لبطاقات الائتمان مع زيادة ملكية الحساب يقلل من مخاطر عدم الوفاء بالدين أو خطر الإفلاس مع تحسين كفاءة القطاع المالي في البلدان النامية.

الدراسة الثانية وعشرون:

Rajesh Barik and **Ashis Kumar Pradhan**, **'Does financial inclusion affect financial stability**: **Evidence from BRICS Nations?'**, **The Journal of Developing Areas**, **Vol 55**, **N°01**, **p341–357**, **2021**.

1–هدف الدراسة: تحليل تأثير الشمول المالي في دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا)، خلال الفترة 2005-2015.

2–نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Z\text{-}SCORE_{it}} = \alpha_i + \beta_1(Z\text{-}SCORE_{it-1}) + \beta_2 FINDEX_{it} + \beta_3 C_{it} + \mu_t + \nu_I + \varphi_{it} \quad (1)$$

$$\mathbf{FINDEX_i} = W_{1i}ATMKM_i^2 + W_{2i}ATMPOP_i + W_{3i}BBKM^2{}_i + W_{4i}BBPOP_i + W_{5i}ODC_i + W_{6i}OLC_i - \quad (2)$$

3–متغيرات الدراسة:

- استقرار المالي للبنوك (Z-SCORE).
- الشمول المالي (FINDEX) المركب من: عدد الفروع البنوك التجارية لكل 1000 كم^2 (BBKM)، عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 نسمة (BBPOP)، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كم^2 ($ATMKM^2$)، عدد الصراف الآلي لكل 100000 نسمة من البالغين (ATMPOP)، حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (OLC)، حجم الودائع في القطاع الخاص (ODC).
- معدل التضخم (INF)، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPGR).

4–الأدوات المستعملة:

- نموذج الانحدار التلقائي للبيانات المقطعية (ARDL).

- .GMM

5-النتائج:

- الشمول المالي يؤثر سلبا على الاستقرار المالي لدول البريكس، وذلك بسبب امتداد الائتمان للقطاعات الخاصة، تآكل معايير الائتمان في البنوك، زيادة الأصول الغير عاملة، تعثر القروض من طرف المقترضين والإشراف الغير كافي على القطاع المصرفي.
- للتضخم تأثير سلبي على الاستقرار المالي.
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على الاستقرار المالي.

الدراسة الثالثة وعشرون:

Olusegun, **T**.**S**, **Evbuomwan**, **O** , and **Belonwu**, **M**.**C**, **'Does financial inclusion promote financial stability in Nigeria?**, **Economic and Financial Review**, **Vol 59**, **N° 01**,**p 77-99**, **2021**.

1-هدف الدراسة: استعراض العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في نيجيريا من الربع الأول من 2014 إلى الربع الرابع من 2018.

2-نموذج الدراسة:

$$\gamma_{it} = \Sigma^{p}_{j=1}\lambda_{ij}\gamma_{i,t-j} + \Sigma^{q}_{j=0}\delta'_{it}x_{it-j} + \mu_I + \varepsilon_{I,t} \quad (1)$$

$$Y_{i,t} = \alpha_{oi} + \alpha_{1i}X + \beta_{1i}K_{it} + e_{i,t'} \quad (2)$$

3-متغيرات الدراسة:

مؤشر الاستقرار المالي (Z-Score)، مؤشر الشمول المالي (IFI)، حجم البنك (إجمالي الأصول LTA)، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RYG)، مؤشر أسعار المستهلك الرئيسي (CPI)، سعر الصرف الإسمي (USD)، عدد الحسابات (الوصول D1)، عدد فروع البنوك (توفر الخدمات الماليةD2)، بعد الاستخدام (الائتمان للقطاع الخاص والمدفوعات الالكترونية D3).

4-الأدوات المستعملة:

نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

5-النتائج:

- تؤكد الدراسة على أن الشمول المالي يمكن أن يكون أداة فعالة لتحقيق الاستقرار في نيجيريا.

- تعزيز أبعاد الشمول الثلاثة يمكن أن يسهم في تحقيق اقتصاد أكثر استقرارا وشمولية.

الدراسة الرابعة وعشرون:

Hasanul Banna and **M^d Rabiul Alam**, **'Impact of digital financial inclusion on Asian banking stability**: **Implications for the post covid-19 era'**, **Studies in Economics and Finance**, **vol 38**, **N°02**, **p504-523**, **2021**.

1-هدف الدراسة: اختبار العلاقة بين الشمول المالي الرقمي والاستقرار البنكي وما إذا كانت تؤدي إلى تأثير محتمل في فترة الكوفيد19 ا 213 بنك في 4 دول أسيوية الفترة 2011-2019.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Y_{ijt}} = \alpha + \beta DFI_{jt} + \gamma B_{ijt} + \varphi M_{ijt} + \varepsilon_{ijt}$$

3-متغيرات الدراسة:

المخاطر البنكية والتخلف عن السداد (Z-Score)، تقلب العائد على متوسط الأصول (SDROAA)، عدد الصرافات الآلية منافذ وكلاء الأموال عبر المحمول لكل 100 كم^2 (MAGTKM)، عدد الصرافات الآلية منافذ وكلاء الأموال عبر المحموللكل 100000 كم^2 (MAGTAD)، حسابات الأموال عبر المحمول لكل لكل 1000 بالغ (MACTAD)، المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول والانترنت لكل 1000 بالغ (NMITAAD)، اجراء أو تلقي مدفوعات رقمية +15 سنة (MORDIGPAY)، حجم التحويلات البنكية عبر الهاتف النقال والانترنت (VMITAAD)، حجم البنك (SIZE)، نسبة القرض (LR)، النسبة المخصصة لخسارة القرض (LLPR)، جودة الإدارة (MQ)، الرسملة (CAP)، تنويع الإيرادات (IND)، نمو الناتج المحلي الإجمالي (GPD)، التضخم (INFL)، الحوكمة الجيدة (GG).

4-الأدوات المستعملة:

- تحليل المكونات الرئيسية (PCA).
- طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).
- التحليل الديناميكي باستعمال العزوم المعممة (GMM).
- لوحة تصحيح الأخطاء المعيارية (PCSE).

5-النتائج:

- يعمل التطبيق الكامل للشمول المالي الرقمي على تسريع الاستقرار المصرفي في دول آسيا ويزيد من الحركة المالية للبنوك وتقليل التخلف عن السداد للبنوك.

- عند تطبيق البنوك الآسيوية للشمول المالي الرقمي فإنها تدعم الاستقرار المالي من خلال الحد من أزمة السيولة، القروض المتعثرة أثناء جائحة كوفيد-19.

الدراسة الخامسة وعشرون:

Hasanul Banna and **M^d Rabiul Alam** ,**'Does digital financial inclusion matter for bank risck-taking ? Evidence from the Dual-banking system'**, **Journal of Islamic Monetary Economics and Financial**, **vol 07**, **N°02**, **p401-430**, **2021**.

1-هدف الدراسة: فحص العلاقة بين الشمول المالي الرقمي ومستويات المخاطرة المصرفية ل 283 بنك تجاري وإسلامي في 6 بلدان من 2011-2019.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Y_{ijt}} = \alpha + \beta DFI_{it} + \varphi X_{ijt} + \omega Z_{ijt} + \varepsilon_{ijt}$$

3-متغيرات الدراسة:

عدد وكلاء الأموال عبر المحمول وأجهزة نقاط البيع لكل 100000 بالغ (AGT_AD)، عدد وكلاء الأموال عبر المحمول لكل 1000 كم^2 (AGT_KM)، عدد حسابات الأموال عبر المحمول لكل 1000 بالغ (ACT_AD)، عدد مستخدمي الأموال عبر المحمول والانترنت لكل 1000 بالغ، عدد المعاملات المصرفية عبر المحمول والانترنت لكل 1000 بالغ (TRAND_N)، قيمة المعاملات المصرفية عبر المحمول والانترنت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (TRAND_V)، الوصول المالي (ACCESS)، الاستخدام المالي (USAGE)، حجم البنك (BSIZE)، نسبة القروض إلى الأصول (LSH)، نسبة الودائع (DSH)، جودة الإدارة (MGTQ)، نمو الأصول (AG)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPCG)، التضخم (INFL).

4-الأدوات المستعملة:

- طريقة المربعات الصغرى ذات مرحلتين (2SLS- IV).
- التحليل الديناميكي باستعمال العزوم المعممة (GMM).
- لوحة تصحيح الأخطاء المعيارية.

5-النتائج:

- البنوك الإسلامية تتحمل مخاطر أكثر من البنوك التقليدية.

- الزيادة في مؤشر DFI يقلل من المستوى العام للمخاطر المصرفية ويزيد من الاستقرار المصرفي في البنوك التجارية والإسلامية.
- الشمول المالي الرقمي يضمن النمو الاقتصادي المستدام والذي يحافظ على الاستدامة المالية في أوقات الأزمات مثل جائحة كوفيد-19.

الدراسة السادسة وعشرون:

Vijay Kumar, **Sujani Thrikawala** and **Sanjeev Acahrya**, **' Financial inclusion and bank profitability** : **Evidence from a development market'**, **Global Finance Journal**, **vol 53**, **N° 01**, **2021**.

1-هدف الدراسة: التحقق من أن الشمول المالي يزيد من ربحية البنوك باستخدام 122 بنكا من اليابان في الفترة الممتدة ما بين 2004-2018.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{ROA_{it}} = \beta_0 + \beta_1 FIN_LOAN + \beta_2 FIN_ATM_t + \beta_3 FIN_Branch + \beta_4 Cost_{it} + \beta_5 CAR_{it} + \beta_6 NPLR_{IT} + \beta_7 LOG\ SIZE_{it} + \beta_8 LDR_{it} + \beta_9 INF_t$$

3-متغيرات الدراسة:

العائد على الأصول (ROA)، معاملات عدد حسابات القروض (FIN_LOANS)، عدد الصرافات الآلية (FIN_ATM)، عدد الفروع البنكية (FIN_BRANCH)، مؤشر الشمول المالي (COST to)، نسبة كفاية رأس المال (CAR)، الديون المتعثرة (NLPR)، مجموع الأصول (Log SIZE)، نسبة القروض إلى الودائع (LDR)، معدل التضخم (INF)، معدل الفائدة (INT)، إجمالي الناتج المحلي (GDP).

4-الأدوات المستعملة:

- طريقة المربعات الصغرى (OLS).
- التحليل الديناميكي باستعمال العزوم المعممة (GMM).

5-النتائج:

- عدد الفروع البنكية له تأثير إيجابي وهام على ربحية البنك في اليابان.
- تؤدي الزيادة في عدد حسابات القروض إلى زيادة الربحية في البنوك.
- الشمول المالي مهم للأسواق المتطورة.
- البنوك الصغيرة أكثر ربحية من البنوك الكبيرة.

الدراسة السابعة وعشرون:

M.Abdi Shalihin and **Sugiharso Safuan**, **'Effect of financial inclusion and openness on banking stability**: **Evidence from Developing and Developed Countries'**, **Economics and Finance in Indonesia**, **Vol 67**, **N° 02**, **p212–222**, **2021**.

1–هدف الدراسة: المساهمة في النقاش الجاري حول تأثير الشمول المالي والانفتاح المالي على استقرار القطاع المصرفي في 217 دولة نامية ومتقدمة من 2004 إلى 2017.

2–نموذج الدراسة:

$$\mathbf{BS_{it}} = c_i + \alpha BS_{it-1} + \beta_1 FI_{it} + \beta_2 FO_{it} + \beta_3 CA_{it} + \beta_4 L_{it} + \beta_5 E_{it} + \beta_6 P_{it} + \beta_7 BC_{it} + \beta_8 IR_{it} + \beta_9 R_{it} + \beta_{10} GDP_{it} + \beta_{11} I_{it} + \beta_{12} ER_{it} + \varepsilon_{it}$$

3–متغيرات الدراسة:

استقرار البنوك (Z-Score)، القروض المتعثرة، الشمول المالي (FI)، الانفتاح المالي (FO)، التفاعل بين الشمول المالي والانفتاح (FIFO)، كفاية رأس المال (CA)، السيولة (L)، كفاءة البنوك (E)، الربحية (P)، تركيز البنوك (BC)، معدل الفائدة (IR)، الاحتياطي السائل إلى الأصول (R)، الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، التضخم (I)، سعر الصرف (ER).

4–الأدوات المستعملة:

5–النتائج:

- الشمول المالي لم يؤثر على استقرار البنوك في كلا المجموعتين من الدول النامية والمتقدمة.
- للانفتاح المالي تأثير إيجابي كبير على استقرار البنوك في الدول النامية وجميع الدول حول العالم، بحيث يسمح الانفتاح المالي بدخول التمويل الأجنبي لزيادة قاعدة الودائع في البنوك المحلية، ويتم ادارتها من طرف البنوك لتخفيف مخاطر عدم الاستقرار.
- التفاعل بين الشمول المالي والانفتاح المالي له تأثير إيجابي كبير على استقرار البنوك في الدول النامية والدول المتقدمة.

الدراسة الثامنة وعشرون:

الدراسة ثلاثون:

Peng Zhang, **Mengxue Zhang**, **Qiancheng Zhou** and **Syed Anees Haider Zaidi**, **'The relationship among financial inclusion**, **non-performing loans**, **and economic growth**: **Insights from OECD Countries'**, **Frontiers in Psychology**, **Vol 13**, **2022**.

1-هدف الدراسة: فهم دور القروض الغير منتجة (NPLs) اتجاه الشمول المالي والنمو الاقتصادي في 21 دولة مختارة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في الفترة الممتدة من 2004-2017.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{LNGDP_{it}} = \alpha_0 + \beta_1 Findex_{it} + \beta_2 LnInf_{it} + \beta_3 In\ trad_{it} + \beta_4 Pop_{it} + \beta_5 Edu + \beta_6\ In\ C + \beta_7 ROL + \beta_8 In\ INFRA + \beta_9 Unemp + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

$$\mathbf{LnFindex_{it}} = \alpha_0 + \beta_1 NPL_{it} + \beta_2 Inf_{it} + \beta_3 In\ trad_{it} + \beta_4 Pop_{it} + \beta_5 Edu + \beta_6\ In\ C + \beta_7 ROL + \beta_8 In\ INFRA + \beta_9 Unemp + \varepsilon_{it} \quad (2)$$

$$\mathbf{NPL_{it}} = \alpha_0 + \beta_1 GDP_{it} + \beta_2 LnInf_{it} + \beta_3 In\ trad_{it} + \beta_4 Pop_{it} + \beta_5 Edu + \beta_6\ In\ C + \beta_7 ROL + \beta_8 In\ INFRA + \beta_9 Unemp + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

3-متغيرات الدراسة:

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، نسبة القروض الغير عاملة للدولة (NPL)، مؤشر الشمول المالي (Findex) الممثل بأجهزة الصراف الآلي (ATMs) والفروع البنكية (BRANCHES) وحسابات الإيداع (DEP-AC) والتأمين على الحياة (LIFE-INS)، سيادة القانون(ROL)، الفساد (C)، التضخم (Inf)، البطالة (Unemp)، التجارة (trad)، التعليم (Edu)، البنية التحتية (INFRA).

4-الأدوات المستعملة:

النموذج الديناميكي بانل باستخدام الأخطاء المعيارية Driscoll-Kraay.

5-النتائج:

- يوجد تأثير القروض الغير عاملة على الشمول المالي.

- تأثير القروض الغير عاملة إيجابيا على النمو الاقتصادي.
- الشمول المالي يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.
- سيادة القانون، الفساد، التضخم، البطالة، السكان تؤثر سلبا على مستوى الشمول المالي.
- التجارة، التعليم، البنية التحتية تؤثر إيجابا على مستوى الشمول المالي.

الدراسة الواحد وثلاثون:

الدراسة الاثنان وثلاثون:

Trung Duc Nguyen and **Quynh Lan Thi Du**, **'The effect of financial inclusion on bank stability**: **Evidence from ASEAN'**, **Cogent Economics & Finance**, **vol 10**, **N°01**, **2022**.

1-هدف الدراسة: تحليل تأثير الشمول المالي على الاستقرار البنكي ل 102 بنك في 6 دول لآسيوية للفترة الممتدة بين 2008-2019.

2-نموذج الدراسة:

$$\textbf{Bank Stability}_{itj} = \beta_0 + \beta_1 IFI_{jt} + \beta_2 In\,(TA)_{ijt} + \beta_3 Coss\ Prov_{ijt} + \beta_4 Non\ Incom_{ijt} + \beta_5 EQA_{IJT} + \beta_6 EatoTa_{ijt} + \beta_7 Lermer_{ijt} + \beta_8 GDPrate_{jt} + \varepsilon_{ijt.}$$

3-متغيرات الدراسة:

الشمول المالي (IFI)، الاستقرار البنكي (Z-Score)، حجم البنك (Bank size)، مخصص خسارة القرض لمجموع القروض (Loss Prov)، تنويع الدخل (Non Income)، الرسملة (EQA)، جودة الإدارة (EAtoTA)، مقياس قوة السوق (Lerner Index)، إجمالي الناتج المحلي لمعدل النمو (GDPrate).

4-الأدوات المستعملة:

طريقة اللحظات المعممة GMM.

5-النتائج:

- يساهم المستوى الأعلى من الشمول المالي في زيادة الاستقرار البنكي.
- مؤشر الشمول المالي له علاقة إيجابية ب Z-Score وتأثير سلبي على الانحراف المعياري لمعدلات نمو الودائع ونسبة القروض المتعثرة.

- في القطاع المالي الشامل يمكن للبنوك الحصول على تمويل أعلى لودائع العملاء، التقليل من القروض المتعثرة وبالتالي الحفاظ على استقرار البنوك.

الدراسة الثلاثة وثلاثون:

Joao Jungo, **Mara Madaleno** and **Anabela Botelho**, **'Fnancial literacy**, **financial innovation**, **and financial inclusion as meating factors of the adverse effect of corruption on banking stability indicators'**, **Journal of the Knowledge Economy**, **vol 15**, **p 8842–8873**, **2023**.

1–هدف الدراسة: فحص قدرة التثقيف المالي، الابتكار المالي والشمول المالي على التخفيف من الآثار السلبية للفساد على مخاطر الائتمان في البنوك وربحيتها واستقرارها المالي لعينة تتكون من 35 دولة إفريقية، 39 دولة أوروبية، 37 دولة آسيوية، 29 دولة أمريكية و02 دولة من أوقيانوسيا في سنة 2014.

2–نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Ifi_j} = W_{j1}\,banks_1 + W_{j2}bancount_2 + W_{j3}Save_3 + W_{j4}Borrowers_4 + W_{j5}Deposit_5 + W_{j6}Withdraw_6 + W_{j7}credirt_7 \qquad (1)$$

$$\mathbf{Innov_p} = W_{p1}\,atms_1 + W_{p2}Debcard_2 + W_{p3}Credcard_3 + W_{p4}Debcard_4 + W_{p5}\,netpabuy_5 + W_{p6}digpay_6 \qquad (2)$$

3–متغيرات الدراسة:

تكلفة رأس المال(coc)، مؤشر أسعار المستهلك (cpi)، التثقيف المالي (fi)، عدد البنوك (bank)، عدد الحسابات البنكية لكل 100000 بالغ (bankount)، حسابات الإدخار (save)، الائتمان المقدم من طرف البنوك (credit)، عدد المقترضين (borrowers)، حسابات الودائع (deposit)، معاملات السحب (whithdrawal)، عدد الصرافات الآلية (atms)، بطاقات الخصم لكل 100000 بالغ (debcard)، بطاقات الائتمان لكل 100000 بالغ (credicard)، صافي الدفوعات لكل 100000 بالغ (netpabuy)، المدفوعات الرقمية لكل 100000 بالغ (digpay)، الناتج الإجمالي المحلي (gdp)، القروض المتعثرة (npl)، حجم البنك (size)، كفاءة البنك (efciency)، الاطار التنظيمي (regf)، العائد على الأصول (roa)، الاستقرار المالي (z-score).

4–الأدوات المستعملة:

نموذج المربعات الصغرى المعممة القابلة للتطبيق (FGLS).

5–النتائج:

- الفساد يؤثر سلبا على الاستقرار المالي عن طريق زيادة المخاطر وتقليل ربحية البنك.
- المعرفة المالية، الابتكار المالي والشمول المالي تحسن من ربحية واستقرار البنك وتعمل على التقليل من المخطر الائتمانية.

الدراسة الرابعة وثلاثون:

Beta Yulianita Gitaharie, ' Financial inclusion and macroeconomic stability in eight Southeast Asian Economies', Journal of Economics and Policy, Vol16, N°02, 2023.

1-هدف الدراسة: بناء مؤشر الشمول المالي والتحقيق في العلاقة بين المؤشر المركب ومتغيرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، الاستقرار المالي، تقلب التضخم وتقلب الناتج المحلي الإجمالي في 08 دول جنوب شرق آسيا للفترة الممتدة من 2008 إلى 2020.

2-نموذج الدراسة:

$$\textbf{bzscore} = \alpha_0 + \alpha_1 IFI + \alpha_2 \text{control variable} + \varepsilon_1 \quad (1)$$

$$\textbf{inflvol} = \beta_0 + \beta_1 IFI + \beta_2 \text{control variable} + \varepsilon_1 \quad (2)$$

$$\textbf{outvol} = \gamma_0 + \gamma_1 IFI + \gamma_2 \text{control variable} + \varepsilon_1 \quad (3)$$

3-متغيرات الدراسة:

الاستقرار المالي (Bank Z-Score)، تقلب التضخم (Infl.vol)، تقلب الناتج (out.vol)، مؤشر الشمول المالي (IFI)، متوسط تقلب سعر الصرف (Avg.ER vol).

4-الأدوات المستعملة:

نموذج الانحدار التلقائي للبيانات المقطعية (Seemingly Unrelated Regression , SUR).

5-النتائج:

- توجد علاقة إيجابية بين مؤشر الشمول المالي والاستقرار المالي في 06 دول من دول جنوب شرق آسيا.
- توجد علاقة سلبية بين مؤشر الشمول المالي والتضخم في 07 دول من SEA.
- توجد علاقة سلبية بين مؤشر الشمول المالي وتقلب الناتج المحلي الإجمالي في 04 دول من SEA.
- مؤشر الشمول المالي يؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الدراسة الخامسة وثلاثون:

Frank Antwi, **Yusheng Kong**, **'Investigating the impact of digital finance technology on financial stability of the banking sector** : **New insight from developing market economies'**, **Cogent Business & Management**, **vol10**, **2023**.

1-هدف الدراسة: التحقق من تأثير التكنولوجيا المالية الرقمية مثل استخدام الهواتف المحمولة والانترنت على استقرار القطاع المصرفي في 55 دولة نامية خلال الفترة 2000-2020.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Q_t\ (FS_{2it})} = \alpha_t + \beta_{1t}MOB_{it} + \beta_{2t}INSTUSE_{it} + \beta_{3t}CON_{it} + \beta_{4t}GDPPC_{it} + \beta_{5t}FD_{it} + \beta_{6t}TO_{it} + \varepsilon_{it}$$

3-متغيرات الدراسة:

مؤشر الاستقرار المالي (FS) يتمثل في: درجة Z-Score للبنوك، رأس المال إلى الأصول الإجمالية (%)، القروض غير عاملة إلى إجمالي القروض (%)، مخصصات القروض الغير عاملة (%)، الأصول السائلة إلى الودائع والتمويل قصير الأجل (%)، الائتمان البنكي إلى الودائع البنكية (%).

التكنولوجيا المالية الرقمية: قياس عدد اشتراكات الهواتف النقالة (MOB) واستخدام الانترنت (INTUSE).

تركيز البنوك (CON)، التطور المالي (FD)، النمو الاقتصادي (GR)، الانفتاح التجاري (TO).

4-الأدوات المستعملة:

تحليل البيانات باستخدام الانحدار الكمي (Quantile Regression)

5-النتائج:

- تؤدي الزيادة في استخدام الهواتف النقالة إلى زيادة المخاطر المالية والتي تؤثر سلبا على استقرار البنوك في الدول النامية.
- استخدام الانترنت يمكنه تعزيز الاستقرار المالي للقطاع المصرفي وذلك من خلال تحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات المالية.

الدراسة السادسة والثلاثون:

Yawovi M.A. Koudalo and **Moumbark Toure**, **'Does financial inclusion promote financial stability? Evindce from Africa'**, **Cogent Economics & Finance**, **Vol 11**, **N°02**, **2023**.

1-هدف الدراسة: فحص تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي عبر 54 دولة إفريقية للفترة الممتدة من 2000-2020.

2-نموذج الدراسة:

$$\textbf{Z-SCORE}_{it} = \beta_0 + \beta_1 ACCOUNT_{it} + \beta_2 X_{it} + \nu_i + \mu_t + \varepsilon_{it}$$

3-متغيرات الدراسة:

الاستقرار المالي للنظام المصرفي (Z-SCORE)، نسبة الأفراد +15 سنة الذين لديهم حساب بنكي في مؤسسة مالية رسمية (ACCOUNT)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPERK)، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (BUSCYCLE)، التضخم (INFLATION)، سعر الفائدة الحقيقي (RIR)، الأزمة المالية (CRISDUM)، تركيز البنوك (BKCONC)، الحرية المالية (FINFREE)، سيادة القانون (RULEOFLAW)، العرض النقدي (M2).

4-الأدوات المستعملة:

نموذج اللحظات المعممة GMM.

5-النتائج:

- زيادة الشمول المالي المقاس بانتشار الحسابات للأفراد +15 ، يعزز من الاستقرار المالي في الدول الإفريقية.
- عدم المساواة في الدخل، الاستقرار السياسي والانفتاح المالي تلعب دور كبير في تحديد العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي.

الدراسة السابعة وثلاثون:

Frank Antwi, **Yusheng Kong** and **Kofi Nyarko Gyimah**, **' Financial inclusion**, **competition and financial stability**: **New evidence from developing economies'**, **Heliyon**, **vol 10**, **N° 03**, **2024**.

1-هدف الدراسة: اكتشاف تأثير المنافسة والشمول المالي على الاستقرار المالي ل 60 دولة نامية مختارة في الفترة الممتدة ما بين 2002-2019.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{FSI_{it}} = \beta_0 FSI_{it-1} + \beta_1 FI_{it} + \varphi_1 FI_{it}^2 + \beta_2 COM_{it} + \beta_3 Z_{it} + (\beta_4 FD_{it} * FI_{it}) + (\beta_5 FD_{it} * COM_{it}) + \varepsilon_{it}$$

3-متغيرات الدراسة:

الشمول المالي (FI_{it})، المنافسة (COM_{it})، الاستقرار المالي (FSI_{it})، التطور المالي (FD)، نمو السكان (POP)، النمو الاقتصادي (GRO).

4-الأدوات المستعملة:

طريقة اللحظات المعممة GMM.

5-النتائج:

- الشمول المالي له تأثير سلبي على الاستقرار المالي في المراحل المبكرة من التطور، ولكن قد تعزز الاستقرار المالي في مراحل متأخرة من عملية التطور المالي.
- المنافسة لها تأثير إيجابي وأكبر دور في تحديد مستوى الاستقرار في الدول النامية.
- التنمية المالية لها تأثيرات إيجابية على الاستقرار المالي بشكل قوي.

الدراسة الثامنة وثلاثون:

Damane Moeti and **Ho Sin – Yu**, **'Effects of financial inclusion on financial stability**: **Evidence from SAA Countries'**, **MPRA Paper N° 120238**, **2024**.

1-هدف الدراسة: استكشاف العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في 37 دولة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{FINSTAB_{it}} = \alpha FINSTAB_{it-1} + \beta INCL_{i,t} + \gamma X_{i,t} + \Omega_{i,t} + \vartheta_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

3-متغيرات الدراسة:

- **الاستقرار المالي (FINSTAB) ويمثل:**

بنسبة الائتمان المصرفي إلى الودائع المصرفية (%)، مقياس Z للبنوك / المسافة الافتراضية، الأصول السائلة إلى الودائع والتمويل قصير الأجل (%).

- **الشمول المالي (INCL) ويمثل:**

عدد فروع البنوك لكل 100000 بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ.

- **المتغيرات الضابطة:** لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الائتمان للقطاع الخاص بواسطة البوك والمؤسسات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي، التضخم.

4-الأدوات المستعملة:

- نموذج التأثيرات المشتركة الديناميكية (DCCE).
- نماذج الانحدار الكمي (QREG).

5-النتائج:

- الشمول المالي يؤثر بشكل إيجابي على الاستقرار المالي في الدول ذات الدخل المنخفض والدول ذات الدخل المتوسط الأعلى في SSA.
- الاستقرار المالي في الفترة السابقة يؤثر إيجابي واحصائي كبير على الاستقرار المالي في الفترة الحالية.
- الإجراءات المتخذة لتعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي في دولة أو أكثر يمكن أن تؤثر بشكل متسلسل على الدول الأخرى.

الدراسة التاسعة وثلاثون:

Sorin Gabriel Anton, Anca Elena Afloarei Nucu, 'The impact of digital finance and financial inclusion on banking stability : International Evidence', Oeconomia Copernicana, vol 15,N°02, p563-593, 2024.

1-هدف الدراسة: تقييم الشمول المالي التقليدي والرقمي على استقرار القطاع المصرفي، وفحص قنوات النقل المحتملة التي من خلالها يؤثر الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي لعينة تتكون من 81 دولة للسنوات 2014، 2017، 2021.

2-نموذج الدراسة:

$$\textbf{Bank Z-Score}_{i,t} = \alpha_{i,j} + \beta_1 \text{FINANCIAL INCLUSION}_{i,t} + \beta_2 \text{FINANCIAL INCLUSION}^2_{i,j} + \beta_3 \text{BANKING}_{\text{SECTOR}i,t} + \varepsilon_{I,t}$$

3-متغيرات الدراسة:

- **الشمول التقليدي يتمثل في:**

عدد الفروع البنك التجارية لكل 100000 بالغ، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ، نسبة البالغين الذين لديهم حساب مفتوح في مؤسسة مالية، نسبة البالغين لديهم بطاقة خصم، نسبة البالغين الذين يدخرون في مؤسسة مالية، نسبة البالغين

الذين يتلقون أجورهم عبر حساب في مؤسسة مالية، نسبة البالغين الذين يقومون بدفع فواتير الخدمات عبر حساب في مؤسسة مالية.

- **الشمول الرقمي يتمثل في:**

نسبة السكان الذين لديهم وصول إلى الإنترنت، نسبة البالغين الذين يستخدمون الهواتف المحمولة لدفع الفواتير، نسبة البالغين الذين يتلقون أجورهم عبر الهاتف المحمول، نسبة البالغين الذين قاموا بدفع/استلام رقمي.

- **الاستقرار المالي للبنك** (Bank Z-Score).
- تركيز البنوك، نسبة تكاليف البنوك إلى الإيرادات، نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم.

4-الأدوات المستعملة:

نموذج الانحدار الكمي للبيانات بانل.

5-النتائج:

- الشمول المالي يؤثر سلبا على استقرار المالي حتى يصل إلى حد معين، وبعد هذا الحد يؤدي زيادة الشمول المالي إلى تعزيز استقرار البنوك.
- الكفاءة التشغيلية المقاسة بنسبة التكاليف إلى الإيرادات، هي احدى القنوات التي تؤثر من خاتلها مؤشرات الشمول المالي الرقمي والشامل على استقرار البنوك.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

الدراسة الأولى:

Simon Neaime and **Isabelle Gaysset**, **'Financial Inclusion and stability in MENA** : **Evedence from poverty and inequality**, **Finance research letters**, **P230–237**, **2017**.

1-هدف الدراسة: تقييم أثر الشمول المالي والتنمية على عدم المساواة في الدخل، الفقر والاستقرار المالي ل 08 بلدان من MENA في الفترة الممتدة 2002-2015.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Z_{it}} = \alpha_i + \Sigma^{P}_{j=1} Q_j Z_{it-1} + \Sigma^{N}_{j=1} Y_J X_{jit} + \Sigma^{L}_{K=1} B_K Y_{KIT} + \varepsilon_I \quad (1)$$

$$\mathbf{STAB_i} = a + \Sigma^{N}_{j=1} b_{ij} X_{ij} + \Sigma^{L}_{K-1} C_{ik} M_{ik} + \varepsilon_I \quad (2)$$

حيث: X= الشمول المالي، Y= المتغيرات الاقتصادية المستقلة، Z = مقياس الفقر ولا مساواة في الدخل، STAB = معدل نمو الودائع البنكية ما بين 2002-2015، X = مقياس الوصول للخدمات المصرفية.

3-متغيرات الدراسة:

عدد الصرافات الآلية لكل 100000 بالغ (ATM)، عدد البنوك لكل 100000 بالغ (Banks)، مفياس عدم المساواة في الدخل (GINI)، الدخل القومي الإجمالي (GNI)، مؤشر الالتحاق الإجمالي (GER)، القوى العاملة من الإناث (LFF)، التضخم، عدد السكان، معدل سن النمو، الانفتاح التجاري، نصيب الفرد من الناتج المحلي، معدل نمو الفقر، الناتج المحلي (GPD).

4-الأدوات المستعملة:

-طريقة اللحظات المعممة (**GMM**)

-النموذج القياسي الاقتصادي للمربعات الصغرى المعممة (**GLS**)

5-النتائج:

- الشمول المالي يخفض من عدم المساواة في الدخل ولكن لا يؤثر على الفقر.
- تساهم زيادة الوصول للخدمات المالية بشكل إيجابي في مرونة قاعدة تمويل الودائع في النظام المصرفي.
- زيادة الشمول المالي وعدد السكان يساهم بشكل إيجابي في الاستقرار المالي.
- لا يؤدي الشمول المالي في دول MENA دائما إلى الحد من الفقر وتحسين الاستقرار المالي.

الدراسة الثانية:

Mohammad O.AL-Smadi, 'The role of financial inclusion in financial stability: Lesson from Jordan', Banks and Bank Systems, Vol 13, N° 04, 2018.

1-هدف الدراسة: فحص العلاقة بين لشمول المالي والاستقرار المالي في الأردن الفترة الممتدة من 2006-2017.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{FS_t} = \gamma FI_t + \delta X_t + \mu_t,$$

3-متغيرات الدراسة:

الاستقرار المالي (FS)، الشمول المالي (FI)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPPC)، الائتمان المحلي للقطاع الخاص (DCGDP)، عدم المساواة في الدخل (GINI)، التكامل المالي (FIIN)، الأزمة المالية العالمية (GFC).

4-الأدوات المستعملة:

نموذج المربعات المعدلة بالكامل (FMOLS).

5-النتائج:

- الشمول المالي له تأثير كبير وايجابي على الاستقرار المالي الأردني.
- توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية يمكن أن يعزز الاستقرار المالي بشرط أن تكون إدارة المخاطر مرتبطة بشكل مناسب مع هذا التوسع.

الدراسة الثالثة:

دلال محمد إبراهيم، 'أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط عل العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات'، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 43، العدد 01، ص241-291، .2019

1-هدف الدراسة: التعرف على أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية في الفترة الممتدة ما بين 2013-2017 ل 30 بنك مصري.

2-نموذج الدراسة:

$$Z = A - MIN / SD$$

3-متغيرات الدراسة:

- **الشمول المالي:** عدد الفروع البنكية، عدد أجهزة الصراف الآلي، بطاقات الخصم، بطاقات الائتمان، نقاط البيع، شيكات المقاصة، ودائع الجمهور، التسهيلات البنكية الائتمانية المباشرة، القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة، التحويلات المالية من خلال نظام التسوية بالعملة المحلية، التحويلات المحلية بشبكة سويفت، الكثافة المصرفية.
- **الاستقرار المالي:** كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة.

4-الأدوات المستعملة:

- أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Regretion Analyses).
- تحليل المسار (Path Analyses).

5-النتائج:

- التحسن في مستوى الشمول المالي يعكس الزيادة السنوية في عدد الفروع، عدد الحسابات، انتشار الصرافات الآلية، بطاقات الخصم، نقاط البيع، ودائع الجمهور، القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة.....الخ.

- تعزيز الشمول المالي يساهم في تحسين وصول الخدمات المالية ابتكارها، ما يؤدي إلى الاستقرار المالي وبالتالي تحسين عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات.

الدراسة الرابعة:

صبيان طارق سعيد الأعرجي، ثريا عبد الرحيم الخزرجي، ' القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في العراق'، Journal of Economics and Administrative Sciences,vol26,N°119,p323-34, 2020.

1-هدف الدراسة: تبيان أثر مؤشرات الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في عينة شملت 32 مصرف في القطاع المصرفي العراقي من النصف الأول 2016 إلى النصف الثاني 2018.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Z\text{-}Score_{it}} = \alpha_{it} + \beta_1 Z\text{-}Score_{it-1} + \beta_2 AcPersons_{it} + \beta_3 AcFirms_{it} + \beta_4 Branches_{it} + \beta_5 MoneyCredit_{it}$$

$$+ \beta_6 Deposits_{it} + \varepsilon_{it}$$

3-متغيرات الدراسة:

الاستقرار المصرفي (Z-Score)، مؤشر الاستقرار المصرفي المتخلف زمنيا ($Z\text{-}Score_{it}$)، عدد حسابات الأفراد المصرفية في المصرف (AcPersons)، عدد فروع المصرف (Branches)، عدد حسابات الشركات المصرفية في المصرف (AcFirms)، الائتمان النقدي للمصرف (MoneyCredit)، اجمالي الودائع لدى المصرف (Deposits).

4-الأدوات المستعملة:

- البيانات الديناميكية المزدوجة (Dynamic Panel Data).
- طريقة العزوم المعممة GMM.

5-النتائج:

- درجة الاستقرار المصرفي لدى مصرف معين في فترة معينة سيعزز من الاستقرار في الفترة اللاحقة.
- زيادة الحسابات بمقدار 4167 حساب سيدعم الاستقرار المصرفي بدرجة واحدة.
- توجد علاقة عكسية بين مؤشر بعد الاستخدام (المتمثل بحجم الودائع) والاستقرار المصرفي وأن زيادة حجم الودائع ب 71.429 مليون سيؤدي إلى تخفيض الاستقرار بمقدار درجة واحدة.
- زيادة عدد الفروع للمصارف بما يساوي فرعين سيؤدي إلى انخفاض الاستقرار المصرفي بمقدار درجة واحدة.

- مؤشر حجم الودائع وعدد الفروع المصرفية يؤثر سلبا على الاستقرار المصرفي باستثناء التأثير الإيجابي لمؤشر الحسابات المصرفية للأفراد.

الدراسة الخامسة:

Zouaouia Hallam, Aksa Ahlem,'The impact of Financila inclusion on financial stability in Arab Countries', Administrative and Financial Sciences Review, Vol 06, N° 02, p399-412, 2022.

1-هدف الدراسة: استكشاف العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في اقتصاديات العربية للفترة الممتدة من 2004 إلى 2020.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Z\text{-}Score_{it}} = \alpha + \beta_1 ATM_{it} + \beta_2 CBB_{it} + \beta_3 DAC_{it} + \beta_4 LAC_{it} + \beta_5 DCP_{it} + \beta_6 GDP_{it} + \beta_7 M2_{it} + \beta_8 OP_{it} + \varepsilon_{it}$$

3-متغيرات الدراسة:

الاستقرار المالي (Z-Score)، أجهزة الصراف المالي لكل 100000 بالغ (ATM)، عدد فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ (CBB)، عدد حسابات الودائع في البنوك التجارية لكل 1000 بالغ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الائتمان المحلي للقطاع الخاص (DAC)، عرض النقود (M2)، الانفتاح المالي (OP).

4-الأدوات المستعملة:

نموذج المربعات الصغرى المعممة القابلة للتنفيذ (FGLS).

5-النتائج:

- يعزز الشمول المالي من الاستقرار المالي من خلال زيادة استخدام الخدمات المالية مثل أجهزة الصراف الآلي والفروع المصرفية.
- زيادة حصة الائتمان تؤدي في بعض الأحيان إلى تأثيرات سلبية على الاستقرار المالي اذا تجاوزت مستوى معين في الدول العربية.

الدراسة الخامسة:

Abbad Hayet, **Touati Karima**, **'Impact de l'inclusion financière sur la stabilité bancaire e Algérie** : **Approch empirique'**, **Revue Agrégats des Connaissances**, **vol 08**, **N°03**, **2022**.

1-هدف الدراسة: توضيح تأثير الشمول المالي على استقرار البنوك في الجزائر في الفترة الممتدة من 2004-2020.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{IASB =} a + a_1 NEMPRUNBANCOM + a_2 PPT + \varepsilon i$$

3-متغيرات الدراسة:

استقرار البنوك (IASB)، عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ (NEMPRUNBANCOM)، سعر النفط (PPT).

4-الأدوات المستعملة:

نموذج الانحدار المتعدد.

5-النتائج:

- الشمول المالي الذي يقاس بعدد المقترضين من البنوك التجارية، له تأثير سلبي على استقرار البنوك الجزائرية، حيث يؤدي الزيادة في القروض إلى التقليل من الاستقرار المالي.
- تقلبات أسعار النفط تؤثر على استقرار النظام المالي.

الدراسة السادسة:

Boulenfad Abir and **Hacini Hshak**, **'The relationship between financial inclusion and financial stability-Empirical Evidence from the North African Countries'**, **Journal of Financial**, **Accounting and Managerial Studies**, **Vol 08**, **N°01**, **p733-751**, **2021**.

1-هدف الدراسة: تحليل طبيعة العلاقة بين والاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة 2004-2016.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Finstab_{i,t} =} \alpha + B_1 (Fininclusion_{i,t}) + B_2 x_{j,i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

3-متغيرات الدراسة:

الاستقرار المالي (Bank Z-score)، القروض المستحقة من البنوك التجارية (OLCB)، العرض النقدي (MB)، الأزمة المالية (CRISIS).

4-الأدوات المستعملة:

لوحة البيانات (Panel Data).

5-النتائج:

- التأثير الإيجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا.
- تأثير سلبي للعرض النقدي على الاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا، وهذا راجع إلى زيادة معدل التضخم الذي يزعزع استقرار النظام المالي.
- الأزمة المالية لم تؤثر بشكل كبير على الأنظمة المالية في دول شمال إفريقيا، ويرجع ذلك إلى اتخاذ هذه الدول الاحتياطات اللازمة قبل وقوع الأزمة، مثل زيادة احتياطات البنوك وتعزيز السيولة.

الدراسة السابعة:

Badr Mouloude, Halima Jamil, 'Inclusion financière et stabilité macroéconomique : Le cas de la zone MENA', International Journal of Accounting Finance Auditing Management & Economics, vol 02, N°03, 2021.

1-هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى اكتشاف الروابط بين الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي الكلي ل 09 دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) في الفترة الممتدة بين 2005-2016.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Y_{it}} = \Gamma(L)Y_{it} + \mu_{it} + \varepsilon_{it} \qquad (1)$$

$$\mathbf{Y_{it}} = (bbr_{it} ; bzs_{it} ; gdpc_{it} ; inf_{it}) \qquad (2)$$

3-متغيرات الدراسة:

الشمول المالي (bbr) تتمثل في: نمو عدد وكالات البنوك التجارية لكل 100000 بالغ، أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ.

الاستقرار المالي (bzs)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(gdpc)، التضخم (inf).

4-الأدوات المستعملة:

نموذج تحليل الانحدار الذاتي المتجه مع البيانات المقطعية (Panel Var)

5-النتائج:

- توجد علاقة سببية بين الشمول المالي وكل من التضخم، النمو الاقتصادي واستقرار النظام المالي.
- الشمول المالي يقلل من احتمال حدوث عجز في النظام المصرفي.
- الشمول المالي يؤثر سلبا على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي.

الدراسة الثامنة:

بن عيني رحيمة "أثر الشمول المالي على تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية: دراسة قياسية للفترة 2004-2020"، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 08، العدد 06، ص189-203، .2022

1-هدف الدراسة: تقدير أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في 06 دول عربية الممثلة في الجزائر، تونس، المغرب، السعودية، الامارات وقطر، خلال الفترة 2004-2020.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Zcs} = \beta_0 + \beta_{1it}(BNK) + \beta_{2it}(ATMS) + \beta_{3it}(GDPC) + \beta_{4it}(INF) + \beta_{5it}(OIL)$$

3-متغيرات الدراسة:

مؤشر احتمال تعثر النظام المصرفي (Zcs)، عدد فروع البنوك لكل 100000 بالغ (BNK)، عدد الصرافات الآلية لكل 100000 بالغ (ATMS)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPC)، التضخم (INF)، إيرادات المحروقات (OIL).

4-الأدوات المستعملة:

- Data Panel ARDL.
- طريقة متوسط المجموعة المدمجة (PMG).

5-النتائج:

- الشمول المالي والمتمثل بمؤشرات الوصول للخدمات المالية (عدد الفروع البنكية وعدد الصرافات الآلية) يؤثر إيجابيا على الاستقرار المالي.
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم لا يؤثران على الاستقرار المالي.

الدراسة التاسعة:

قديري مريم، مكيديش محمد، 'أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا'، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 11، العدد 01، ص 85-107، .2022

1-هدف الدراسة: تقدير آثار بعض مقاييس الشمول المالي على الاستقرار المالي في 05 دول عربية من شمال إفريقيا (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا ومصر) خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2017.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Y_{i,t}} = \mu_i + \Sigma^{p}_{i=1} A_I Y_{i,t-1} + BX_{i,t} + CS_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \qquad (1)$$

$$\mathbf{Zscore_{i,t}} = \mu_i + \Sigma^{p}_{i=1} A_i\, Zscore_{i,t} + \Sigma^{p}_{j=1} A_j OLCB_{i,t-j} + \Sigma^{p}_{u=1} A_u BRAN_{i,t-u} + \Sigma^{p}_{w=1} A_w ATMs_{i,t-w} + CGDPc_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \quad (2)$$

3-متغيرات الدراسة:

الاستقرار المالي (Bank Z-score)، الشمول المالي يقاس بالقروض المستحقة من البنوك التجارية (OLCB) وعدد فروع البنوك التجارية (BRAN) وعدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs)، نصيب الفرد من الناتج النحلي الإجمالي (CGDP).

4-الأدوات المستعملة:

نموذج PVAR الديناميكي ذو التأثيرات الثابتة.

5-النتائج:

- زيادة عدد الفروع البنكية تعزز من الاستقرار المالي.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي.
- الزيادة في الإقراض تؤدي إلى اضعاف الاستقرار المالي.

الدراسة العاشرة:

شادي يوسف العبد الله، إيمان بوقرة، حاج موسى منصور، ' أثر الشمول المالي على ربحية البنوك الأردنية خلال الفترة 2008-2019)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 29، ص211-222، .2022

1-هدف الدراسة: البحث في تأثير الشمول المالي على ربحية البنوك في الاقتصاد الأردني باستخدام البيانات السنوية ل13 بنك تجاري من 2008 إلى 2019.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{NIM_{it}} = \beta_0 + \beta_1 InSMEscredits_{it} + \beta_2 InSMEsdeposits_{it} + \beta_3 Incredicards_{it} + \beta_4 InATMs_{it} + \beta_5 Inbranches_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$\mathbf{ROA_{it}} = \beta_0 + \beta_1 InSMEscredits_{it} + \beta_2 InSMEsdeposits_{it} + \beta_3 Incredicards_{it} + \beta_4 InATMs_{it} + \beta_5 Inbranches_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$\mathbf{ROE_{it}} = \beta_0 + \beta_1 InSMEscredits_{it} + \beta_2 InSMEsdeposits_{it} + \beta_3 Incredicards_{it} + \beta_4 InATMs_{it} + \beta_5 Inbranches_{it} + \varepsilon_{it}$$

3-متغيرات الدراسة:

- الشمول المالي (FI) الذي يقاس بالمؤشرات التالية:

مقدار القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (InSMEscredits) ومبلغ الودائع من الشركات الصغيرة المتوسطة (InSMEsdeposit) وعدد البطاقات الائتمانية الصادرة (Incredicards) وعدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) وعدد الفروع (branches).

- ربحية البنوك (B'P) والتي تقاس بالمؤشرات التالية:

صافي هامش الفائدة (NIM)، العائد على الأصول (ROA)، العائد على حقوق الملكية (ROE).

4-الأدوات المستعملة:

الانحدار المجمع OLS، انحدار التأثير الثابت وانحدار التأثير العشوائي.

5-النتائج:

- بطاقات الائتمان وأجهزة الصراف الآلي والفروع كمتغيرات للشمول المالي لها تأثير كبير على ربحية البنوك.
- بطاقات الائتمان لها تأثير كبير على هامش صافي الفائدة كمتغير ربحية البنوك، ومع ذلك بطاقات الائتمان لها تأثير ضئيل عند استخدام معدل العائد على الأصول كمؤشر للربحية.
- عدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي تؤثر بدرجة كبيرة على العائد على الأصول كمتغير ربحية البنوك.
- مؤشرات الشمول المالي لا تؤثر على العائد على حقوق الملكية كمؤشر لربح البنك.

الدراسة الحادية عشر:

Melk Yildiz, Kareem Qasim Awadh Awadh, 'Determining the relationship between financial inclusion and financial stability: An application for Iraq', BMIJ, Vol 10, N°03, p 1145-1160, 2022.

1-هدف الدراسة: تحديد العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في العراق في الفترة الممتدة من 2004-.2020

2-متغيرات الدراسة:

عدد الصرافات الآلية (ATM_s)، الانتشار المصرفي (BYA)، كثافة المصارف (BYO)، عمق الائتمان (Credit Dept- KD)، عمق الودائع (Deposit Depth- MD)، الاستقرار المالي (FIE).

3-الأدوات المستعملة:

نموذج تصحيح الخطأ الذاتي ARDL.

4-النتائج:

- يؤثر العمق الائتماني إيجابيا على مؤشر الاستقرار المالي.
- القروض الموجهة للقطاع الخاص تمول الأنشطة التجارية وعمليات البناء والتجديد، مما يعزز الاستقرار المالي.
- تظهر علاقة إيجابية بين عمق الودائع ومؤشر الاستقرار المالي.
- زيادة القروض الغير عاملة والاحتياطات المخصصة لها تأثير سلبي على الهيكل المالي للبنوك وتضر باستقرار القطاع المالي.

الدراسة الثانية عشر:

Rahma Merniz, Khaled Bendjelloul, ' L'impact de l'inclusion financière sur la stabilité du secteur bancaire algérien – étude économétrique, Journal of Notrth African Economies', Vol 20, N° 35, p87-110, 2024.

1-هدف الدراسة: فحص كيفية تأثير الشمول المالي على استقرار النظام المصرفي الجزائري في الفترة الممتدة من 2009-2021.

2-نموذج الدراسة:

$$\textbf{ISB} = \alpha_0 + \alpha_1 Acces + \alpha_2 Cmpt + \alpha_3 Empbq + \alpha_4 Encdep + \alpha_5 Encemp + U_t$$

3-متغيرات الدراسة:

الاستقرار المصرفي (ISB).

الوصول إلى الخدمات المالية (Acces) المقاسة بما يلي: عدد الوكالات البنكية التجارية لكل 100000 بالغ وعدد الفروع البنكية وعدد أجهزة الصراف الآلي العاملة (ATM) وعدد نقط البيع الإلكترونية (TPE) العاملة.

استخدام الخدمات المالية المقاسة بعدد الحسابات النشطة بالدينار (Cmpt) وعدد المقترضين (Empbq)، إجمالي الودائع (Encdep) وإجمالي القروض (Encemp).

4-الأدوات المستعملة:

نموذج ARDL.

5-النتائج:

- الشمول المالي يمكن أن يعزز الاستقرار المالي من خلال تنويع المخاطر وتعزيز مرونة النظام المالي.
- يمكن أن تؤثر المخاطر المتزايدة مثل جودة الأصول أو الإفراط في الديون، على الاستقرار المصرفي.

الدراسة الثالثة عشر:

Mona Atef Abdelkhalek Ganna, **Ahmed Talaat Mohamed Shokr** and **Mohamed Omar Mohamed El-Danaf**, **'Digital financial inclusion and the banking sector's stability during economic turbulence**: **Evidence from Egypt'**, **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة**, **Vol 10**, **N° 17** , **p294-318**, **2024**.

1-هدف الدراسة: فحص تأثير الشمول المالي الرقمي على الاستقرار المالي ل 17 بنكا في مصر الفترة الممتدة من 2019-2022.

2-نموذج الدراسة:

$$\mathbf{Y_{it}} = \beta_0 + \beta_1 DFI_i + \beta_2 BNK_{it} + \varepsilon_{it}$$

3-متغيرات الدراسة:

استقرار البنك (Z-Score) ($\mathbf{Y_{it}}$)، مؤشرات الشمول المالي (DFI) المتمثلة في عدد وكلاء النقود المتنقلة لكل 1000 كم^2 (MOBOUTLET) وعدد معاملات النقود الرقمية لكل 1000 بالغ (MOBTRAN) وعدد الحسابات النقود الرقمية لكل 1000 بالغ (MOBACC)، متغيرات التحكم الخاصة بالبنك (BNK) المتمثلة في نسبة الأسهم (ER)و نسبة القروض (LR)و نسبة مخصصات القروض (LLPR).

4-الأدوات المستعملة:

نموذج انحدار المربعات الصغرى للسلاسل الزمنية المقطعية OLS.

5-النتائج:

- يوجد تأثير كبير لجميع مؤشرات الشمول المالي الرقمي على استقرار البنوك المصرية.

- التوسع في استخدام الشمول المالي الرقمي يؤثر سلبا على استقرار البنوك المصرية، باستثناء عدد حسابات الأموال الرقمية لكل 1000 بالغ.

المطلب الثالث: التعقيب على الدراسات السابقة

يعتبر البحث عن التوافقات والتناقضات المحتملة بين الشمول المالي والاستقرار المالي أمر في غاية الأهمية، وذلك من أجل تطوير وتنفيذ السياسات الراجحة وبتنسيق دقيق، لأنه إذا لم يتم تسليط الضوء على هذه العلاقة وتحليلها، فإن تصميم السياسات سيؤدي إلى نتائج دون المستوى المطلوب.

والهدف من هذا المطلب هو مناقشة الدراسات السابقة منها العربية والأجنبية التي قام من خلالها الباحثون فحص العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في مختلف دول العالم، ولقد اختلفت وجهات النظر من باحث إلى آخر حول هذه العلاقة وذلك حسب العينة المدروسة وفترة الدراسة.

الفرع الأول: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي بالإيجاب

فبشكل عام، مازالت الروابط بين الشمول المالي والاستقرار المالي غير حاسمة بسبب تباين النتائج الموجودة في الأدبيات التجريبية التي قمنا بدراستها، حيث تشير معظم من الأبحاث إلى أن الشمول المالي له تأثير إيجابي على الاستقرار المالي سواء الأجنبية منها انظر Rui Han & al 2013 ; Morgan &al 2014 ; Ahamad & al 2015 ; Mu et al 2016 ; Gamez & al 2020 ; Ozili and al 2021 ; Banna 2021 ; Tung D & al 2022 ; Toao & al 2023 ; Demane M 2024 وآخرون، وأيضا العربية منها ، انظر Neaime & al 2017 ; Samadi & al 2018 ; Zouaouia & 2022 ; Boulenfed 2021 ; Rahma 2024، دلال إبراهيم 2019، رحيمة 2022، وآخرون. وهذا ما يدعم النظرية المؤسسية.

الفرع الثاني: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي بالسلب

وكذلك دراسات أخرى تبين أن الزيادة في الشمول المالي يؤثر سلبا على الاستقرار المالي انظر ; Hirwa and Nasir 2015 Heng & al 2018 ; Barik &al 2021 ; Abdad &al 2022 ; Antu &al 2024 ; Abbad ; &al2020، الأعرجي وأخرون 2020، فبعض من هذه الأدبيات ترى أن الزيادة في بعض الخدمات المالية كالزيادة في الفروع المصرفية، حجم الودائع والتوسع في الائتمان الذي يزيد من مستوى الديون وبذلك ترتفع نسبة مخاطر عدم القدرة على التسديد الذي يؤثر بدوره سلبا على الاستقرار المالي للبنوك، وهذا ما تفسره نظرية الشمول المالي المفرط ونظرية عدم تماثل المعلومات.

الفرع الثالث: الفجوة العلمية

حسب دراستنا المحدودة لموضوع الخاص بدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي، فإن الدراسات السابقة الخاصة بالجزائر والدول العربية لم تتطرق لدراسة تأثير بعد الوصول للخدمات المالية وحده في الاستقرار المالي للبنوك، وهذا ما تطرقنا إليه في هذه الدراسة.

الخاتمة:

من خلال دراستنا للأدبيات التجريبية السابقة، من الواضح أن العلاقة بين الشمول المالي واستقرار النظام المالي معقدة وتحتاج المزيد من البحث رغم كم الدراسات المتزايد ولكن يبقى ناقص، وخاصة من جهة الدراسات العربية، وعلى الرغم من أن بعض الدراسات تشير إلى أن الشمول المالي يمكن له أن يحسن من الاستقرار المال، فإنه يوجد نتائج متناقضة في الأدبيات الحديثة، هذا ما يبرر الحاجة إلى المزيد من البحث التجريبي، كما ينبغي تطوير سياسات تعمل على فهم أعمق لهذه العلاقة من أجل ضمان تحقيق فوائد الشمول المالي دون التضحية بالاستقرار المالي.

الفصل الثالث:

التحليل القياسي لدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر وبعض الدول العربية في الفترة 2004-2021

مقدمة:

في السنوات الأخيرة زادت أهمية الشمول المالي بسبب اعتماد التكنولوجيا والتطور السريع في هذا المجال، وعلاوة على ذلك فإن الدول الناشئة تحتاج إلى تفعيل الشمول المالي في أقرب وقت من أجل تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والتخفيف من القطاع الغير رسمي. وبهذا تصبح دراسة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي أكثر أهمية لما فيها من فوائد التي تعود على مختلف شرائح المجتمع والحكومات.

المبحث الأول: الشمول المالي والاستقرار المالي في الجزائر والمنطقة العربية

المطلب الأول: الشمول المالي في الجزائر والدول العربية

الفرع الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

1- بنك الجزائر والمجهودات المبذولة لرفع مستوى الشمول:

يقوم بنك الجزائر على تشجيع الابتكار والتحول الرقمي للاقتصاد الوطني، مع تنفيذ القانون النقدي المصرفي الذي أرسى الأسس القانونية اللازمة لدعم الابتكار وتطوير حلول تتماشى واحتياجات مستهلكي الخدمات المالية حسب خصائص كل منها.

كما أن بنك الجزائر يرافق البنوك لعرض منتجات وخدمات مبتكرة في السوق، من خلال منح التراخيص اللازمة وفق النظام رقم **01-2020** المؤرخ في **15** مارس **2020** المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية. كما أن البنوك تمتلك مجموعة من المنتجات والخدمات التكنولوجية الحديثة والتي تعمل على تشجيع الشمول المالي بشكل كبير.

ولقد شهد حجم عمليات الدفع بالبطاقات التي تم معالجتها بواسطة نظام **ATCI**، حيث شهدت ارتفاعا بنسبة **56.5%** بين سنتي **2022** و**2023**. كما زاد حجم الدفع باستعمال أجهزة الدفع الالكتروني بنسبة **54.6%**، وحجم المعاملات عبر الانترنت بنسبة **100.2%** خلال نفس الفترة. ومن حيث المستوى، لا يزال هذا التطور غير كاف ويجب العمل على توسيع الاستثمار المتعلق بتطوير حلول مبتكرة التي تحسن جودة الخدمات المالية المصرفية وتسهل تجربة الزبائن وجذب المزيد من الموارد. (الجزائر، 2024)

كما أوضح وزير المالية الجزائري يوم الخميس **25** أفريل **2024** خلال افتتاح يوم إعلامي حول الشمول المالي والادخار أن عدد الوكالات البنكية قد ارتفع إلى **1734** وكالة بنهاية عام **2023** وبوجود **6500** نقطة بيع لمؤسسات التأمين، بالإضافة إلى أكثر من 4000 وكالة تابعة لبريد الجزائر، مع السعي لتقديم خدمات مالية يعزز من خلالها الشمول المالي. كما سجل ارتفاع في عدد حسابات الادخار إلى **12 مليون دج** حساب في نهاية عام **2023** بمبلغ اجمالي يفوق **3600 مليار دج**، حيث تعد هذه الأرقام مشجعة مقارنة بالسنوات الأخيرة، ويعود الفضل لذلك إلى الجهود الكبيرة التي تبدلها المؤسسات المالية للارتقاء بنوعية الخدمات المالية إلى المستويات المطلوبة.

كما أكد محافظ بنك الجزائر أن الموارد المحصلة من قبل البنوك الناشطة في الساحة بنهاية عام **2023** قد ارتفعت ب **2.66%** لتبلغ بذلك **14.917 مليار دج** مقابل **14.530 مليار دج** في أواخر عام **2022**، كما ارتفعت نسبة الودائع خارج المحروقات كذلك ب **4.24 %** نهاية عام **2023** مقارنة بعام **2022**، وأما الودائع لأجل فقد سجلت زيادة منتقلة من **7585 مليار** دج نهاية سنة **2022** إلى **8012 مليار دج** في ديسمبر **2023** أي زيادة تقدر ب **5063%**.

وبالنسبة للموارد المحصلة من البنوك في إطار نشاط الصيرفة الإسلامية، فقد واصلت وتيرة النمو حيث سجلت زيادة من **445 مليار دج** في عام **2021** إلى **554 مليار دج** عام **2022** لتصل **678 مليار دج** نهاية عام **2023** بارتفاع جد ملحوظ قدر ب **25 %** في عام **2022 و22%** في نهاية **2023** حسب بنك الجزائر. (الجزائرية، 2024)

2-3-تطور مؤشر ملكية الحسابات لدى مؤسسات مالية للبالغين ومؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي (ATMs) في الجزائر:

الجدول رقم 16: نسبة ماكينات الصراف الآلي وملكية الحسابات في الجزائر (2011-2021)

	الصراف الآلي (ATM لكل 100000 بالغ)	ملكية الحسابات لدى مؤسسات مالية (<15 سنة) %
2011	6,1	33,29
2014	7,61	50,48
2017	9,13	42,78
2021	9,3	44,1

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم 15: نسبة مؤشر ماكينات الصراف الآلي وملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية للبالغين في الجزائر (2011-2021)

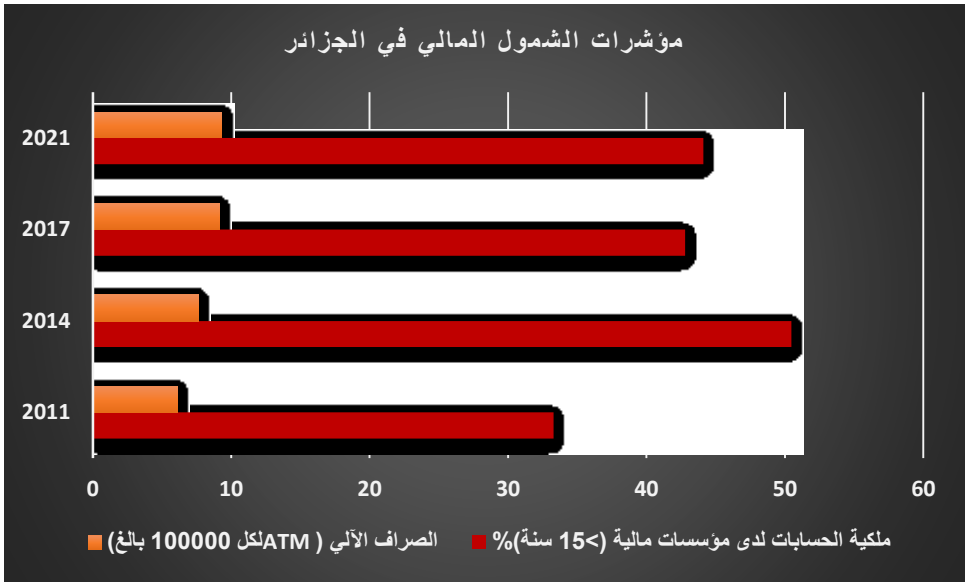

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 16.

حسب البيانات فإنه يوجد تغيرات في نسبة ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية وعدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ في الجزائريين السنوات 2011 و2021، حيث ارتفعت نسبة ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية للبالغين من 33.29% في سنة 2011 إلى 50.48% في سنة 2014، ثم انخفضت إلى 42.78% في 2017 واستقرت عند 44.1% في سنة 2021، حيث قدرت التغيرات السنوية ب 2.88%.

أما بالنسبة لأجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ فقد ارتفعت من 6.1% سنة 2011 إلى 7.61% سنة 2014، ليستمر هذا الإرتفاع إلى 9.13% في سنة 2017 ووصل إلى 9.3% في عام 2021 بتغيرات سنوية في نسبة أجهزة الصراف الآلي ب4.32 %.

اذن حسب البيانات فإنه يوجد تحسن ملحوظ في نسبة ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية للأفراد البالغين وكذا زيادة في نسبة أجهزة الصراف الآلي في الجزائر، هذا ما يعكس تحسنا في الشمول المالي والبنية التحتية على مدار السنوات الماضية، بالرغم من التذبذب في بعض السنوات فإن الاتجاه العام يشير إلى تقدم إيجابي نوعا ما.

الفرع الثاني: واقع الشمول المالي في الدول العربية

يحظى موضوع الشمول المالي باهتمام متزايد من طرف مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، لمعرفته الجيدة للفرص الكامنة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الوصول للخدمات المالية في الدول العربية من أجل دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.

فلقد أولت السلطات في المنطقة العربية تشجيع ثقافة الادخار وتوعية الأفراد بأهميته في رفد الاستقلالية المالية مع تطوير المنتجات المالية المبتكرة تتناسب واحتياجات كل فئات المجتمع، كما يعتبر من أهم الخدمات المالية التي تلعب دورا هاما في تعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي والاقتصادي في الدول العربية، لأن الدراسات قد أثبتت الدراسات أن الاقتصادات والفئات ذات المستويات الجيدة من الادخار تكون أكثر استقرارا وقدرة على تحمل الصدمات. وبناءا على هذا، تم احياء اليوم العربي للشمول المالي لعام **2024** تحت شعار " **نحو تشجيع الادخار لتعزيز الشمول المالي**"، فلقد ولى صندوق النقد العربي اهتماما كبيرا بتطوير القطاع المالي وخاصة على صعيد تعزيز الشمول المالي وذلك بالتعاون مع المصارف المركزية العربية على اصدار القوانين واللوائح التي تعزز الشفافية في المنتجات الادخارية والعدالة وتعامل المؤسسات المالية مع المدخرين.

وتشير الإحصاءات للبنك الدولي لعام **2021** ان نسبة المدخرين من السكان البالغين قد ارتفعت في المتوسط من **6%** في سنة **2011** إلى **10%** في عام **2021**. ولكن لا تزال الفرص كبيرة خاصة للمؤسسات المالية والمصرفية لتحسين الوصول للمنتجات الادخارية في المجتمعات العربية واستهداف الفئات المحرومة والمناطق النائية عن طريق تبني سياسات مناسبة. (العربي، 2024)

2-تطور مؤشر ملكية الحسابات لدى مؤسسات مالية للبالغين ومؤشر عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM_S) في العالم العربي:

الجدول رقم 17: نسبة ماكينات الصراف الآلي وملكية الحسابات في العالم العربي (2011-2021)

	الصراف الآلي (ATM لكل 100000 بالغ)	ملكية الحسابات لدى مؤسسات مالية (<15 سنة) %
2011	18,92	22,48
2014	24,5	30,47
2017	27,21	37,23
2021	30,2	40,21

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من معطيات قاعدة بيانات البنك الدول

الشكل رقم 16: نسبة مؤشر ماكينات الصراف الآلي وملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية للبالغين في العالم العربي (2011-2021)

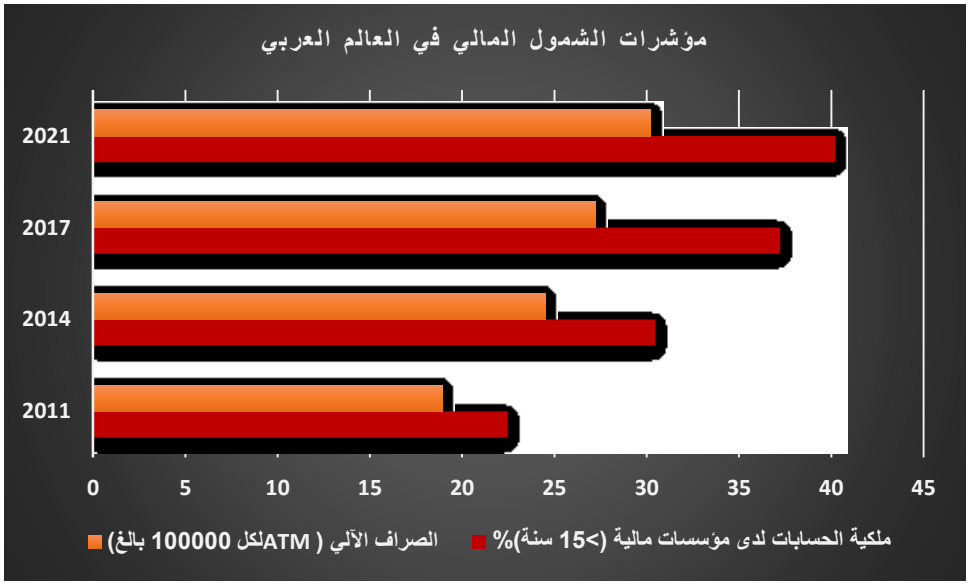

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 17.

تظهر البيانات زيادة في نسبة ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية للأفراد البالغين في العالم العربي من 22.48% في سنة 2011 إلى 40.21% في 2021 بزيادة معدل سنوي يقدر ب5.84% .

وزاد عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ من 18.92% في سنة 2011 إلى 30.2% في سنة 2021، مما يمثل زيادة 11.28% في أجهزة الصراف الآلي لكل 100000 بالغ. حيث يقدر الزيادة السنوية ل ATMs ب 4.88%.

ومنه فإن الزيادة المستمرة في نسبة هاذين المؤشرين تشير إلى تحسن ملحوظ في الشمول المالي على مدار العقد الماضي، ومع ذلك يبقى يجب العمل على التطورات بشكل أكبر لتشمل الفوائد جميع الفئات وبالأخص الفئات الأكثر احتياجا.

المطلب الثاني: الاستقرار المالي في الجزائر والمنطقة العربية

الفرع الأول: واقع الاستقرار المالي في الجزائر

1- انشاء لجنة الاستقرار المالي المكلفة بالمراقبة الاحترازية: (الجزائري، 2023)

جاء هذا المشروع ليزيد مرونة أكثر في التعاملات المالية، والمزيد من الشفافية والسماح بعصرنة المنظومة البنكية مع تعزيز مهامها التنظيمية والرقابية كي تتماشى مع ممارسات البنوك المركزية والمؤسسات الرقابية على المستوى الدولي.

ولقد اشتمل العرض على أربعة محاور:

- **المحور الأول:** يتعلق بتعزيز حوكمة وشفافية النظام المصرفي وعلى رأسه بنك الجزائر، إضافة إلى إلزام البنك بإعداد تقرير سنوي لرئيس الجمهورية حول نشاطات البنك في مجال السياسة النقدية والإشراف المصرفي.
- **المحور الثاني:** يتعلق برقمنة وسائل الدفع من خلال إنشاء لجنة وطنية للدفع وتوسيع مهمة بنك الجزائر في مجال الأمن ومراقبة أنظمة الدفع لتشمل المقاصة وتسليم الأدوات المالية، بالإضافة إلى انشاء بنوك رقمية وهيئات تسمى "مقدمو خدمات الدفع" إلى جانب إدخال العملة الرقمية للبنك المركزي.
- **المحور الثالث:** والذي يتعلق بتفعيل الصيرفة الإسلامية من خلال إنشاء إطار قنوني لممارسة النشاط المتعلق بالصيرفة الإسلامية يعتمد بالأساس على إمكانية تبني بنوك ومؤسسات مالية تمارس عمليات متعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا.
- **المحور الرابع:** يتمثل في تقوية آلية المراقبة والمتابعة بإنشاء لجان جديدة، لاسيما لجنة الاستقرار المالي المكلفة بالمراقبة الكلية الاحترازية وإدارة الأزمات.

الفرع الثاني: واقع الاستقرار المالي في المنطقة العربية

تم إطلاق مؤشر الاستقرار المالي العربي في سنة 2020 وفق منهجية تم ضبطها من طرف صندوق النقد العربي بالتعاون فريق عمل الاستقرار المالي، حيث تكمن أهمية وجود مؤشر كمي يقيس مستوى الاستقرار المالي بموضوعية ويعمل كأداة للتوجيه والانذار المبكر لتعرض النظام المصرفي لأزمة مالية قيل وقوعها، لاتخاذ السياسات والإجراءات الوقائية اللازمة.

رغم التحديات والمخاطر المحيطة بالنظام المصرفي العربي، فإن مؤشر الاستقرار المالي واصل أداءه الجيد حيث بلغت قيمته 0.591 نقطة في نهاية عام 2022، مقابل 0.526 في نهاية عام 2021، وهذا تابع لتحسن معظم المؤشرات المصرفية والمالية والاقتصادية، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المالي (العربي، التقرير السنوي حول الاستقرار المالي في الدول العربية 2023، 2023)

مؤشرات السلامة المالية:

1-مؤشر معدل كفاية رأس المال:

كلما زادت نسبة كفاية رأس المال المصرفي كلما زادت الثقة في المصرف وزادت قدرته على امتصاص الخسائر دون المساس بالودائع. (زرير و نرمين ، 2016، صفحة 312) ، وبموجب التعديلات التي مست مقررات لجنة بازل II فيما يخص السيولة ورأس المال (بازل III)، والتي تهدف إلى تعزيز قدرة ونوعية رؤوس الأموال للبنوك لاستيعاب الصدمات والخسائر ولمواجهة المخاطر، فإن رأس المال التنظيمي لا يجب أن يقل عن 10.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر. (العربي، 2023، صفحة 66)

الشكل رقم 17: تطور متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

خلال الفترة 2013-2022

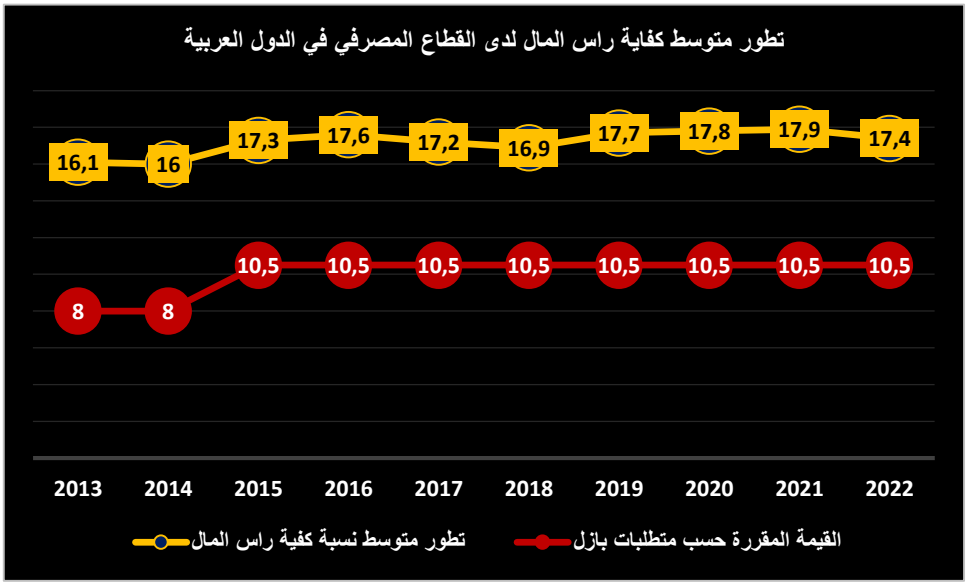

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من استبيان تقرير الاستقرار المالي، صندوق النقد العربي

من خلال الشكل رقم 17، نجد أن لدى القطاع المصرفي في المنطقة العربية ملاءة مالية مرتفعة، اذ وصل متوسط نسبة كفاية رأس المالي للقطاع المصرفي العربي إلى 17.4% في نهاية سنة 2022، وتعتبر هذه النسبة أعلى من تلك المستهدفة دوليا حسب معيار بازل III البالغة 10.5%، وهذا ان دل على شيء فهو يدل على أن القطاع المصرفي العربي يتمتع بملاءة مالية عالية ما تجعله قادر على استعل مختلف الخسائر المحتملة.

2-مؤشر جودة الأصول:

عندما يكون بحوزة البنك أصول جيدة هذا يعني زيادة الدخل وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة وبالتالي الزيادة في رأس المال وكفاءته، كما تعتبر الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يسعى من خلال عملياته إلى تحقيق الإيرادات. (مسعود و سليمان بلعور، 2021، صفحة 275)

الشكل رقم 18: تطور نسبة التسهيلات الائتمانية الغير عاملة إلى اجمالي التسهيلات الائتمانية خلال 2013-2022

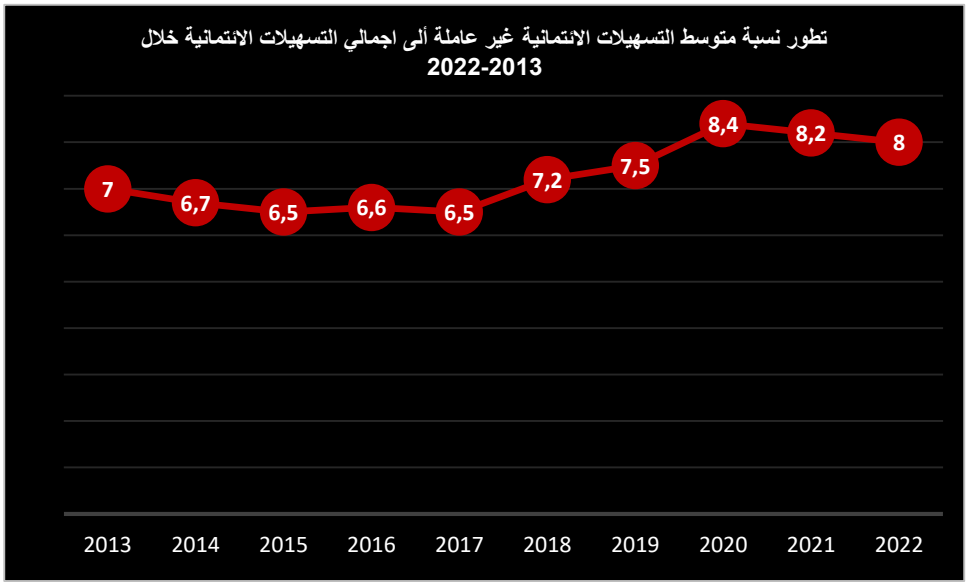

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من استبيان تقرير الاستقرار المالي، صندوق النقد العربي

من خلال الشكل رقم 18، نلاحظ أن القطاع المصرفي العربي قد نجح في تخفيض نسبة التسهيلات الغير عاملة إلى تسهيلات الائتمانية، وهذا بعد ارتفاعها في فترة كوفيد 19 خلال سنة 2020، وقد بلغ متوسط النسبة حوالي 08% في نهية سنة 2022 مقابل 8.2% في نهاية 2021. وهذا يعود بشكل عام إلى تحفظ القطاع المصرفي العربي وفعالية إدارته للمخاطر والذي ساهم وبشكل كبير في الحد من مخاطر الائتمان.

3-مؤشر السيولة:

يكمن مفهوم هذا المقياس في الفصل بين الموجودات سهلة التحول إلى نقد وبدون خسارة وأخرى بطيئة التحول ويطلق عليها الأصول غير سائلة، فإذا زاد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي أي احتفاظ البنوك بكميات كبيرة منها سوف تؤثر سلبا على ربحية المصرف، ومن جهة أخرى انخفاض السيولة عن الحد المطلوب يؤدي إلى حالة الاعسار المالي، ما يحقق ضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين عند سحب ودائعهم وعدم القدرة على الإقراض. (عابد و اياد، 2019، صفحة 117)

الشكل رقم 19: نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة 2014-2022

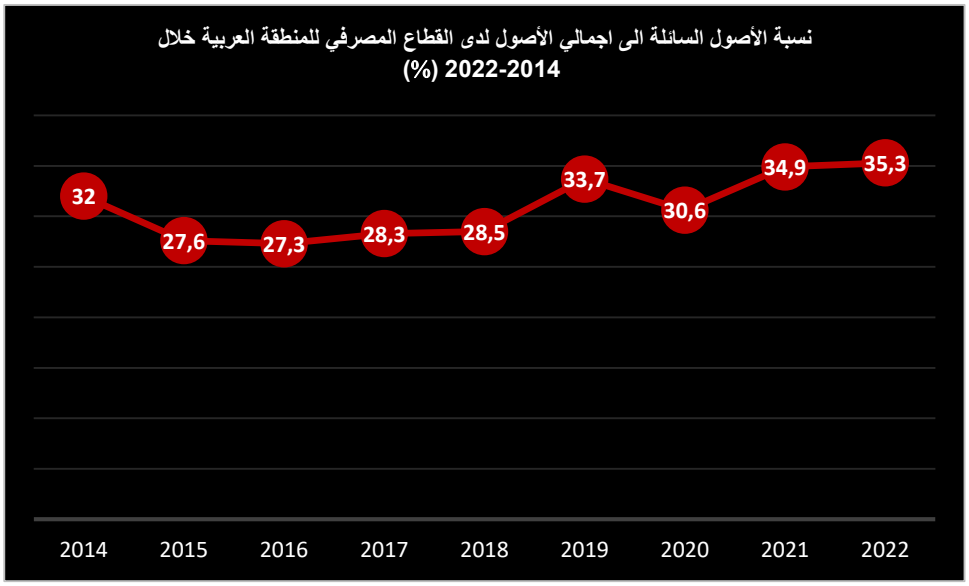

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من استبيان تقرير الاستقرار المالي، صندوق النقد العربي

تعتبر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أهم النسب التي تقيس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها، وبالنسبة للقطاع المصرفي العربي فقد حافظ على هذه النسبة بمستويات جيدة، فقد بلغت حوالي 35.3% في نهاية سنة 2022، بعدما كانت 34.9% في نهاية سنة 2021.

المبحث الثاني: دراسة قياسية لدور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي للجزائر وبعض الدول العربية

في هذا الفصل سنستكشف تأثير الوصول المالي للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المالية على الاستقرار المالي للبنوك.

المطلب الأول: تحديد نموذج الدراسة

سنعمل في هذه الخطوة على تحديد متغيرات الدراسة، وبناء معادلة النموذج القياسي الذي يتوافق مع دراستنا.

الفرع الأول: الإطار الزمني والمكاني للدراسة

في هذه الدراسة تم اختيار عينة متكونة من سبعة دول وهي: الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مصر، الأردن، لبنان.

أما بالنسبة للبعد الزمني فقد كان من الفترة الممتدة ما بين 2004 إلى 2021.

الفرع الثاني: عرض متغيرات الدراسة والنموذج المقترح

أولا: تحديد متغيرات الدراسة

في هذه الخطوة تم تحديد متغيرات الدراسة، وبناء معادلة النموذج القياسي الذي يتوافق مع الدراسة. وعليه تكون متغيرات الدراسة كالتالي:

1- المتغير التابع المتمثل في الاستقرار المالي:

من خلال الأدبيات السابقة فقد تم اعتماد مقياس Bank Z-Score لتحديد قدرة البنوك في التصدي للأزمات المصرفية، ولأنه أصبح المؤشر الأكثر استخداما بالإضافة إلى توفر البيانات بشكل أكبر Houston ; (2009) Laeven & Levin (2010).

ويحسب مقياس Bank Z-Score للاستقرار المصرفي بالعائد على الأصول (ROA) مضافا إليه نسبة كفاية رأس المال للبنوك، مقسوما على الانحراف المعياري للعائد على الأصول للبنك (ROA).

هذا المقياس يعمل كبديل لمخاطر الإفلاس البنكي لأنه يعكس العكس، أي ارتفاع في قيمة Bank Z-Score معناه انخفاض خطر الإفلاس والعكس صحيح. (Mu & Jenny , 2016, p. 111)

2- المتغير المستقل المتمثل في الشمول المالي:

قامت العديد من الدراسات التجريبية بتقييم العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي عن طريق إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية **FIN_ACS** حيث قام Ahamad & Mallick (2017) التحقق في مدى ملاءمة إمكانية الوصول المالي لاستقرار البنوك، وكانت النتيجة أن ارتفاع مستويات الوصول المالي يساهم في زيادة الاستقرار المالي للبنوك، وكذلك دراسة Ranjani & Bapet (2015) ; Heiman & Mylenko (2015.

ثانيا: النموذج المقترح للدراسة

بناءا على ما سبق، تكون صيغة النموذج المدروس في شكله الخطي على النحو **التالي:**

$$Z_SCORE = \beta_0 + \beta_1 \ FIN_ACS + \beta_2 \ FIN_DEV + \beta_3 \ FOR-INV + \beta_4 \ GDPCAP + \beta_5 \ OP_TRD + \varepsilon_t$$

بحيث:

- **المتغير التابع:** الاستقرار المالي، ويعبر عنه بـ **Z_SCORE**
- **المتغيرات المستقلة:** الشمول المالي والذي يعبر عنه ب **FIN_ACS** (الوصول إلى الخدمات المالية).
- **المتغيرات على مستوى الدولة:**
  - **FIN_DEV**: التطور المالي.
  - **FOR_INV**: الاستثمار الأجنبي.

- **GDPCAP**: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- **OP_TRD**: الإنفتاح التجاري.

- **β_1، β_2، β_3، β_4، β_5**: تمثل معاملات التحديد.
- **ε**: يمثل مصطلح الخطأ.

الفرع الثالث: مصادر متغيرات الدراسة

بالنسبة لمصادر متغيرات الدراسة التي تم الاعتماد عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Bank Group) وصندوق النقد الدولي (International Monetary Fund).

المطلب الثاني: تقدير النموذج وتحليل النتائج

من خلال تقدير النموذج والتوصل إلى النتائج يتم تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك لمعرفة نوع الأثر، وتحديد جودة النموذج الذي تم اختياره.

الفرع الأول: اختبار التجانس Hsiao

تعد اختبارات تشخيص التجانس أو عدم تجانس معلمات النموذج من أهم الاختبارات التي يجب إجراؤها لتحديد هيكل معطيات بانل، لذا اقترح (Hsiao1986)عدة إجراءات للاختبار تسمح بتحديد الحالة التي يكون عليها من بين عدة حالات مختلفة، ويعتمد هذا الاختبار على مجموعة متفرعة من الاختبارات والفرضيات الفرعية كما هي موضحة في الشكل التالي: (C, 2003)

الشكل رقم20: خطوات اختبارات التجانس ل(Hsiao(1986

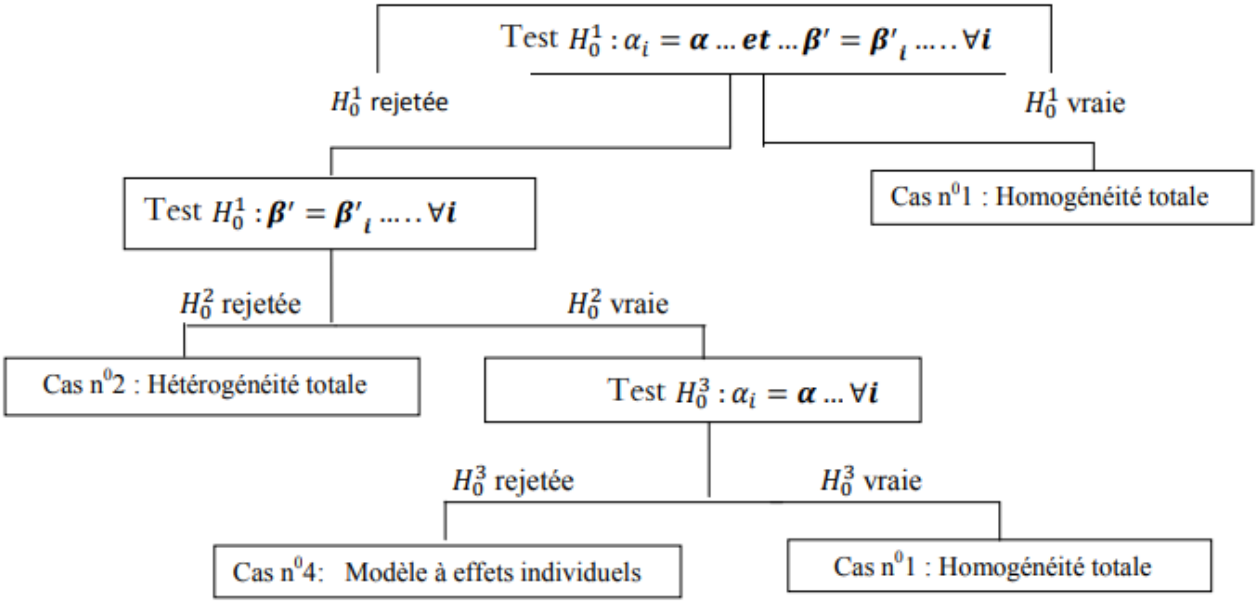

المصدر: Brahim Khouiled , 'Test of Homogeneity in Panel Data with Eviews', MPRA Paper N° 101001, 2018.

حيث انطلاقا من النموذج الاساسي الخاص بمعطيات بانل:

$$(y_{it} = \alpha_i + \sum_{k=1}^{K} \beta_{kit} k_{it} +)u_i$$

يمكن تحديد أربع حالات التي يمكن أن تكون عليها البيانات المقطعية، والتي يمكن الكشف عن هذه الحالات بواسطة اختبار Hsiaoالخلاص بالتجانس.

- **الحالة الأولى**: وهي حالة التجانس التام أو التطابق الكليtotale Homogénéité ، بحيث يكون تساوي أو تطابق تام بين المعلمات الثابتة ومعلمات المتغيرات المفسرة لكل البيانات المقطعية، وهذا معناه من الناحية الاقتصادية أن تأثير المتغيرات المفسرة يكون نفسه بالنسبة لجميع العينات وكذا العوامل الثابتة الاخرى تكون نفسها .
- **الحالة الثانية**: وهي حالة عدم التجانس الكلي أو عدم التطابقtotale Hétérogénéité ، بحيث يكون هناك اختلاف بين الثوابت واختلاف بين معاملات المتغيرات من عينة لأخرى (مفردات العينة المدروسة)، وبالتالي نقول أنه يوجد نموذج مختلف، وفي هذه الحالة يتم رفض صيغة البينات المقطعية (معطيات بانل) .
- **الحالة الثالثة**: وتتميز هذه الحالة بتطابق الثوابت الخاصة بالمفردات المدروسة، واختلاف بين المعاملات أي معنى هذا من الناحية الاقتصادية أن كل العوامل الثابتة الاخرى التي تفسر الظاهرة المدروسة تكون نفسها بالنسبة لجميع العينات أو المفردات، في حين يكون هناك تباين في تأثير المتغيرات المفسرة في النموذج، أي يوجد هناك أكثر من نموذج مختلف، وبالتالي نرفض صيغة البيانات المقطعية.
- **الحالة الرابعة**: وتتميز هذه الحالة بعدم تجانس أو تطابق الحدود الثابتة وتساوي أو تجانس معاملات المتغيرات المفسرة أي اختلاف الثوابت للمتغيرات المفسرة في العينات المدروسة، وبالتالي لهذا النموذج تأثريات فردية، وتعني هذه الحالة من الناحية الاقتصادية تساوي مساهمة المتغيرات المفسرة في تفسير الظاهرة المدروسة بين عينات الدراسة، مع وجود اختلاف في مساهمة تفسير باقي العوامل الاخرى والمتمثلة بالحد الثابت.

والجدول التالي يلخص النتائج المتحصل عليها:

الجدول رقم 18: اختبار التجانس لـ Hsiao

الاختبار	F-stat	P-value	النتيجة
F1	2. 308956	0.896210	**قبولH0**
F2	5.005312	1.698541	**قبولH0**
F3	13.856399	0.696385	**قبولH0**

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من مرجع سابق

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن قبول $H0^1$ يعني قبول أن النموذج الامثل هو نموذج التجانس الكلي، و قبول $H0^2$يعني أن المعاملات β_i متجانسة أي متطابقة لكل الدول محل الدراسة، وقبول $H0^3$ يعني أن الثوابت α_i متجانسة لكل الدول.

الفرع الثاني: اختبارات تحديد النموذج الملائم

تتمثل اختبارات تحديد النموذج التي اعتمادها في الدراسة في:

أولا: تحديد نوع الأثر في بيانات متغيرات الدراسة:

في الجدول الموالي، يتم تسجيل التقديرات لثلاثة نماذج مختلفة: نموذج الثابت المشترك(Pooled Model) ، ونموذج الأثر الثابت(Fixed Effects Model) ، ونموذج الأثر العشوائي (Random Effets Model) .حيث يتم تقدير النموذج التجانس الكلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(OLS) ، ويقوم بتقدير نفس العلاقة لجميع الوحدات الفردية في العينة. أما تقدير النموذج الثاني (نموذج الأثر الثابت)، فيتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى بالاعتماد على المتغيرات الوهمية (DVOLS)يتم تضمين متغيرات وهمية لكل وحدة فردية في النموذج، مما يسمح بتقدير تأثير ثابت خاص بكل وحدة. أما تقدير النموذج الأخير (نموذج الأثر العشوائي)، فيتم باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة .(GLS) يفترض هذا النموذج وجود تباين عشوائي في المتغيرات التفسيرية عبر الوحدات الفردية(Green, 2002) .

الجدول رقم 19: نموذج الثابت المشترك

Dependent Variable: Z_SCORE
Method: Panel Least Squares
Date: 07/01/24 Time: 20:22
Sample: 2004 2021
Periods included: 18
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 126

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIN_ACS	12.78771	10.13428	1.261827	0.2095
FIN_DEV	48.83758	8.919573	5.475327	0.0000
FOR_INV	1.05E-06	1.40E-05	0.075189	0.9402
GDPCAP	-0.002021	0.000641	-3.153151	0.0020
OP_TRD	0.240037	0.040447	5.934533	0.0000
C	2.356332	3.891092	0.605571	0.5459

R-squared	0.535690	Mean dependent var	29.93602
Adjusted R-squared	0.516344	S.D. dependent var	13.77231
S.E. of regression	9.578008	Akaike info criterion	7.403264
Sum squared resid	11008.59	Schwarz criterion	7.538325
Log likelihood	-460.4057	Hannan-Quinn criter.	7.458135
F-statistic	27.68960	Durbin-Watson stat	0.192858
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاق من مخرجات Eviews 12 وقاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

الجدول رقم 20: نموذج الاثر الثابت

Dependent Variable: Z_SCOR
Method: Panel Least Squares
Date: 07/01/24 Time: 20:24
Sample: 2004 2021
Periods included: 18
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 126

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIN_ACS	15.19644	7.791825	1.950305	0.0536
FIN_DEV	-0.974678	12.85721	-0.075808	0.9397
FOR_INV	2.11E-06	5.62E-06	0.375923	0.7077
GDPCAP	0.000968	0.000447	2.164930	0.0325
OP_TRD	0.023073	0.036002	0.640870	0.5229
C	21.10632	3.440496	6.134674	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.931580	Mean dependent var	29.93602
Adjusted R-squared	0.924978	S.D. dependent var	13.77231
S.E. of regression	3.772248	Akaike info criterion	5.583612
Sum squared resid	1622.203	Schwarz criterion	5.853734
Log likelihood	-339.7676	Hannan-Quinn criter.	5.693354
F-statistic	141.1077	Durbin-Watson stat	0.802895
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاق من مخرجات Eviews 12 وقاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

الجدول رقم 21: نموذج الاثر العشوائي

Dependent Variable: Z_SCOR
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 07/01/24 Time: 20:25
Sample: 2004 2021
Periods included: 18
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 126
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIN_ACS	12.78771	3.991332	3.203869	0.0017
FIN_DEV	48.83758	3.512927	13.90225	0.0000
FOR_INV	1.05E-06	5.52E-06	0.190910	0.8489
GDPCAP	-0.002021	0.000252	-8.006076	0.0000
OP_TRD	0.240037	0.015930	15.06820	0.0000
C	2.356332	1.532486	1.537588	0.1268

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	0.000000	0.0000
Idiosyncratic random	3.772248	1.0000

Weighted Statistics			
R-squared	0.535690	Mean dependent var	29.93602
Adjusted R-squared	0.516344	S.D. dependent var	13.77231
S.E. of regression	9.578008	Sum squared resid	11008.59
F-statistic	27.68960	Durbin-Watson stat	1.192858
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاق من مخرجات Eviews 12 وقاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

تختلف هذه النماذج في الفروض والطرق المستخدمة، وتقديم تقديرات مختلفة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ولاختيار النموذج الأنسب نجري اختبار (Hausman Test) الذي يقوم بالمفاضلة بين نموذج الأثر العشوائي ونموذج الأثر الثابت.

الجدول رقم 22: اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	659.580768	5	0.4889

** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

المصدر: مخرجات Eviews 12

ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم 22 أعلاه، يتبين لنا أن قيمة احتمالية اختبار (Hausman Test) أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تدفعنا هذه النتيجة إلى قبول فرضية العدم (نموذج التأثيرات العشوائية REM) هو الأنسب ورفض الفرضية البديلة (نموذج التأثيرات الثابتة FEM) هو الأنسب.

ثانيا: اختبار جودة النموذج المختار (نموذج التأثيرات العشوائية REM)

للتأكد من جودة أداء النموذج المختار (نموذج التأثيرات العشوائية REM) نقوم بإجراء الاختبارين التاليين:

1- اختبار المعلمات من الناحية الإحصائية:

لاختبار المعلمات من الناحية الإحصائية نقوم بدراسة الإحصائية لمعنوية المتغيرات كل على حدا من خلال اختبار معامل التحديد، ثم دراسة معنوية النموذج ككل باستخدام اختبار فيشر.

1-1-اختبار معامل التحديد (R^2): إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تساوي 0.535690 وهي قريبة إلى الواحد الصحيح، ما يعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بحوالي 54% من التغير الذي يحدث في Z-SCORE، أما النسبة المتبقية المتمثلة في 46% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ، وقد أكدت هذه النتيجة قيمة معامل التحديد المصحح ($\overline{R}^2$) والبالغة0.516344 . كما أن هذا الانحدار لا يعد زائفا (أي لا يوجد عامل آخر بين المتغيرات يؤدي إلى هذه النتيجة) ويثبت ذلك إحصائية داربن واتسن 1.192858 حيث أنها أكبر من معامل التحديد $DW> R^2$.

1-2-اختبار فيشر: من أجل اختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه نقوم بإجراء اختبار فيشر (F) لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، من خلال الفرضيتين التاليتين:

- **الفرضية الصفرية H_0**: لا توجد علاقة بين ZSCORE والمتغيرات التفسيرية أي النموذج غير معنوي.
- **الفرضية البديلة H_1**: توجد علاقة بين ZSCORE والمتغيرات التفسيرية أي النموذج معنوي.

أو من خلال قيمة **احتمالية فيشر**: فإذا كانت هذه القيمة أقل من (0.01) فإننا نقبل الفرضية البديلة. وبالنسبة للنموذج المدروس نجد أن Prob (F- statistic) أقل بكثير من 0.01 وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (النموذج معنوي)، أي أن النموذج ككل يتصف بالمعنوية الإحصائية، وبالتالي نقول من خلال التقييم الإحصائي أن النموذج مقبول إحصائيا.

2- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

بهدف التأكد من أن السلسلة تتوزع طبيعيا نقوم بجراء اختبار جارك بيرا، نلاحظ من خلال نتائج الشكل رقم 17، أن احتمالية jarque- bera أكبر من 0.05 أي أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا ،ومنه نستطيع القول أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا في مجال ثقة 95بالمئة.

الشكل 21: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

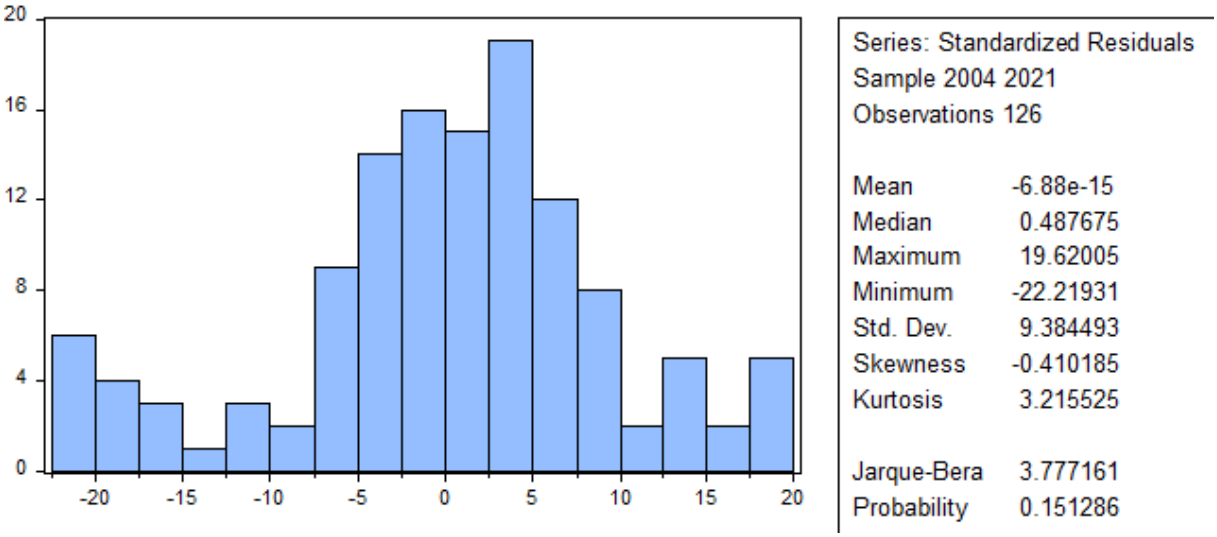

المصدر: مخرجات برمجية Eviews 12-.

3- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي للأخطاء، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 23: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in weighted residuals
Equation: Untitled
Periods included: 33
Cross-sections included: 6
Total panel observations: 198
Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	113.0041	15	0.2632
Pesaran scaled LM	17.89303		0.3364
Bias-corrected scaled LM	17.79928		0.1585
Pesaran CD	6.982122		0.0753

المصدر: مخرجات برمجية Eviews12-.

بناءا على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، نجد أن احتمالية جميع الاختبارات غير معنوية (أكبر من مستوى معنوية 5%)، وبالتالي نقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين متغيرات النموذج المختار.

4. اختبار المعلمات من الناحية الاقتصادية:

تشير نتائج التقدير إلى أن العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع تتوافق مع ما ورد بالدراسات السابقة:

أ. بالنسبة لمتغير الوصول إلى الخدمات المالية FIN_ACS :

وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين FIN-ACS والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0017 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما زاد مؤشر الوصول للخدمات المالية بوحدة واحدة يزيد الاستقرار المالي بـ 12.78771 وحدة، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة في هذا المجال؛ فالوصول إلى الخدمات المالية يساهم في إدماج المزيد من الأفراد في النظام المالي الرسمي، مما يعزز من الشمول المالي. هذا الشمول يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يمكنهم الاستفادة من القروض، والحسابات المصرفية، والتأمين، مما يعزز الاستقرار المالي على مستوى الأفراد والمجتمع. كما أن الخدمات المالية تسهل الوصول إلى التمويل اللازم للشركات الصغيرة والمتوسطة(SMEs) ، والتي تشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد في العديد من الدول العربية. فتمكين هذه الشركات من الوصول إلى التمويل يمكنها من التوسع والنمو، مما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل، مما يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي. كما أن تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية يعزز من قدرة الأفراد والشركات على الادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة رأس المال المتاح للاستثمارات الإنتاجية. هذا يعزز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي على المدى الطويل. وفي المجمل، يمكن القول أن الوصول إلى الخدمات المالية يلعب دوراً حيوياً في تعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية من خلال توفير الأدوات والموارد اللازمة للأفراد والشركات لإدارة أموالهم بفعالية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

ب. بالنسبة لمتغير تطور الخدمات المالية FIN_DEV:

وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين FIN-DEV والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0000 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما زاد مؤشر تطور الخدمات المالية بوحدة واحدة يزيد الاستقرار المالي بـ 48.83758 وحدة، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة في هذا المجال؛ فالتطور المالي يسهم في توسيع نطاق الشمول المالي من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للأفراد والشركات. هذا يشمل الحسابات المصرفية، القروض، التأمين، وغيرها من المنتجات المالية. إذ أن زيادة الشمول المالي تعني أن المزيد من الأفراد والشركات يمكنهم الوصول إلى هذه الخدمات، مما يقلل من الاعتماد على الوسائل غير الرسمية والغير آمنة للتعاملات المالية. كما أن التطور المالي يوفر أدوات وخدمات تساعد في إدارة المخاطر بشكل أفضل بما يشمل التأمين، العقود الآجلة، والمشتقات المالية، التي تساعد الشركات والأفراد على التحوط ضد المخاطر المالي، فتحسين إدارة المخاطر يعزز من استقرار النظام المالي هذا من جهة. ومن جهة أخرى توفر النظم المالية المتطورة للحكومات والبنوك المركزية أدوات أفضل لتنفيذ السياسات النقدية والمالي بما يشمل تحسين قدرة السلطات على مراقبة التدفقات المالية والتحكم في العرض النقدي، مما يساعد في استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي؛ وكذا تعزيز الشفافية والثقة في النظام المالي فالأنظمة المالية المتطورة تكون أكثر شفافية وأقل عرضة للفساد، مما يزيد من ثقة المستثمرين والمستهلكين في النظام المالي ويعزز استقراره. بشكل عام، يعزز التطور المالي من قدرة

الدول العربية على تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي المستدام من خلال تحسين الشمول المالي، زيادة القدرة على امتصاص الصدمات، وتحسين إدارة المخاطر، مما يؤدي إلى نظام مالي أكثر استقراراً وفعالية.

ج. بالنسبة لمتغير FOR_INV:

وجود علاقة طردية غير دالة معنويا بين FOR-INV والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.8489 وهي أكبر من نسبة المعنوية 5%، وتعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين. ذلك بسبب التحديات المتعددة التي تواجه الاقتصادات العربية مثل الاضطرابات السياسية، الاعتماد على النفط، والتغيرات الاقتصادية العالمية. هذه العوامل قد تطغى على التأثيرات المحتملة للاستثمار الاجنبي المباشر، مما يجعل من الصعب تحديد تأثير واضح على الاستقرار المالي. بالإضافة الى ضعف البيئة التنظيمية وعدم قدرتها على دعم الاستثمار الاجنبي المباشر والتعامل مع التحديات والفرص التي يوفرها الاستثمار الاجنبي، مما يحد من تأثيرها المحتمل والملموس على الاستقرار المالي.

د. بالنسبة لمتغير GDPCAP:

وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDPCAPو الاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0000 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة سينخفض الاستقرار المالي بـ 0.002021 وحدة، وهو ما لا يتوافق مع الدراسات السابقة. فبالرغم من أن زيادة نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غالبًا ما تُعتبر علامة إيجابية على النمو الاقتصادي، إلا أن هناك بعض السيناريوهات التي يمكن أن تؤدي فيها زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى آثار سلبية على الاستقرار المالي في الدول العربية:

- **التضخم** :قد يؤدي ارتفاع الدخل الفردي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويحدث التضخم. وإذا ارتفع التضخم بشكل كبير، يعمل على انخفاض القوة الشرائية وزيادة التكاليف على الأفراد والشركات، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي.
- **السياسات النقدية والمالية الغير متوازنة**: في بعض الأحيان، يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي بشكل كبير بسبب سياسات الحكومة التحفيزية المفرطة، مثل تخفيض الضرائب والانفاق العام المفرط، فيؤدي ذلك إلى تضخم أو عجز مالي كبير، مايؤثر سلبا على الاستقرار المالي.
- **التوزيع غير المتكافئ للثروة** :في بعض الأحيان، يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء إذا كانت الفوائد الاقتصادية لا تتوزع بشكل عادل. هذا التفاوت يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وزيادة معدلات الفقر، مما يؤثر سلبًا على الاستقرار المالي والاجتماعي.
- **الاعتماد على قطاعات محددة في الاقتصاد**: إذا كانت الزيادة في نسبة نصيب الفرد م الناتج المحلي الإجمالي ناتجة بشكل أساسي على اعتماد بعض الدول العربية على قطاعات اقتصادية معينة مثل النفط والغاز، ففي حال حدوث أزمة في هذا القطاع، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تأثيرات سلبية على الاقتصاد وبالتالي على الاستقرار المالي.

- **الديون الخارجية** :في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي النمو السريع لنسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الديون الخارجية إذا كانت الحكومات تعتمد على القروض لتمويل مشاريع التنمية. ارتفاع مستويات الدين يمكن أن يؤدي إلى أزمات مالية إذا لم تكن هناك قدرة على سداد هذه الديون في المستقبل.
- **الإفراط في الاستثمار والمضاربة** :قد تؤدي زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة الاستثمارات والمضاربات في الأسواق المالية والعقاري، واذا لم يكن هناك إشراف محكم، يمكن أن تنشأ فقاعات في أسعار الأصول وعندما تنفجر هذه الفقاعات، قد تتسبب في أزمة مالية ما يؤثر على الاستقرار المالي سلبا.

هـ. بالنسبة لمتغير OP_TRD:

وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين OP_TRD والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0000 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما زاد الانفتاح التجاري بوحدة واحدة يزيد الاستقرار المالي بـ 0.240037 وحدة، وهو ما يتوافق مع الدراسات السابقة في هذا المجال. فالانفتاح التجاري يتيح للدول العربية فرصة لتنويع اقتصاداتها بعيدًا عن الاعتماد المفرط على موارد محددة مثل النفط والغاز، إذ يساهم التنويع الاقتصادي في تقليل المخاطر المالية المرتبطة بتقلبات أسعار هذه الموارد في الأسواق العالمية، مما يعزز من الاستقرار المالي. فالانفتاح التجاري يشجع المنافسة، مما يدفع الشركات المحلية لتحسين كفاءتها وجودة منتجاتها وخدماتها. هذا التحسين في الكفاءة يؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني ويعزز من استقراره المالي.

ثالثا. اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك:

1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية المقطعية

تعتبر الاستقرارية ذات أهمية كبيرة، حيث يمكن أن تؤدي عدم استقرارية المتغيرات المستخدمة إلى استنتاجات مضللة، وتحدث انحرافات في النتائج. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي عدم استقرارية السلاسل الزمنية إلى تكوين تماثلات عشوائية مشتركة تؤدي إلى الوصول إلى استنتاجات مزيفة. لذا من الضروري استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول. ومن أجل اختبار مستوى تكامل السلاسل الزمنية نجري اختبارات الاستقرارية للبيانات المقطعية الأكثر استعمالا والموضحة في الملاحق والتي تعتمد كلها على فرضيتين:

- **الفرضية الصفرية:** وجود جذر وحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية؛
- **الفرضية البديلة:** عدم وجود جذر وحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

الجدول رقم24: نتائج الاستقرارية

في المستوى						
Vabs / Tests	Z-SCORE	FIN_ACS	FIN_DEV	FOR_INV	GDPCAP	OP_TRD
LLC	-2.72244 (0.0032)	-0.29851 (0.3827)	-1.00773 (0.1568)	-0.99343 (0.1602)	-3.04172 (0.0012)	-0.90612 (0.1824)
IPS	-1.76143 (0.0391)	1.97914 (0.9761)	0.96861 (0.8336)	-1.52748 (0.0633)	-1.49531 (0.0674)	-0.45822 (0.3234)
ADF-Fisher	23.9056 (0.0470)	17.4323 (0.2339)	8.55054 (0.8587)	25.2680 (0.0320)	19.9975 (0.1302)	18.1369 (0.2006)
PP-Fisher	23.0338 (0.0597)	26.0709 (0.0254)	12.2798 (0.5838)	30.6744 (0.0062)	18.9641 (0.1663)	23.5923 (0.0513)
بعد أخذ الفرق الأول						
LLC	-13.9100 (0.0000)	- 3.90190 (0.0000)	-9.9217 (0.0000)	-8.95706 (0.0000)	- 5.54091 (0.0000)	- 4.93527 (0.0000)
IPS	-11.1846 (0.0000)	- 2.97254 (0.0015)	- 9.60929 (0.0000)	-8.42424 (0.0000)	- 4.03638 (0.0000)	- 6.00335 (0.0000)
ADF-Fisher	107.933 (0.0000)	42.2791 (0.0001)	92.4463 (0.0000)	82.1552 (0.0000)	40.4614 (0.0000)	60.5202 (0.0000)

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من مخرجات Eviews12 وقاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه، أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة في المستوى (I1) وهو ما أثبتته القيمة الاحتمالية الاكبر من 5% في جميع الاختبارات (LLC ,IPS,ADF-Ficher, PP-Ficher)، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي عدم وجود جذر وحدة. وبما أن السلاسل الزمنية مستقرة عند نفس المستوى (الفرق الأول) أي أنها متكاملة من الدرجة I1 فإننا نستنتج وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

2. اختبار التكامل المشترك:

بناءا على دراسة استقرارية المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية والتي أظهرت أنها مستقرة عند فروقها الأولى، نقوم الآن باختبار التكامل المشترك للمتغيرات من اختبار Pedroni، وكانت نتائج هذا الاختبار وموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 25: نتائج اختبار التكامل المشترك Pedroni

Pedroni Residual Cointegration Test
Series: Z_SCOR FIN_ACS FIN_DEV FOR_INV GDPCAP OP_TRD
Date: 07/01/24 Time: 22:42
Sample: 2004 2021
Included observations: 126
Cross-sections included: 7
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	-1.003767	0.8423	-1.100137	0.8644
Panel rho-Statistic	2.022601	0.9784	1.741403	0.0002
Panel PP-Statistic	-2.717922	0.0033	-2.497408	0.0063
Panel ADF-Statistic	-2.425764	0.0076	-2.643542	0.0041

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	2.865230	0.0083
Group PP-Statistic	-3.576999	0.0002
Group ADF-Statistic	-2.745726	0.0030

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاق من مخرجات Eviews12

تبين أغلب إحصائيات اختبار Pedroni وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الاستقرار المالي و الشمول المالي عند مستوى المعنوية 1%، وعليه يمكننا تقدير العلاقة طويلة الأجل.

2-1-تقدير العلاقة طويلة الأجل:

أ- التقدير باستعمال FMOLS (نموذج تصحح الخطأ) للبانل وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم 26: نتائج التقدير بطريقة FMOLS

Dependent Variable: Z_SCOR
Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 07/01/24 Time: 22:42
Sample (adjusted): 2005 2021
Periods included: 17
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 119
Panel method: Pooled estimation
Cointegrating equation deterministics: C
Coefficient covariance computed using default method
Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIN_ACS	14.87191	9.972459	1.491298	0.0000
FIN_DEV	5.523171	15.81806	0.349169	0.0276
FOR_INV	9.45E-07	6.64E-06	0.142274	0.0368
GDPCAP	0.000827	0.000578	1.431112	0.1553
OP_TRD	0.030507	0.043679	0.698435	0.0069

R-squared	0.943191	Mean dependent var	30.21899
Adjusted R-squared	0.937351	S.D. dependent var	13.90613
S.E. of regression	3.480667	Sum squared resid	1296.310
Long-run variance	17.81201		

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاق من مخرجات Eviews12 وقاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين FIN_ACS والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0000 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما زاد FIN_ACS بوحدة واحدة كلما زاد الاستقرار المالي بـ 14.87191 وحدة في الأجل الطويل.
- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين FIN_DEV والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0276 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما زاد FIN_DEV بوحدة واحدة كلما زاد الاستقرار المالي بـ 5.523171 وحدة في الأجل الطويل.
- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين FIN_INV والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0368 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما زاد FIN_ INV بوحدة واحدة كلما زاد الاستقرار المالي بـ 9.45E-07وحدة في الأجل الطويل.
- وجود علاقة طردية غير معنوية بين GDPCAP والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.1553 وهي أكبر من نسبة المعنوية 5%، وتعني عدم وجود علاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل.

- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين FIN_INV والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0368 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما زاد FIN_ INV بوحدة واحدة كلما زاد الاستقرار المالي بـ 9.45E-07وحدة في الأجل الطويل.
- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين OP_TRD والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0069 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما زاد OP_TRD بوحدة واحدة كلما زاد الاستقرار المالي بـ 0.030507وحدة في الأجل الطويل.

ومنه نستنتج أن FIN_ACS هو المحدد الاساسي للاستقرار المالي في الدول العربية خلال الأجل الطويل.

ب-التقدير بتقنية FMOLS لكل دولة:

الجدول رقم 27: التقدير بتقنية FMOLS لدولة (الجزائر)

Dependent Variable: Z_SCOR
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 07/01/24 Time: 23:04
Sample (adjusted): 2005 2021
Included observations: 17 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIN_ACS	203.8102	90.73818	2.246135	0.0462
FIN_DEV	-82.77113	111.6671	-0.741231	0.4741
FOR_INV	-0.292641	1.085236	-0.269657	0.7924
GDPCAP	0.000345	0.000595	0.580901	0.5730
OP_TRD	0.174121	0.096584	1.802787	0.0989
C	-0.694073	13.24327	-0.052409	0.9591

R-squared	0.329316	Mean dependent var	18.84821
Adjusted R-squared	0.024460	S.D. dependent var	1.809227
S.E. of regression	1.786963	Sum squared resid	35.12562
Long-run variance	1.972800		

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاق من مخرجات Eviews12 وقاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

يعرض الجدول أعلاه، النتائج التي تم الوصول إليها من خلال التقدير بتقنية المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (fmols)، والتي نستنتج من خلالها ما يلي:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين FIN_ACS والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0462 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما زاد FIN_ACS بوحدة واحدة كلما زاد الاستقرار المالي بـ 203.8102 وحدة في الأجل الطويل في الجزائر.

الجدول رقم 28: التقدير بتقنية FMOLS لدولة (المغرب)

Dependent Variable: Z_SCOR
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 07/02/24 Time: 15:59
Sample (adjusted): 2005 2021
Included observations: 17 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIN_ACS	33.63317	7.050376	4.770408	0.0006
FIN_DEV	13.62014	27.46727	0.495868	0.6297
FOR_INV	-0.062675	0.379693	-0.165067	0.8719
GDPCAP	0.000848	0.001319	0.642927	0.5334
OP_TRD	-0.082653	0.053403	-1.547709	0.1500
C	27.21420	6.512672	4.178654	0.0015

R-squared	0.864106	Mean dependent var	39.65442
Adjusted R-squared	0.802336	S.D. dependent var	3.569449
S.E. of regression	1.586957	Sum squared resid	27.70276
Long-run variance	0.573778		

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاق من مخرجات Eviews12 وقاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

يعرض الجدول أعلاه، النتائج التي تم الوصول إليها من خلال التقدير بتقنية المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (fmols)، والتي نستنتج من خلالها ما يلي:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين FIN_ACS والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0006 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما زاد FIN_ACS بوحدة واحدة كلما زاد الاستقرار المالي بـ 33.63317 وحدة في الأجل الطويل في المغرب.

الجدول رقم 29: التقدير بتقنية FMOLS لدولة (تونس)

Dependent Variable: Z_SCOR
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 07/02/24 Time: 16:01
Sample (adjusted): 2005 2021
Included observations: 17 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIN_ACS	63.51313	24.86077	2.554753	0.0268
FIN_DEV	-147.4904	75.29032	-1.958955	0.0759
FOR_INV	-0.325552	0.354357	-0.918712	0.3780
GDPCAP	-0.003649	0.001533	-2.380935	0.0364
OP_TRD	0.058678	0.078955	0.743184	0.4729
C	53.36651	11.10076	4.807466	0.0005

R-squared	0.387060	Mean dependent var	32.19830
Adjusted R-squared	0.108451	S.D. dependent var	2.701264
S.E. of regression	2.550583	Sum squared resid	71.56022
Long-run variance	4.237775		

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاق من مخرجات Eviews12 وقاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

يعرض الجدول أعلاه، النتائج التي تم الوصول إليها من خلال التقدير بتقنية المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (fmols)، والتي نستنتج من خلالها ما يلي:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين FIN_ACS والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0268 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما زاد FIN_ACS بوحدة واحدة كلما زاد الاستقرار المالي بـ 6351313 وحدة في الأجل الطويل في تونس.

الجدول رقم 30: التقدير بتقنية FMOLS لدولة (موريتانيا)

Dependent Variable: Z_SCOR
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 07/02/24 Time: 16:06
Sample (adjusted): 2021 2037
Included observations: 17 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIN_ACS	-61.58459	43.59634	-1.412609	0.1854
FIN_DEV	134.8735	116.7191	1.155540	0.2724
FOR_INV	-0.086373	0.105428	-0.819266	0.4300
GDPCAP	-0.006881	0.005109	-1.346887	0.2051
OP_TRD	0.058441	0.136473	0.428228	0.6767
C	24.49610	13.04819	1.877357	0.0872

R-squared	0.357005	Mean dependent var	25.25480
Adjusted R-squared	0.064735	S.D. dependent var	4.701315
S.E. of regression	4.546599	Sum squared resid	227.3872
Long-run variance	10.07585		

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاق من مخرجات Eviews12 وقاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

يعرض الجدول أعلاه، النتائج التي تم الوصول إليها من خلال التقدير بتقنية المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (fmols)، والتي نستنتج من خلالها أن مؤشرات الشمول المالي لا تؤثر على الاستقرار المالي في موريتانيا خلال الأجل الطويل.

الجدول رقم 31: التقدير بتقنية FMOLS لدولة (مصر)

Dependent Variable: Z_SCOR
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 07/02/24 Time: 16:11
Sample (adjusted): 2005 2021
Included observations: 17 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIN_ACS	22.97691	11.39573	2.016274	0.0689
FIN_DEV	-24.97644	9.889972	-2.525430	0.0282
FOR_INV	-0.020148	0.200508	-0.100486	0.9218
GDPCAP	0.001344	0.001112	1.209057	0.2520
OP_TRD	0.028769	0.072281	0.398009	0.6982
C	19.61177	5.170013	3.793369	0.0030

R-squared	0.833947	Mean dependent var	18.99874
Adjusted R-squared	0.758468	S.D. dependent var	3.010231
S.E. of regression	1.479404	Sum squared resid	24.07500
Long-run variance	1.253973		

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاق من مخرجات Eviews12 وقاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

يعرض الجدول أعلاه، النتائج التي تم الوصول إليها من خلال التقدير بتقنية المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (fmols)، والتي نستنتج من خلالها ما يلي:

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين FIN_DEV والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0282 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما زاد FIN_DEV بوحدة واحدة كلما انخفض الاستقرار المالي بـ 24.97644 وحدة في الأجل الطويل في مصر.

الجدول رقم 32: التقدير بتقنية FMOLS لدولة (الأردن)

Dependent Variable: Z_SCOR
Method: Least Squares
Date: 07/02/24 Time: 16:13
Sample: 2004 2021
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIN_ACS	-56.72522	132.3960	-0.428451	0.6759
FIN_DEV	32.75147	30.46079	1.075201	0.3034
FOR_INV	1.378255	0.355563	3.876265	0.0022
GDPCAP	0.012560	0.002045	6.142898	0.0000
OP_TRD	-0.004504	0.102690	-0.043858	0.9657
C	3.480067	37.69916	0.092312	0.9280

R-squared	0.811684	Mean dependent var	56.71002
Adjusted R-squared	0.733219	S.D. dependent var	6.908742
S.E. of regression	3.568427	Akaike info criterion	5.643328
Sum squared resid	152.8040	Schwarz criterion	5.940119
Log likelihood	-44.78995	Hannan-Quinn criter.	5.684252
F-statistic	10.34451	Durbin-Watson stat	2.057677
Prob(F-statistic)	0.000502		

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاق من مخرجات Eviews12 وقاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

يعرض الجدول أعلاه، النتائج التي تم الوصول إليها من خلال التقدير بتقنية المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (fmols)، والتي نستنتج من خلالها ما يلي:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين FIN_INV والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0022 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما زاد FIN_ INV بوحدة واحدة كلما زاد الاستقرار المالي بـ 1.378255 وحدة في الأجل الطويل في الاردن.
- وجود علاقة طردية ومعنوية بين GDPCAP والاستقرار المالي وهو ما تؤكده نسبة المعنوية المقدرة بـ 0.0000 وهي أقل من نسبة المعنوية 5%، وتعني أنه كلما GDPCAP بوحدة واحدة كلما زاد الاستقرار المالي بـ 0.01256 وحدة في الأجل الطويل في الاردن.

الجدول رقم 33: التقدير بتقنية FMOLS لدولة (لبنان)

Dependent Variable: Z_SCOR
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 07/02/24 Time: 16:15
Sample (adjusted): 2005 2021
Included observations: 17 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FIN_ACS	-129.2174	72.87573	-1.773120	0.1039
FIN_DEV	20.26133	45.99157	0.440544	0.6681
FOR_INV	0.346605	0.460451	0.752751	0.4674
GDPCAP	0.001839	0.000910	2.021341	0.0683
OP_TRD	0.102782	0.047972	2.142545	0.0554
C	44.57279	26.17089	1.703143	0.1166

R-squared	0.307174	Mean dependent var	18.84821
Adjusted R-squared	-0.007747	S.D. dependent var	1.809227
S.E. of regression	1.816222	Sum squared resid	36.28527
Long-run variance	3.105214		

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاق من مخرجات Eviews12 وقاعدة بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

يعرض الجدول أعلاه، النتائج التي تم الوصول إليها من خلال التقدير بتقنية المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (fmols)، والتي نستنتج من خلالها أن مؤشرات الشمول المالي لا تؤثر على الاستقرار المالي في لبنان خلال الأجل الطويل.

خاتمة:

من خلال معالجتنا للدور الذي يقوم به الشمول المالي والمعبر عنه بالوصول للخدمات المالية من أجل تحقيق الاستقرار المالي، وجدنا أن مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية يؤثر وبشكل إيجابي في الاستقرار المالي المعبر عنه ب **Z-Score** في دولة الجزائر ومعظم الدول العربية المختارة والتي تتوافق مع معظم الدراسات السابقة، بحيث حسب دراستنا للتأثيرات العشوائية فإنه كلما زاد مؤشر الوصول للخدمات المالية بوحدة واحدة يزيد الاستقرار المالي بـ **12.78771** وحدة، وكذلك بالنسبة للمتغيرات على مستوى الدولة فإنه كلما زاد مؤشر تطور الخدمات المالية بوحدة واحدة يزيد الاستقرار المالي بـ **48.83758** وحدة، أما بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فكلما زاد بوحدة واحدة سينخفض الاستقرار المالي بـ **0.002021** وحدة، أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي فلا وجود لأي علاقة بينه وبين الاستقرار المالي.

الخاتمة

العامة

الخاتمة العامة:

أصبحت المشاكل المتعلقة بالشمول المالي محط اهتمام وأحد التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية على أجندات المؤسسات الدولية، صانعي السياسات، البنوك المركزية، المؤسسات المالية والحكومات، كما أنه كان الهدف المعلن للبنك الدولي في تحقيق الوصول المالي الشامل بحلول سنة **2020**، حيث أتاح هذا الأخير قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي (Global Findex) لقياس وتتبع تقدم الشمول المالي في الدول، والمساعدة في تطوير السياسات الخاصة به في الدول النامية والناشئة، وهو ما يعتبر مثال حي على الاعتراف بالشمول المالي كعامل أساسي للاستقرار المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر من خلال دمج أكبر عدد من الأفراد من مختلف شرائح المجتمع في مؤسسات مالية رسمية .

كما أنه بعد الأزمة المالية العالمية أواخر **سنة 2007**، أصبح تعزيز الشمول المالي يعتمد تركيزه على الادخار بدلا من التركيز على الائتمان، فيجب أن يكون الوصول إلى الادخار على رأس الأولويات لأنه يوفر فوائد رئيسية كتعزيز قدرة الأسر على إدارة المخاطر، تنويع قاعدة تمويل المؤسسات المالية للعمل على تخفيف تأثير أزمة الائتمان العالمية على الوساطة المالي. وتشير الإحصاءات للبنك الدولي لعام **2021** ان نسبة المدخرين من السكان البالغين قد ارتفعت في المتوسط من **6%** في سنة **2011** إلى **10%** في عام **2021**. مع ذلك لا تزال الفرص كبيرة خاصة للمؤسسات المالية والمصرفية لتحسين الوصول للمنتجات الادخارية في المجتمعات العربية واستهداف الفئات المحرومة والمناطق النائية عن طريق تبني سياسات مناسبة.

كذلك، أصبح الاستقرار المالي من أبرز أهداف صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية الأخيرة، فعمل الباحثون وواضعوا السياسات على تطوير البرامج والسياسات من أجل تحقيق الاستقرار المالي عن طريق اتخاذ تدابير تهدف على التقليل من حدة المخاطر النظامية والتخفيف من التهديدات على النظام المالي، مع دعم تنفيد السياسات الاحترازية، ما يزيد من مرونة القطاع المالي ومنعه من مواجهة العراقيل والتأهب لتصدي الأزمات المالية وإدارتها، من أجل الحفاظ على الثقة في النظام المالي مع الأداء السليم خلال الفترات والظروف العصيبة.

فبالنسبة للنظام المصرفي العربي ورغم التحديات والمخاطر المحيطة، فإن مؤشر الاستقرار المالي واصل أداءه الجيد حيث بلغت قيمته **0.591** نقطة في نهاية عام **2022**، مقابل **0.526** في نهاية عام **2021**، وهذا تابع لتحسن معظم المؤشرات المصرفية والمالية والاقتصادية، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المالي.

ولمعرفة هل للشمول المالي دور يلعبه في تحقيق الاستقرار المالي، قمنا بمراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية السابقة سواء الأجنبية أمريكية، أوروبية، آسيوية، إفريقية منها والعربية ذات صلة بالبحث وجمعنا إطارا نظريا قويا يصف الشمول المالي واهم القنوات التي يؤثر بها على الاستقرار المالي، فاستخدمنا في هذه الرسالة بيانات متعلقة بالمتغير المستقل المتمثل في الشمول المالي والمعبر عنه ببعد الوصول إلى الخدمات المالية، والمتغير التابع المتمثل في الاستقرار المالي والمعبر عنه ب**Bank Z-score**، بالإضافة إلى متغيرات مختارة خاصة بالدولة المتمثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التطور المالي، الاستثمار الأجنبي والانفتاح التجاري لعينة متكونة من سبعة دول عربية وهي الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مصر، الأردن ولبنان على مدار السنوات من **2004** إلى **2021**، حيث تمت معالجة هذه البيانات باستخدام **EVIEWS 12**، ولقد اعتمدت منهجيتنا على استخدام

أدوات الاقتصاد القياسي الخاصة في تحليل السلاسل الزمنية ونماذج بانل للتأثيرات الثابتة والعشوائية، متمثلة في طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (**FMOLS**) من أجل تقدير نموذج التجانس، طريقة المربعات الصغرى بالاعتماد على المتغيرات الوهمية **D VOLS**) من أجل تقدير الأثر الثابت وطريقة المربعات الصغرى المعممة (**FMOLS**) لتقدير نموذج الأثر العشوائي، كل هذا من أجل الإجابة على فرضيات الدراسة، مما أدى إلى التوصل لنتائج مهمة ومترجمة لأهداف الدراسة وتأتي كمايلي:

- كلما زادت نسبة الوصول للخدمات المالية كلما زادت نسبة الاستقرار المالي في الأجل الطويل في كل من الجزائر، المغرب، تونس، مصر والأردن. بحيث الوصول إلى الخدمات المالية يساهم في دمج المزيد من الأفراد في النظام المالي الرسمي، مما يعزز من الشمول المالي. هذا الشمول يؤدي إلى زيادة عدد الأفراد الذين يمكنهم الاستفادة من القروض، والحسابات المصرفية، والتأمين، ما يعمل على الاستقرار المالي، وهذا ما **يجيب على نظرية السلع العامة** حيث تجادل هذه النظرية أن الخدمات المالية الأساسية يجب أن تكون متاحة لجميع الأفراد بدون تمييز وبسهولة فلا ينبغي أن تكون قيود على أي فرد من المجتمع، كما يجب أن يستفيد الجميع دون استثناء من الخدمات المالية، لأن هذه النظرية تدعي أن كل شخص من المجتمع يساهم في الاقتصاد ولا يمكن استبعاد أي فرد من الخدمات المالية الأساسية المتمثلة في أجهزة الصراف الآلي (ATM)، حسابات البنوك، بطاقات الائتمان، بطاقات الخصم، والودائع المصرفية، مما يعزز الشمول المالي ويعزز الاستقرار المالي.
- بعد الوصول للخدمات المالية لا يؤثر في الاستقرار المالي خلال الأجل الطويل في كل من موريتانيا ولبنان.
- وجود علاقة طردية بين مؤشر التطور المالي والاستقرار المالي في الجزائر والدول العربية المختارة، بحيث كلما زادت نسبة مؤشر التطور المالي زادت نسبة الاستقرار المالي في هذه الدول، فالتطور المالي يوفر أدوات وخدمات تساعد في إدارة المخاطر بشكل أفضل وتحسينها بما يشمل في ذلك التأمين، العقود الآجلة، والمشتقات المالية، التي تساعد الشركات والأفراد على التحوط ضد المخاطر المالي ما يعزز من استقرار النظام المالي. كما توفر النظم المالية المتطورة للحكومات والبنوك المركزية أدوات أفضل لتنفيذ السياسات النقدية والمالي بما يشمل تحسين قدرة السلطات على مراقبة التدفقات المالية والتحكم في العرض النقدي، مما يساعد في استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي؛ وكذا تعزيز الشفافية والثقة في النظام المالي يزيد من تعامل لفئة أكبر من المستثمرين والمستهلكين في النظام المالي ما يدعم استقراره وقدرته على امتصاص الصدمات والتقليل من المخاطر بكل أنواعها.
- لا يؤثر مؤشر الاستثمار الأجنبي على الاستقرار المالي في الدول العربية ذلك بسبب التحديات المتعددة التي تواجه الاقتصادات العربية بالإضافة إلى ضعف البيئة التنظيمية لهذه الدول وعدم قدرتها على دعم الاستثمار الاجنبي المباشر والتعامل مع التحديات والفرص التي يوفرها لها، مما يحد من تأثيرها المحتمل والملموس على الاستقرار المالي.
- **وجود علاقة عكسية بين نصيب الدخل من الناتج المحلي الاجمالي والاستقرار المالي بحيث كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سينخفض الاستقرار المالي.**
- وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الانفتاح التجاري وبين الاستقرار المالي، وتعني أنه كلما زاد الانفتاح التجاري زاد مستوى الاستقرار المالي. حيث يتيح الانفتاح التجاري للدول العربية فرصة لتنويع اقتصاداتها بعيدًا عن الاعتماد المفرط

على موارد محددة مثل النفط والغاز، ما يساهم في تقليل المخاطر المالية المرتبطة بتقلبات أسعار هذه الموارد في الأسواق العالمية، ويعزز من الاستقرار المالي. كما يعمل الانفتاح التجاري على تشجيع المنافسة، مما يدفع الشركات المحلية لتحسين كفاءتها وجودة منتجاتها وخدماتها. هذا التحسين في الكفاءة يؤدي إلى تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني ويعزز من استقراره المالي.

فينبغي على السلطات الحكومية العربية وصانعي السياسات تركيز جهودهم من أجل زيادة الوصول إلى الخدمات المالية لأكبر عدد ممكن من الأفراد من مختلف فئات المجتمع، وبالتالي استبعادهم عن القطاع الغير رسمي ومن تم تمهيد الطريق لتحقيق نظام مالي أكثر استقرارا ورفاهية أكثر استدامة.

كما يمكن تلخيص بعض توصيات لتعزيز العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي على النحو التالي:

1- التثقيف المالي: ويتم ذلك عن طريق

- تعليم الأفراد بتنفيذ برامج للتثقيف المالي لزيادة وعيهم بأهمية إدارة أموالهم بمسؤولية، مع الاستفادة من مختلف الخدمات بشكل آمن.
- دعم وتشجيع المبادرات التحسيسية التي تهدف إلى تحسين فهم الأفراد المالي مثل الادخار والاستثمار وغيرها من المفاهيم.

2- تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية: وذلك من خلال

- بدعم المبادرات التي تسعى لتوسيع نطاق دائرة الخدمات المالية لتشمل جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات المستبعدة ماليا.
- الاستثمار في تحسين البنية التحتية المالية الرقمية مثل خدمات مالية عبر الأنترنت، تطبيقات الهاتف النقال.

3- تعزيز الشمول المالي الرقمي: باتباع مايلي

- تبني التكنولوجيا الحديثة بدعم الابتكارات التكنولوجية في المجال المالي مثل التشفير والتحليلات الكبيرة لتعزيز الشمول المالي.
- تطوير حلول مالية رقمية يمكنها تلبية احتياجات الفئات المهمشة ماليا في المجتمع، من خلال بذل المزيد من الجهود من طرف الحكومات وأرباب العمل الخاصين ومقدمي الخدمات المالية، بما في ذلك شركات التكنولوجيا المالية والعمل معا لتقليل الحواجز أمام الوصول المالي للأفراد.

4- تعزيز الشفافية والرقابة: بتشجيع المؤسسات المالية على تبني معاملات شفافة لزيادة الثقة لدى الأفراد، أيضا تطبيق تنظيمات رقابية صارمة على المؤسسات المالية لضمان استقرارها مع سلامة العمليات المالية.

5- مراقبة المخاطر وإدارتها:

- عن طريق تطوير آليات لتحليل وإدارة المخاطر الخاصة بالشمول المالي، كالمخاطر المتعلقة بالائتمان.
- وضع ميكانيزمات تمكنها من الإدارة الجيدة الأزمات المالية بشكل فعال من أجل ضمان استقرار النظام المالي.

6- تشجيع التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص:

من خلال تشجيع الشراكات بين المؤسسات المالية ومزودي الخدمات التقنية لدعم الابتكار، وكذا تطوير سياسات منسقة بين الجهات الحكومية والمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي والاستقرار المالي.

7- تطبق التمويل الإسلامي: خاصة في الدول الإسلامية والتي من بينها الجزائر كبديل للتمويل التقليدي الذي يفرض التعامل بالفائدة، وهو الأمر المحرم في العقيدة الإسلامية، وهذا من أجل استقطاب الأفراد المستبعدين طوعا وخوفا من تخطي الحدود الشرعية.

المراجع:

A, M., & Iqbal, Z. (2012). Financial Inclusion: Islamic Finance perspective. Journal of Islamic Business and Management, 02(01), 35-64.

A.Zaidy. (2022). The role of financial technology (FINTECH) in changing financial industry and increasing effeciency in the economy. Consulté le 07 22, 2023

A.Zaidy, I. (2022). The role of financial technology (FINTECH) in changing financial industry and increasing efficiency in the economy. Consulté le 01 12, 2024

A.Zaidy, I. (2022). The role of financial technology (FINTECH) in changing financial industry and increasing efficiency in the economy. Consulté le 07 22, 2023

Abata, & Matthew , A. (2014). Asset quality and bank performance: Astudy of commercial banks in Nigeria. Research Journal of finance and accounting, 05(18), 39-44.

Ahamed, M., & Mallik, S. (2019). Is financial stability good for bank stability? International Evidence. Journal of Economic Behavior and Organization, 157, 403-42.

Anyfantaki, S. (2016). The evolution of financial technology (FINTECH). Economic Bulletin(44), 47-62.

Bank, E. C. (2010). Basel III. Financial stability Review, 125-132.

Bank, E. C. (2024). Récupéré sur https://www.ecb.europa.eu/paym/financial-stability/html/index.en.html.

Bank, W. (2022, 10 13). Récupéré sur https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview.

Benyounès, T., & Belguerbouz, M. (2014). L'intermédiation financière et bancaire; Une obligation pour l'entreprise exportatrice. Strategie and Development Review, 04(07), 72-91.

Bialas, M., & Adrian, S. (2010). Evolution of capital adequacy ratio. Economique and Sociology, 03(02), 48-57.

Bitar, M., Sami, B., Rym, A., & Thomas, W. (2020). Basel compliance and financial stability: evidence from islamic banks. Journal of financial services research, 60, 81-134.

Borio, C. (2003). Toward a macroprudential framework for financial supervision and regulation? Bank for international settlements.

Buckley, R., Douglas , W. A., & Janos, N. B. (2016). The evolution of Fintech: Anew post-crisis paradigm? SSRN Electronic journal, 47(04), 1271-1319.

C, H. (2003). Analyses of Panel Data. 2nd , Cambridge University press, UK.

Camara, N., & Daved, t. (2014). Measuring financial inclusion: A multidimentional index BBVA research. BBVA Reaserch, 09.

Caruana, J. (2005). Overview of Basel II and its reflections on financial stability. International Conference on financial stability and implications of Basel II. Istanbul: Banco De Espana.

CGAP، و GPFI الشراكة العالمية للاشتمال المالي. (اكتوبر, 2011). الهيئات العالمية المعنية بوضع المعايير والإشتمال المالي للفقراء نحو ارشادات ومعايير متناسبة.

Cherif, S. (2021, June 14). basel 4 the standardized credit risk approach and its implications. Récupéré sur https://eb8.infopro-insight.com/.

Chiaramonte, L., Hong , L., Federica, P., & Mingming, Z. (2014). How eccurately can Z-score predict bank failure? Financial Market Institutions and Instruments, 25(05), 333-360.

Choudhury, S. R., & Debarghya , B. (2016). Financial Exclusion -Aparadox in devoloping countries. IOSR gournal of economics and finance, 40.

Damane, M., & Sin , Y. H. (2024). The impact of financial inclusion on financial stability: Review of Theories and international Evidence. Development Studies Rsearch, 11(01).

drischti. (2020, aout 12). https://www.drishtiias.com/to-the-points/paper3/basel-norms. Récupéré sur Basel Norms.

Eichengreen, B. (2004). Global crises, Global solutions. (B. Lomborg, Éd.) Cambridge University Press.

F.Allen, Carletti.E, Cull.R, Qian.J, Senbet, L., & Valenzuela, P. (2014). Improving access to banking: Evidence from Kenya. Development Economics and Financial Economics(9840).

Fatima, N. (2014). Capital Adequacy: Afinancial soudness indicator for banks. Global Journal of finance and management, 06(08), 771-776.

GAOUAL, Z. I., & Zohra, G. (2021). The CAMELS banking system as an effective model for evaluation the performance of Algerian public banks. Revue de l'innovation et marketing, 08(01), 212-232.

Green, W. H. (2002). Econometric Analyses (Vol. 05). New Jersey: Prentice Hall.

Groupe, W. B. (2016). Récupéré sur https://www.worldbank.org/en/publication/gfdr/gfdr-2016/background/financial-stability.

Gujrati, S. K. (2016). Basel III: Astep ahead in banking risk management. International Perspectives on Socio-Economic Development in the Era of Globalization, 08.

Gunanto, A. (2023). Testing the accuracy of Altman, Springate, and Zmijewski Models in the contex of Indonesian Banking. International Journal of Management, Accounting and Economics, 10(06), 379-395.

H.R.Khan. (2011). Financial inclusion and financial stability: Are they two sides of the same coin? Récupéré sur https://www.bis.org/review/r111229f.pdf.

Hanning, A., & Stefan Jansan. (2010). Financial inclusion and financial stability: current policy issues "Asian development bank institues". ADBI Working Paper Series(259), 05.

Hanning, A., & Stefan, J. (2010). Financial inclusion and fina cial stability: Current Policy Issues. ADBI Working Paper Series(259).

Hasan, M. (2023). The Impact of Financial Technology (Fintech) on the Financial and Banking Services Sector and its Applications in the Islamic Financial Industry. SSRN Electronic Journal, 04.

Hmedi, S. (2015). Basel accord and banking competitivity. Asian Economic and Social Society, 05(12), 252-258.

Hussain, I. (2021). Analytical study of Basel norms and indian banking systems. International Journal of creative research thoughts (IJCRT), 09(02), 4678-4682.

J.Schinasi, G. (2005). Safeguarding Financial Stability. International Monetary Fund.

Jark, D. (2024, Avril 09). Financial stability board: How it works. Récupéré sur https://www.investopedia.com/financial-stability-board-how-it-works-8622468.

JI, O., Okey, N., Precious , O., & Amadi, S. (2018). Evaluation of financial soudness of selected commercial banks in Nigeria: An application of bankometer S-score model. Journal Finance marketing, 02(04), 22-25.

Joao.J, Madaleno, M., & Botelho, A. (2022). The effect of financial inclusion and competitiveness on financial stability: Why financial regulation matter in developing countries? Journal Risck Management, 15(03).

Jothr, O. A., Ayad, A., & Hussein , A. M. (2021). CAMELS Model and its impact on the evaluation of banking performance. مجلة الإدارة والإقتصاد(129), 533-543.

K.Ozili, P. (2022). Digital financial inclusion. Book: Big Data: A Game Changer for Insurance Industry, 238-229.

Kamal, A., Talat, H., & M.Mahmood, S. K. (2021). Impact of financial inclusion and financial stability : Empirical and theoretical review. Liberal Arts and Social Sciences International Journal, 05(01), 514-530.

Khawaja, M. J. (2023). Predicting financial failure using Altman's Z-Score Model: Evidece from Commercial bank in Pakistan. Annals of Social Sciances and Perspective, 04(01), 91-102.

KPMG. (2021, January). Overview of Local Implementation of Basel IV. Récupéré sur https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/cn/pdf/en/2021/02/overview-of-local-implementation-of-basel-iv.pdf.

Kumari, T. (2021). Dimenssions of financial inclusion: An individual perspective. Journal of Accountancy & Finance, 06(02), 41-60.

Kurach, R., & Tomasz, S. (2015). The PE ratio and the predicted earning growth -The case of poland-. Folia Oeconomica Stetinensia, 127-138.

Large, A. (2003). Basel II systemic stability. At the British Bankers' Association - Basel II. London: Bank of England .

Lombardi, D. (2016). Reinventing the role of central banks in financial stability. Centre for International Govermence Innovation,and Lawrence Schembri,Bank of Canada.

M, C., Salvator, D., & Malecky, M. (2020). Financial inclusion and stability: Review of theoretical and Empirical links. The World Bank Research Observer, 36(02), 197-233.

Martino, M. D. (2020). Les règles prudentielles de Bale 1,Bale 2,Bale 3 et le financement des entreprises. Revue Francais de comptabilité(539).

Financial stability and financial .(2014) .Victor Pontines و ،Morgan Peter .(488)ABDI Working Paper Series .inclusion

Morgan, P. (2022). Fintech and financial inclusion in Southeast Asia and India. Asian economic policy review, 17(02), 183-208.

Morgan, P. J., & Victor, P. (2014). Financial stability anad financial inclusion. ADBI Working Paper Series(488), 05.

Mu, Y., & Jenny , L. (2016). Financial Inclusion and Stability in Africa's Middle-Income Countrie. Internatinal Monetary Fund.

N.Doku, J., KHadijah, I., Deborah N.A.S, B., & Jonas, L. (2023). Impact of degital financial technology on financial inclusion in Sub-Saharan Africa: The moderation role of institutional quality. African finance journal, 25(02), 31-45.

Financial inclusion measurement in .(2017) .Navarro Antonie و ،Nadina Chehade
. the arab world

Obrenovic, B., & Umidjon , A. (2016). Banking compitition and stability: Comprehensive literature Review. International Journal of Management Science and Business Administration, 06(02), 26-33.

Operana, B. V. (2016). Financial inclusion and financial stability in the Philipine. Graduation school of public policy, 03.

Ozili, & Peterson.K. (2021). Has financial inclusion made the financial sector riskier? MPRA PAPER N°105529.

Ozili, P. K. (2018). Impact of degetal fianace on financial inclusion and stability. Borsa Istambul review, 18(04), 329-340.

Philip, D. (2002). Toward A typology of financial instability. Vienna:Osterreich chiseth national bibliothek.

Rahman, Z. A. (2017). National financial inclusion strategies and mesurent framwork, financial inclusion and SME financing sector, devolopment, bank Negara Malysia. BANK NAGARA MALYSIA central bank of malysia, 12.

Sabri, M. K. (2017). Règlementation prudentielle de Bale I à Bale III & Analyse financière des banques publiques en Algerie. Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT, 16(02), 01-28.

Saksonova, s., & Irina, K. M. (2017). Fintech as financial innovation -the possibilities and problems of implementation. European research studies journal, XX(03), 961-973.

Samara, M. (2008). Index of financial inclusion. INDIAN COUNCIL FOR RESEARCH ON INTERNATIONAL ECONOMIC RELATIONS(215).

Sarma, M. (2008). Index of financial inclusion. Indian council for research on international economic relations(215), 02.

Sarykalin, S., Gaia , S., & Stan , U. (2008). Valur- at- risck vs. conditionel value at risck in risk management and optimization. Tutorials in Operations Research, 270-293.

Singh, A., Pooja, M., & Kapil, D. (2019). An analysis of joirney of Basel norms for supervision of banks. International Journal of scientific research and review, 07(06), 07-11.

Swamy, V. (2013). Banking system resilience and financial stability -An evidence from Indian Banking-. Journal of international business and economy, 14(01), 87-117.

VISNOVSKY, F. (2017). Bale 1,2,.....de quoi s'agit-il? Séminaire national des professeurs de BTS Banque Conseil de Clientèle (p. 05). Grenoble: Banque de France.

VODOVA, P. (2013). Liquidity ratios of plish commercial banks. European Financial and accounting Journal, 08(3-4), 24-38.

W, R., & Ferguson, J. (2002). Should financial stability be an explicit central bank objective? Conference at the IMF in Washington DC (pp. 208-223). International Monetary Fund.

zhanbolatova, A., Sayabek, Z., Kairat, Z., & Almagul, J. (2018). Relationship between bank compitition and stability: The case of the UK. Banks and Bank S ystems, 13(01), 98-114.

ابراهيم الكراسنة. (2006). أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر. معهد السياسات الاقتصاديةصندوق النقد الدولي.

أحمد شفيق الشادلي. (2014). الإطار العام للإستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه. صندوق النقد العربي.

أحمد طلفاح. (2005). مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المصرفي. المعهد العربي للتخطيط.

أسماء سليمان، و سلمان عبد الحميد. (بلا تاريخ). قياس الإستقرار المالي للبنوك العربية –دراسة مقارنة–. المجلة العلمية للدراسات التجارية، 11(04)، 1089-1118.

أشرف إبراهيم عطية. (2021). تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات: عرض تجربة الشمول المالي في مصر. المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، 02(02)، 367-426.

(2016). إضاءات. نشرة توعوية، معهد الدراسات المصرفية ، دولة الكويت.

العيد صوفان، و الطيب بولحية. (2007). فعالية نظم الإنذار المبكر في التنبؤ بالأزمات المالية– الأزمة المالية العالمية 2007 نموذجا–. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 02(33)، 239-247.

الغد الجزائري. (05 فبراير, 2023). انشاء لجنة الاستقرار المالي المكلفة بالرقابة الاحترازية. تاريخ الاسترداد 13 اوت, 2024، من https://elghadeldjazairi.dz/.

المنتدى العربي الخامس للسياسات –أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة–. (10-11 ديسمبر, 2013). تاريخ الاسترداد 13 01, 2024، من
https://www.cgap.org/sites/default/files/researches/documents/Other-Highlights-from-the-5th-Arab-Policy-Forum-July-2014-Arabic_0.pdf.

أمال بن الدين، و مطاي عبد القادر. (2019). تحليل مؤشرات الاستقرار المالي –دراسة تطبيقية حالة الجزائر–. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12(02)، 90-105.

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. (77)، 06.

أمل أحمد حسن الدالي. (2022). استخدام أسلوب اختبارات الإجهاد المالي في قياس قدرة شركات التأمين على تحمل الصدمات المالية. مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الادارية، 59(03)، 409-457.

أمينة ولد عوالي، و صفيح صادق . (2021). تحليل العلاقة بين الشمول المالي والإستقرار المصرفي في الجزائر –دراسة قياسية 2010–2017. مجلة دفاتر البحوث العلمية، 09(02)، 196–209.

آية عادل محمود. (2021). أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء البنكي. مجلة الدراسات المالية والتجارية(03)، 378.

آية عادل محمود عوض. (2021). أثر تطبيق الشمول المالي على الأداء المالي للبنوك. مجلة الدراسات المالية والتجارية، 31(03)، 370–394.

أيمن بوزانة، و وفاء حمدوش. (2021). واقع تأثير تفعيل سياسة الشمول المالي على تعزيز الإستقرار المالي للنظم المصرفيةالعربية. مجلة دراسات العدد الإقتصادي، 12(01)، 71–81.

بن دابة أسيا، و أسماء سفاري. (2020). الإستقرار المالي في الجزائر بين تطبيق المعيير الدولية والتبعية النفطية –دراسة تحليلية. مجلة دراسات وأبحاث، 12(04)، 810–793.

بن سليم محسن، و محمد خميسي بن رجم. (2016). دراسة تحليلية لمقاربة القيمة المعرضة للخطر كألية مستحدثة لقياس وادارة المخاطر المالية: دراسة حالة سوق الأوراق المالية الجزائري. مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، 09(01)، 379–400.

بن قيدة مروان، و رشيد بوعافية. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، 09(01)، 90–105.

بنك الجزائر. (07 مارس, 2024). بيان صحفي. تاريخ الاسترداد 31 07, 2024، من https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%81%D8%B8-%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%8A%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9-2.

بوجلخة ابراهيم. (2011). قياس الاستقرار المالي في البنوك الاسلامية والتقليدية في ماليزيا خلال الفترة 2008–2015 باستخدام نموذج Altman Z-Score. مجلة المشعل الاقتصادي، 04(01)، 422–465.

بولحبال سميرة، و نجيب الله حاكمي. (2019). أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 06(01)، 22–37.

ثريا عبد الرحيم الخزرجي، و طارق سعيد الأعرجي صبيان. (2020). القياس اللإقتصادي لأثر الشمول المالي على الإستقرار المصرفي في العراق. journal of economic and administrative services، 26(119)، 327.

حدو آمال. (2023). تقييم أداء البنوك باستخدام النموذج الأمريكي CAMELS في ظل جائحة كورونا –دراسة مقارنة بين البنك الوطني الجزائري وبنك الخليج الجزائر–. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، 06(01)، 194-183.

حمزة رملي، و قرقي عمار . (2021). قياس الأداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي للانذار المبكر CAMELS –دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمركي JPMOOCH. مجلة دراسات اقتصادية، 08(01)، 166-147.

حنان شاوي، و بن دعاس زهير. (2022). قياس الاستقرار المالي للمصارف الجزائرية باستخدام نموذج Z-score. مجلة معارف، 17(01)، 274-293.

دردور أسماء، و سليمة خوالد. (2020). قياس الاستقرار المالي والمصرفي لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر باستخدام مؤشر Z-score للفترة 2008-2018. Revue D'Economie et de Management، 19(02)، 49-59.

رانيا زرير، و الحموي نرمين . (2016). مدى ملائمة مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 38(01)، 303-321.

رانيا زرير، و نرمين الحمودي . (2016). مدى ملائمةمؤشر –Z-Score لقياس الإستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 38(01)، 321-303.

سامية مطاير. (2022). دراسة محددات الإستبعاد المالي في منطقة المغرب العربي باستخدام الجيل الثاني للتكامل المتزامن ومنهجية Pmg Panel ARDL خلال الفترة 2004-2019. مجلة مجاميع المعرفة، 08(01)، 11.

سعيداني سميرة، و نوال بيراز. (2023). قياس الاستقرار المالي في المصارف الاسلاميةباستخدام نموذج Z-Score –دراسة حالة مصرف الشارقة الاسلامي–. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 10(01)، 480-501.

سميرة بولحبال، و نجيب الله حاكمي . (2019). أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، 06(01)، 22-37.

سهير محمود معتوق، حسن علي إيمان، و محمود سيد هناء. (2021). الشمول المالي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 35(01)، 85-86.

سهيل مقابلة، و هيلات محمود. (2018). دور السياسات الاقتصادية العربية الرسمية في مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية: بعض التجارب الدولية مع التركيز على الأردن. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19(74)، 130-99.

شوقي بورقبة. (2016). طريقة العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر RAROC كأداة لاتخاذ قرار التمويل في المصارف الاسلامية. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 06(01)، 54-69.

صادقي أمينة. (2023). استراتيجية الشمول المالي في الأردن (2018-2020) الجهود والنتائج. مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت، 04(01)، 114-136.

صلاح الدين سيد محمد علي. (2020). الشمول المالي وأهميته الإقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 35(04)، 236-311.

صندوق النقد العربي. (2023). صندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي. (07 جويلية, 2023). التقرير السنوي حول الاستقرار المالي في الدول العربية 2023. تاريخ الاسترداد 11 اكتوبر, 2023، من https://www.amf.org.ae/ar/publications/tqryr-alastqrar-almaly/tqryr-alainstqrar-almaly-fy-aldwl-alrbyt-lam-2023.

صندوق النقد العربي. (27 افريل, 2024). أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية اليوم العربي للشمول المالي تحت شعار " نحو تشجيع الادخار لتعزيز الشمول المالي". تاريخ الاسترداد 12, 08 2024، من https://www.amf.org.ae/ar/news/27-04-2024/amant-mjls-mhafzy-almsarf-almrkzyt-wmwssat-alnqd-alrbyt-alywm-alrby-llshmwl-almaly.

عبد الحليم عمار غربي. (2020). نحو إطار مفاهمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي -دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته و تأثيره. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 10(01)، 07-41.

عبد الكريم قندوز، سائد خليل، و عبد الله سراج. (2022). محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية. صندوق النقد العربي(11).

عبد الله كمال بن مسعود، و سليمان بلعور. (2021). قياس ومراقبة جودة الأصول وفق نموذج CAMELS، كأداة لتفعيل نظام الرقابة الداخلية في البنك الوطني الجزائري BNA للفترة من 2012 إلى 2016. مجلة العلوم الاقتصادية، 24(01)، 271-290.

عبير حاجي. (2023). دور البنك المركزي والبنوك التجارية في دعم وتيرة الشمول المالي- دراسة بعض التجارب العربية-. مجلة بحوث الإقتصاد والمناجمنت، 04(01)، 393-412.

عريف عبد الرزاق. (2019). واقع الإشتمال المالي في الدول العربيةمع الإشارة إلى الجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 06(04)، 201.

عطية أشرف ابراهيم. (2020). ظاهرة الإقتصاد الخفي: الآثار وآليات المواجهة. المجلة القانونية، 08(10)، 3263-3328.

عمار ياسين أوسياف. (2021). الشمول المالي كاستراتيجية لتأهيل النظام المصرفي الجزائري: الواقع والمعيقات. مجلة التواصل، 27(05)، 63-82.

فارس محمود سعيد الرملي، و صلاح الدين تاج الدين ميادة. (2023). اختبار العلاقة بين الهشاشة المالية والتعافي المالي باستخدام سببية جرانر -دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. Journal of business and management studies، 05(05)، 53-37.

محمد اليفي، و سرير عبد القادر. (2020). محددات الأمان المصرفي باستخدام نظام التصنيف الأمريكي كاملز CAMELS -دراسة حالة النظام المصرفي الجزائري للفترة 2003-2017-. مجلة الإستراتيجية والتنمية، 10(09)، 52-33.

محمد بن بوزيان، عبد اللطيف مصيطفي، و علي بن ساحة. (2014). تحليل العلاقة بين الإستقرار المصرفي والقدرة التنافسية للبنوك -دراسة حالة البنوك المصرفية-. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، 05(01)، 115-140.

محمد طرشي، و نبيل بوفليح. (2017). الرقابة المصرفية وسبل تطويرها وتعزيزها في ظل انتشار الأزمات المالية -حالة الجزائر-. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 02(02)، 102-88.

محمد عبد الفتاح العشماوي، عبد المقصود أحمد محمد، و يوسف علي كاسف سارة. (2022). دور مؤشرات CAMELS في تقييم الأداء المصرفي -دراسة حالة البنك الأهلي-. المجلة العلمية للبحوث التجارية، 44(01).

محمد عبد المنعم أبو السعود زايد، زيدان ابراهيم محمد، و أحمد عبد الرحمن البسطويسي مروة. (2023). دور الإفصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الإستقرار المالي للقطاع المصرفي -دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية-. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 07(01).

محمد نواف عابد، و زملط اياد. (2019). أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12(01)، 114-131.

مرابط محمد، و الياس حناش. (2020). تشخيص محددات الإستقرار المالي في المصارف الإسلامية. 06(02)، 228-242.

مها مزهر محسن. (2016). اختبار الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق على وفق النسب المعيارية خلال المدة 2009-2013. مجلة العلوم الاقتصادية، 22(92)، 384-360.

نادية لوزي. (2021). واقع الشمول المالي في الدول العربية وآلية تعزيزه–دراسة مقارنة لمستوى الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية. مجلة بحوث الأقتصاد والمناجمنت، 02(02)، 16.

نغم حسين نعمة، و نوري حسن حمد. (2018). مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق. الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، 02، الصفحات 28-54.

نوري عبد الرسول الخاقاني، و عامر ابو هونة صلاح. (2018). استخدام نظام CAMEL في تحليل كفاية رأس المال والربحية والسيولة العين من المصارف العراقية. مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والإدارية، 15(02)، 28-63.

هوزان تحسين توفيق. (2015). قياس الإستقرار لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2006-2010. مجلة جامعة زاخو، 03(02)، 537-555.

وكالة الأنباء الجزائرية. (25 أفريل, 2024). الشمول المالي. تاريخ الاسترداد 07 اوت, 2024، من https://www.aps.dz/ar/economie.

وليد حمدي الحسيني يونس. (2021). نموذج محاسبي مقترح للقياس و الإفصاح عن أثر الشمول المالي للخدمات المالية المصرفية على الاستقرار المالي في البنوك التجارية المصرية. الجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 03(03)، 252-186.

ياسمينة ابراهيم سالم. (2020). متطلبات تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة بعض الدول العربية–. مجلة الدراسات الإقتصادية، 21(01).

الملاحق:

نتائج اختبار الاستقرارية

Panel unit root test: Summary
Series: Z_SCOR
Date: 07/01/24 Time: 22:19
Sample: 2004 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.72244	0.0032	7	117
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.76143	0.0391	7	117
ADF - Fisher Chi-square	23.9056	0.0470	7	117
PP - Fisher Chi-square	23.0338	0.0597	7	119

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(Z_SCOR)
Date: 07/01/24 Time: 22:21
Sample: 2004 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.9100	0.0000	7	110
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-11.1846	0.0000	7	110
ADF - Fisher Chi-square	107.933	0.0000	7	110
PP - Fisher Chi-square	97.3801	0.0000	7	112

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: FIN_ACS
Date: 07/01/24 Time: 22:22
Sample: 2004 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.29851	0.3827	7	116
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	1.97914	0.9761	7	116
ADF - Fisher Chi-square	17.4323	0.2339	7	116
PP - Fisher Chi-square	26.0709	0.0254	7	119

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: FIN_DEV
Date: 07/01/24 Time: 22:26
Sample: 2004 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-1.00773	0.1568	7	117
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.96861	0.8336	7	117
ADF - Fisher Chi-square	8.55054	0.8587	7	117
PP - Fisher Chi-square	12.2798	0.5838	7	119

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(FIN_DEV)
Date: 07/01/24 Time: 22:26
Sample: 2004 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-9.29170	0.0000	7	112
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-9.60929	0.0000	7	112
ADF - Fisher Chi-square	92.4463	0.0000	7	112
PP - Fisher Chi-square	92.3175	0.0000	7	112

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: FOR_INV
Date: 07/01/24 Time: 22:27
Sample: 2004 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.99343	0.1602	7	118
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.52748	0.0633	7	118
ADF - Fisher Chi-square	25.2680	0.0320	7	118
PP - Fisher Chi-square	30.6744	0.0062	7	119

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(FOR_INV)
Date: 07/01/24 Time: 22:27
Sample: 2004 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.95706	0.0000	7	110
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-8.42424	0.0000	7	110
ADF - Fisher Chi-square	82.1552	0.0000	7	110
PP - Fisher Chi-square	314.333	0.0000	7	112

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: GDPCAP
Date: 07/01/24 Time: 22:28
Sample: 2004 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.04172	0.0012	7	118
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.49531	0.0674	7	118
ADF - Fisher Chi-square	19.9975	0.1302	7	118
PP - Fisher Chi-square	18.9641	0.1663	7	119

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(GDPCAP)
Date: 07/01/24 Time: 22:29
Sample: 2004 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel
Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.54091	0.0000	7	112
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.03638	0.0000	7	112
ADF - Fisher Chi-square	40.4641	0.0002	7	112
PP - Fisher Chi-square	40.4022	0.0002	7	112

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: OP_TRD
Date: 07/01/24 Time: 22:41
Sample: 2004 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-0.90612	0.1824	7	114
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.45822	0.3234	7	114
ADF - Fisher Chi-square	18.1369	0.2006	7	114
PP - Fisher Chi-square	23.5923	0.0513	7	119

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary
Series: D(OP_TRD)
Date: 07/01/24 Time: 22:41
Sample: 2004 2021
Exogenous variables: Individual effects
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 3
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.93527	0.0000	7	102
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-6.00335	0.0000	7	102
ADF - Fisher Chi-square	60.5202	0.0000	7	102
PP - Fisher Chi-square	97.4504	0.0000	7	112

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.